وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث

تحت عنوان:

دور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات

إعداد الطالب:

حطاب رضا

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن ياني مراد

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د/ بديار أحمد	أستاذ	رئيسا	جامعة غليزان
د/ بن ياني مراد	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقررا	جامعة عين تموشنت
أ.د/ بشيكر عابد	أستاذ	مناقشا	جامعة غليزان
د/ مزوري الطيب	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا	جامعة غليزان
أ.د/ رديف مصطفى	أستاذ	مناقشا	جامعة سيدي بلعباس
أ.د/ رمضاني محمد	أستاذ	مناقشا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله حمدا طيبا كثيرا مباركا والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أشرف خلق الله محمد عليه الصلاة و السلام.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الوجود والدتي الغالية، أطال الله في عمريهما.

إلى العائلة الكريمة

إلى كل الزملاء و الأصدقاء.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة غليزان.

حطاب رضا

الشكر

الحمد والشكر لله عز وجل على عظيم فضله موضح الرؤى ومبدد الظلم.

الحمد على توفيقه لي لإنجاز هذا البحث.

وأتقدم بأسمى معاني العرفان والتقدير والاحترام

إلى الأستاذ المبارك:

د. مراد بن ياني

الذي كان لي خير قبس استنرت به وخير مرشد اهتديت به لما أسداه لي من نصائح قيمة وملاحظات بناءة.

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقبول

مناقشة هذا العمل.

ونتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون ولو بكلمة طيبة من

قريب أو بعيد

حطاب رضا

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير إستراتيجية العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بيئة منظمات الأعمال بالجزائر إلى جانب دورها كذلك في ترقية الصادرات، حيث أن العمل المنفرد لمنظمات الأعمال يشكل خطرا على بقاءها واستمرارها بسبب التغير الحاصل في بيئة الأعمال، وذلك نتيجة لحدة المنافسة وندرة الموارد وكذا قوة التجاذب الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى حتمية دخولها في تكتلات اقتصادية وتجمعات صناعية لاستغلال الاحتياجات المجتمعية والبيئية.

حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى الدراسة القياسية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وبعد الاختبار أظهرت الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين العناقيد الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وبين العناقيد الصناعية وصادرات السلع و الخدمات من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: العناقيد صناعية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنافسية، ترقية الصادرات، نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

Abstract

This study aims to test the impact of industrial clusters strategy on attracting foreign direct investment in the business environment of Algeria, as well as its role in promoting exports. The study relied on the descriptive-analytical approach, in addition to an empirical analysis using the ARDL model.

The independent operation of business organizations poses a threat to their survival and continuity due to changes in the business environment resulting from intense competition, resource scarcity, and strong economic forces. This has made it imperative for them to enter into economic groupings and industrial clusters to exploit societal and environmental needs.

After testing, the study showed a long-term relationship between industrial clusters and foreign direct investment on one hand, and between industrial clusters and the export of goods and services on the other.

Keywords: industrial clusters, foreign direct investment, competitiveness, export promotion, ARDL model.

قائمة المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	III
التشكر	VI
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI
قائمة الرموز و المختصرات	VI
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الأدبيات النظرية	8
تمهيد	8
المبحث الأول: العناقيد الصناعية مدخل لتدعيم تنافسية الدول	9
المطلب الأول: ماهية التنافسية و محدداتها	9
الفرع الأول: مفهوم التنافسية	9
الفرع الثاني: أنواع التنافسية	11
الفرع الثالث: محددات التنافسية	12
الفرع الرابع : مؤشرات قياس تنافسية اقتصاديات الدول	13
الفرع الخامس : الاستراتيجيات التنافسية	18
المطلب الثاني : العناقيد الصناعية	19
الفرع الأول : ماهية العناقيد الصناعية	19
الفرع الثاني : أنواع العناقيد الصناعية و خصائصها	21
الفرع الثالث: البناء الفني للعناقيد الصناعية	29
الفرع الرابع : النظريات المفسرة للعناقيد الصناعية و عوامل نجاحها	33
الفرع الخامس: تجارب دولية في إستراتيجية العناقيد الصناعية	38
المبحث الثاني: المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات	45
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر	45

الفرع الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته	45
الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية و الواقع	51
الفرع الثالث: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و قياسه الإحصائي	59
المطلب الثاني: الإطار النظري لترقية الصادرات	66
الفرع الأول: مفهوم التصدير و تطوره	66
الفرع الثاني: إستراتيجية ترقية الصادرات	69
الفرع الثالث: محددات التصدير و مؤشرات قياسه	71
الفرع الرابع : دور إستراتيجية العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ترقية الصادرات	75
الفصل الثاني: الأدبيات التجريبية	80
تمهيد	80
المبحث الأول : الدراسات السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات	81
المطلب الأول: الدراسات السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر	81
الفرع الأول: الدراسات الوطنية و العربية	81
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	89
المطلب الثاني: الدراسات السابقة للصادرات	93
الفرع الأول: الدراسات الوطنية و العربية	93
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	103
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للعناقيد الصناعية ومناقشة الأدبيات التجريبية	106
المطلب الأول: الدراسات السابقة للعناقيد الصناعية	106
الفرع الأول: الدراسات الوطنية و العربية	106
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	112
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ومميزات الدراسة الحالية	117
الفرع الأول: أوجه التشابه و الاختلاف مع الدراسة الحالية	117
الفرع الثاني: مميزات الدراسة الحالية	118
الفرع الثالث: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة	119
خاتمة الفصل	121
الفصل الثالث: دراسة قياسية لدور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2007-2022)	123

تمهيد	123
المبحث الأول :منهجية القياس الإحصائي و متغيرات الدراسة	124
المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية	124
الفرع الأول: تحليل السلاسل الزمنية	124
الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL والاختبارات التشخيصية	132
المطلب الثاني :تحديد عينة الدراسة والدراسة الوصفية للمتغيرات	136
الفرع الأول: عينة الدراسة وتحديد المتغيرات	136
الفرع الثاني: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة في كل من الجزائر والسعودية	137
المبحث الثاني: نتائج الدراسة القياسية لدور العناقيد الصناعية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات في الجزائر والسعودية ومناقشتها.	145
المطلب الأول: توصيف النموذج الرياضي ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية للجزائر والسعودية	145
الفرع الأول: توصيف النموذج الرياضي الخاص بالدراسة القياسية	145
الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالجزائر	146
الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالسعودية	148
المطلب الثاني: المقاربة القياسية لدور العناقيد الصناعية في ترقية الصادرات في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2022) باستخدام منهجية ARDL.	150
الفرع الأول: الاختبارات الأساسية لتقدير نموذج ARDL	150
الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية	156
الفرع الثالث: تقدير العلاقة قصيرة الأجل و تفسير النتائج في المدى الطويل	161
الفرع الرابع: مقارنة نتائج الدراسة القياسية بين الجزائر والسعودية	167
الفرع الخامس: التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية	168
المطلب الثالث: المقاربة القياسية لدور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2022) باستخدام منهجية ARDL.	174
الفرع الأول: الاختبارات الأساسية لتقدير نموذج ARDL	174
الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية	180

الفرع الثالث: تقدير العلاقة قصيرة الأجل وتفسير النتائج في المدى الطويل	186
الفرع الرابع: مقارنة نتائج الدراسة القياسية بين الجزائر والسعودية	192
الفرع الخامس: التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية	193
خاتمة الفصل	198
الخاتمـــــة	200
قائمة المراجع	208
الملاحق	223

قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	مقارنة بين منهجية حساب المؤشرات في تقرير التنافسية العالمية السابقة و الجديدة	16
02-01	الجدول التفصيلي لمؤشر التنافسية العالمي حسب تقرير سنة 2019	17
03-01	أهم الأشكال الأخرى للمناطق الصناعية و نظيرتها في العالم	26
04-01	معايير التجمعات الموجودة	30
05-01	المعايير الخاصة بالتجمعات الناشئة	30
06-01	نماذج دولية ناجحة لإستراتيجية العناقيد الصناعية	44
07-01	الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر	48
08-01	دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة المستثمر الأجنبي وفق تصنيف دننج (Dunning)	59
01-03	متغيرات الدراسة	137
02-03	مقارنة بين الجزائر والسعودية في تطوير العناقيد الصناعية (2007-2022)	140
03-03	نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع الخاص بالجزائر	147
04-03	نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع الخاص بالسعودية	149
05-03	اختبار الحدود bound test حالة الجزائر	153
06-03	اختبار الحدود bound test حالة السعودية	154
07-03	تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL حالة الجزائر	154
08-03	تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL حالة السعودية	155
09-03	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي حالة الجزائر	156
10-03	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي حالة السعودية	157
11-03	اختبار مشكلة اختلاف التباين حالة الجزائر	158
12-03	اختبار مشكلة اختلاف التباين حالة السعودية	159
13-03	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذجARDL حالة الجزائر	162
14-03	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذجARDL حالة السعودية	164
15-03	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل حالة الجزائر	165

16-03	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل حالة السعودية	166
17-03	مقارنة بين الجزائر والسعودية حسب نتائج الدراسة	167
18-03	اختبار الحدود bound test حالة الجزائر	177
19-03	اختبار الحدود bound test حالة السعودية	178
20-03	تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL حالة الجزائر	179
21-03	تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL حالة السعودية	179
22-03	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي حالة الجزائر	181
23-03	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي حالة السعودية	181
24-03	اختبار مشكلة اختلاف التباين حالة الجزائر	182
25-03	اختبار مشكلة اختلاف التباين حالة السعودية	182
26-03	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذجARDL حالة الجزائر	186
27-03	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذجARDL حالة السعودية	188
28-03	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل حالة الجزائر	190
29-03	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل حالة السعودية	191
30-03	مقارنة بين الجزائر والسعودية حسب نتائج الدراسة	192

فهـــــرس الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية	14
02-01	أنظمة التكامل داخل التجمعات العنقودية الصناعية	21
03-01	أهم تصنيفات العناقيد الصناعية	24
04-01	أهم مبادئ العناقيد الصناعية	33
05-01	استمرارية ريتشاردصون	35
06-01	سلسلة القيمة للمؤسسة	37
07-01	عنقود صناعات النسيج والألبسة في تركيا	42
08-01	مراحل دورة حياة المنتج	54
09-01	محددات البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر	65
01-03	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022	139
02-03	تطور حالة تطوير العناقيد في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022	140
03-03	تطور معدلات التضخم في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022	141
04-03	تطور الانفتاح التجاري في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022	142
05-03	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022	143
06-03	تطور الصادرات من السلع و الخدمات في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022	144
07-03	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للجزائر	151
08-03	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للسعودية	151
09-03	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للجزائر	159
10-03	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للسعودية	159
11-03	نتائج اختبار الاستقرارية للجزائر	160
12-03	نتائج اختبار الاستقرارية للسعودية	161
13-03	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للجزائر	175
14-03	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للسعودية	176
15-03	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للجزائر	183
16-03	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للسعودية	184
17-03	نتائج اختبار الاستقرارية للجزائر	185
18-03	نتائج اختبار الاستقرارية للسعودية	185

قائمة الرموز والمختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة العربية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
EXP	الصادرات من السلع و الخدمات
SCD	حالة تطوير العناقيد
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
INF	معدل التضخم والمعبر عنه بالأسعار التي دفعها المستهلكون(%) سنويا بالنسبة
OPEN	الانفتاح التجاري
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة
ADF	ديكي فولر الموسع
PP	اختبار فيليبس بيرون
ECM	معامل تصحيح الخطأ
t-statistic	إحصائية ستيودنت
F.statistic	إحصائية فيشر
I(0)	السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى
LAG	فترات الإبطاء المثلى
I(1)	السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول
CUSUM	اختبار المجموع التراكمي للبواقي
CUSUM OF Squares	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي
J-B	القيمة الاحصائية لجاك بيرا
LQ	حاصل القسمة

قائمـــة الملاحـــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	اختبار adf للاستقرارية للمتغير GDP في المستوى خاص ببيانات الجزائر	223
02	اختبار adf للاستقرارية للمتغير GDP في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر	224
03	اختبار adf للاستقرارية للمتغير الانفتاح التجاري open في المستوى خاص ببيانات الجزائر	225
04	اختبار adf للاستقرارية للمتغير الانفتاح التجاري open في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر	226
05	اختبار adf للاستقرارية للمتغير التضخم inf في المستوى خاص ببيانات الجزائر	227
06	اختبار adf للاستقرارية للمتغير التضخم inf في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر	228
07	اختبار adf الاستقرارية للمتغير العناقيد الصناعية في المستوى خاص ببيانات الجزائر	229
08	اختبار adf الاستقرارية للمتغير العناقيد الصناعية في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر	230
09	اختبار adf الاستقرارية للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى خاص ببيانات الجزائر	231
10	اختبار adf الاستقرارية للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر	232
11	اختبار adf الاستقرارية للمتغير الصادرات من السلع والخدمات في المستوى خاص ببيانات الجزائر	233
12	اختبار adf الاستقرارية للمتغير الصادرات من السلع والخدمات في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر	234
13	اختبار adf للاستقرارية للمتغير GDP في المستوى خاص ببيانات السعودية	235
14	اختبار adf للاستقرارية للمتغير GDP في الفرق الأول خاص ببيانات السعودية	236
15	اختبار adf للاستقرارية للمتغير حالة العناقيد الصناعية في المستوى خاص ببيانات السعودية	237
16	اختبار adf للاستقرارية للمتغير حالة العناقيد الصناعية في الفرق الأول خاص ببيانات السعودية	238
17	اختبار adf للاستقرارية للمتغير التضخم في المستوى خاص ببيانات السعودية	239
18	اختبار adf للاستقرارية للمتغير التضخم في الفرق الأول خاص ببيانات السعودية	240
19	اختبار adf للاستقرارية للمتغير الانفتاح التجاري في المستوى خاص ببيانات السعودية	241
20	اختبار adf للاستقرارية للمتغير الانفتاح التجاري في الفرق الأول خاص ببيانات السعودية	242
21	اختبار adf للاستقرارية للمتغير تدفقات FDIفي المستوى خاص ببيانات السعودية	243
22	اختبار adf للاستقرارية للمتغير تدفقات FDI في الفرق الأول خاص ببيانات السعودية	244
23	اختبار adf للاستقرارية للمتغير الصادرات exp في المستوى خاص ببيانات السعودية	245

المقدمـــة

تمهيد

تسعى العديد من الدول في العالم المعاصر إلى تعزيز التنافسية الدولية، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإستراتيجية التي أصبحت تحظى باهتمام كبير، ولعل أبرزها إستراتيجية العناقيد الصناعية، والتي تمثل نموذجا حديثا عن التعاون بين مجموعة من المنشآت التي تعمل في نفس القطاع أو الصناعة، وتتركز في تكتل جغرافي واحد من أجل تعزيز الإنتاجية وتطوير الابتكار وزيادة التنافسية. تعود فكرة التجمعات العنقودية الصناعية إلى بعض النظريات الاقتصادية التي تركز على أهمية التكتل والتعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لتحقيق أهداف عديدة مثل تقليل التكاليف، تبادل المعارف و التكنولوجيا، فبدلا من أن تعمل كل شركة منفردة عن الأخرى تستفيد المؤسسات المكونة للعنقود من القرب الجغرافي والتفاعل الدائم فيما بينهم، مما يساهم في تسريع وتيرة التطور الصناعي والتمكن من ابتكار حلول أكثر كفاءة. العناقيد الصناعية لا تقتصر فقط على القطاعات التقليدية مثل الصناعة التحويلية والزراعة، بل تشمل أيضا القطاعات الحديثة مثل التكنولوجيا الرقمية والابتكار، وتكتسي العناقيد الصناعية أهمية خاصة في الاقتصاديات النامية التي تسعى لتطوير صناعتها المحلية وزيادة قدرتها التنافسية، وذلك من خلال استفادة الشركات من الموارد المتاحة بشكل أكثر فعالية، توفير فرص عمل، تحسين جودة المنتجات، وتسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل الرئيسية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل في العديد من البلدان النامية، وبالنظر إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط أصبح من الضروري البحث عن أساليب جديدة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتبرز في هذا السياق العناقيد الصناعية كأداة إستراتيجية حديثة تسعى إلى تنظيم وتطوير قطاعات اقتصادية محددة ضمن تجمعات جغرافية متكاملة تسهم في تحسين الأداء الصناعي وتقوية الشبكات الإنتاجية وتعزيز قدرات الشركات المحلية، كما تهدف إلى تشجيع التعاون بين الشركات، الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحث والتطوير، مما يخلق بيئة مناسبة للاستثمار وترقية الصادرات.

تحظى الجزائر بموارد طبيعية وبشرية هائلة وقابلة للتطوير، ولكنها تواجه مجموعة من التحديات تتمثل بشكل كبير في كيفية جذب الاستثمارات الأجنبية وطرق تنمية القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، وهنا يأتي دور العناقيد الصناعية بحيث توفر فرصا لتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات إستراتيجية مثل الصناعة التحويلية، التكنولوجيا، الزراعة، والطاقات المتجددة، مع تطوير القدرة التصديرية للمنتجات المحلية، وتعيش الجزائر في مرحلة

حاسمة من تحولات اقتصادية جذرية، حيث أصبح من الضروري تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى الوسائل الفعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، نظرا لما توفره من تمويلات، تكنولوجيا، وخبرات فنية وإدارية تساهم في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية، كما أن ترقية الصادرات تعتبر محرك أساسي لتحقيق التوازن التجاري وتحسين الميزان الخارجي للاقتصاد الوطني، وبالرغم من هذه الفرص الاقتصادية التي تمنحها العناقيد الصناعية فإن الجزائر لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تجسيد هذه الإستراتيجية التنموية بشكل فعال، وذلك راجع إلى غياب التنسيق بين القطاعات الاقتصادية والممارسات البيروقراطية وضعف البنى التحتية، بالإضافة إلى قلة التعاون بين القطاع العام والخاص، وعليه يصبح من الضروري البحث في دور العناقيد الصناعية وكيفية استثمارها بشكل أمثل لزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوسيع قاعدة الصادرات المحلية.

1- إشكالية الدراسة

تمثل العناقيد الصناعية إستراتيجية حديثة بإمكانها أن تساهم بشكل فعال في تعزيز القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، وتمر الجزائر بمرحلة مهمة جدا إذ تسعى إلى التحول الاقتصادي من الاقتصاد الريعي المعتمد على قطاع النفط إلى تنويع مصادر الدخل، قد تشكل العناقيد الصناعية نقطة بداية لتطوير القطاعات خارج المحروقات، ومن أهم الأهداف الاقتصادية التي تحاول الجزائر تحقيقها في إطار إستراتيجيتها التنموية هي الاعتماد على العناقيد الصناعية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية الصادرات.

ومنه تبرز الإشكالية التالية:

ما هو دور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات في الأجلين القصير والطويل في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية سوف تقسم إلى أسئلة فرعية كما يلي:

- هل تمثل التجمعات العنقودية المحدد الرئيسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات؟
- كيف تساهم العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز عملية التصدير؟

- ما هي طبيعة العلاقة بين العناقيد الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبين العناقيد الصناعية والصادرات من جهة أخرى في الجزائر؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة للعناقيد الصناعية على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر؟

2- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية العامة والتساؤلات الفرعية سوف نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- يوجد العديد من المحددات التي تتحكم في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات.
- تساهم العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز عملية التصدير من خلال التعاون بين المؤسسات وتعزيز التنافسية.
- هناك دور إيجابي لإستراتيجية العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين جميع متغيرات الدراسة.

3- أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الموضوع في الانتشار الواسع لظاهرة تكوين المجمعات الصناعية، ورغبة الدول النامية في مواجهة المنافسة المتزايدة لجذب الصناعات، خاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، كما أن تطوير هذه التكنولوجيا يعتبر خطوة هامة لتحقيق الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور العناقيد الصناعية في الجزائر مع التركيز على بعض الأقطاب الصناعية الناجحة، من أجل استخلاص العوامل التي ساهمت في جذب الشركات الكبرى والمستثمرين إلى هذه المناطق، كما يسعى البحث إلى تقديم مقترحات وآليات عملية يمكن أن تستفيد منها الدول النامية لتحسين وضعها في سلسلة القيمة العالمية. يحمل هذا البحث أهمية أكاديمية بفضل الموضوع الذي يعالجه والذي يعتبر من القضايا المستجدة في مجال الاقتصاد، سيسهم هذا العمل في إثراء المكتبة الأكاديمية بموضوع يهتم بالاقتصاد الدولي، الاقتصاد الحضري، والجغرافيا الاقتصادية، مما يوفر مرجعا هاما للطلاب والباحثين في هذه التخصصات.

4- أهداف الدراسة:

- التعرف على مساهمة إستراتيجية العناقيد الصناعية في ترقية الأقاليم ورفع تنافسية الشركات المحلية وجذب الأجنبية.
- تقييم دور العناقيد الصناعية في تحسين قدرة الاقتصاد الجزائري على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تحليل تأثير العناقيد الصناعية على زيادة الصادرات وتحسين التنافسية.

- نحاول التوصل إلى طبيعة أثر العناقيد الصناعية على الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات عن طريق إجراء دراسة قياسية في الجزائر.
- اقتراح حلول إستراتيجية لتطوير العناقيد الصناعية في الجزائر بما يتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية المحلية والعالمية

5- منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة:

سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يلاءم هذا النوع من الدراسات وذلك عند التطرق للمفاهيم النظرية، ويتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية وتحليل البيانات. تم الاعتماد أيضا على المنهج التجريبي من خلال إجراء دراسة قياسية للدولة محل الدراسة وهي الجزائر مع الاستعانة بدولة المملكة العربية السعودية من أجل تعزيز اختبار الفرضيات في سياق مختلف باعتبارها دولة رائدة في هذا المجال، واعتمد الباحث قياس نفس المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر وللصادرات باستخدام برنامج Eviews13 من خلال نموذج قياسي يمكن من التحكم والتنبؤ بالظاهرة محل الدراسة.

6- تقسيمات الدراسة:

من أجل الإلمام بالموضوع من كل جوانبه، تم الاعتماد على أسلوب إمراد (IMRAD) ، وذلك بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث نتطرق في **الفصل الأول** لأهمية العناقيد الصناعية ثم تطورها وأهم التجارب العالمية في هذا الخصوص، مع الإشارة إلى التنافسية العالمية ومؤشراتها الأساسية، ثم تطرقنا للاستثمار الأجنبي المباشر أهميته وعوامل جذبه والنظريات المفسرة له بالإضافة إلى الصادرات وأهم الاستراتيجيات لترقيتها وتطويرها. أما في **الفصل الثاني** فسوف نتطرق إلى أهم الدراسات التجريبية التي سبقت هذا الموضوع في البيئتين العربية والأجنبية، مع ذكر أم مميزات الدراسة الحالية و مواطن التشابه معها. ويتناول **الفصل الثالث** دراسة قياسية يتم فيها تحليل دور وتأثير المتغيرات الخاصة بالعناقيد الصناعية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى الصادرات كذلك.

7- حدود الدراسة:

عند القيام بالأبحاث العلمية فإن الباحث مطالب بالتحكم في الإطار العام للدراسة وضبطه، وذلك من خلال الأبعاد التالية:

- **الحدود المكانية:** تهدف هذه الدراسة إلى قياس دور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات وتحديدا في الجزائر.

- **الحدود الزمنية:** تتم تحديد فترة الدراسة ابتدءا من سنة 2007 إلى غاية سنة 2022، ولقد اعتمدنا هذه الفترة بناءا على عدة معطيات أهمها توفر البيانات، وتماشيا مع التطورات الاقتصادية المتزايدة.
- **الحدود الموضوعية:** اعتمدنا في هذه الدراسة على المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، حالة تطوير العناقيد.

8- أسباب اختيار الموضوع:

تعود أهم مبررات اختيار الموضوع إلى أهميته الكبيرة وذلك من خلال عدة اعتبارات علمية وذاتية:

- الرغبة الذاتية في دراسة الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بالتحليل الكمي الذي يتيح نتائج قياسية تسمح للباحث بتقديم التوصيات اللازمة في مجاله البحثي.
- حداثة موضوع العناقيد الصناعية خاصة فيما يخص علاقته بالاستثمار والتصدير.
- معرفة مدى تأثير التجمعات العنقودية في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية الصادرات خاصة خارج القطاع النفطي.
- معرفة أهمية العناقيد الصناعية ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

تمهيد

تعتبر التجمعات العنقودية الصناعية أداة فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة القدرات التصديرية، وقد أثبتت التجارب العالمية على فعاليتها خاصة وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل وسيلة مهمة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي، وأصبحت الدول تتنافس في جذبه وتسعى لإغراء الشركات للاستثمار في إقليمها ووضع استراتيجيات تضمن الاستفادة القصوى من ايجابياته.

و يعد الانفتاح على التجارة الخارجية وترقية الصادرات من بين أكتر المجالات التي تتدخل فيها الدولة عبر برامج واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فترقية الصادرات وتنويعها تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في الدول الريعية النامية، وذلك من خلال فك الارتباط بالقطاع الاقتصادي الواحد، أما بالنسبة الدول المتقدمة فتهدف إلى الاستمرار في بسط سيطرتها على التجارة الدولية.

ومن أجل الإحاطة بكافة المفاهيم النظرية للموضوع قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: المبحث الأول: العناقيد الصناعية مدخل لتدعيم تنافسية الدول.
- **المبحث الثاني**: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات.

المبحث الأول: العناقيد الصناعية مدخل لتدعيم تنافسية الدول

إن التنمية الاقتصادية في ظل بيئة تتسم بالمنافسة والتطور التكنولوجي السريع تتطلب تفكير إستراتيجي معمق، حيث رأى العديد من المفكرين والخبراء الاقتصاديين أن العناقيد الصناعية من بين أهم الإستراتيجيات الحديثة المستخدمة في العالم، والتي تهدف إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعي، والمساهمة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

المطلب الأول: ماهية التنافسية و محدداتها

نتيجة للعولمة وما صاحبها من تقلبات وتحولات سريعة في المحيط الاقتصادي خاصة تحرر التجارة العالمية ورؤوس الأموال وحقوق الملكية، أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات والدول من أجل التوسع واختراق الأسواق العالمية ورفع الكفاءة و تحسين الإنتاجية وهذا ما يعرف بالتنافسية.

الفرع الأول: مفهوم التنافسية

إن مفهوم التنافسية يتباين حسب عدة مستويات، فالتنافسية على صعيد المؤسسة تبحث على الفوز بحصة في الأسواق الدولية، تختلف عن تنافسية القطاع المكون من مجموعة مؤسسات تعمل في ميدان معين ومتخصص، أما التنافسية على مستوى الدولة فهي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة.

أولا: الفرق بين الميزة النسبية و الميزة التنافسية

يشير مفهوم الميزة النسبية إلى قدرات الدولة من موارد طبيعية ويد عاملة رخيصة، ومناخ وموقع جغرافي، التي تسمح لها بإنتاج رخيص وتنافسي، تحول المفهوم من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية حيث تشير هذه الأخيرة إلى اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، مما جعل العناصر المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة وغير مهمة في تحديد التنافسية.

ثانيا : التفريق بين المنافسة والتنافسية

الكثير يعتقد أن مصطلح المنافسة هو ذاته التنافسية، وإنهما يشيران لنفس المعنى، ولكن حقيقة الأمر غير ذلك، فالمنافسة تعني التسابق بين عدد من المنتجين أو التجار على إنتاج أو تسويق عدد من السلع والخدمات، من خلال محاولة كل منهم جذب أكبر عدد من العملاء. أما التنافسية فهي قدرة الشركات على مواجهة منافسة الآخرين من خلال تحسين جودة منتجاتها أو خفض تكلفتها أو الاثنين معا، أو بعبارة أخرى إيجاد ميزة تنافسية

تسمح لها بالاستمرار في السوق لفترة من الوقت. والعامل المشترك بين المفهومان، هو أن المنافسة تعتبر المحرك الأساسي للشركات العاملة في السوق لزيادة قدرتها التنافسية (حسام، 2023).

"المنافسة كظاهرة غزت قطاعات بيئة الأعمال تتفاوت حدتها من قطاع إلى آخر تبعا إلى عدد المنافسين، والتنافسيّة كضرورة أفرزتها المنافسة تحمل معنى التفوق لا التعايش، إذ تعبر عن تصرف سلوكي تصدره المؤسسات لتثبت وجودها في القطاع التي تتواجد فيه، وتعني التسابق نحو نفس المركز عن طريق امتلاك القدرة على تحمل المنافسة، فالمتنافسون هم الذين يشغلون مركز القيادة أو الريادة في السوق". (قوفي، 2017، صفحة 37)

ثالثا: تعريف التنافسية على مستوى الدولة

تسعى الدول إلى الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها العولمة والانفتاح التجاري وحرية تنقل رؤوس الأموال من أجل المنافسة على المستوى الدولي:

1- تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: عرفت منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي التنافسية بأنها: "القدرة على توليد المداخيل من عوامل الإنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية". (نوير، 2003، صفحة 5)

2- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي: عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على أنها: "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي". (قاسي، 2005، صفحة 54)

3- تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية: عرف التنافسية بأنها: "القدرة على إنشاء القيمة المضافة وزيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وربط هذه العلاقات بنموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف". (المعهد العربي للتخطيط، 2003)

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن تنافسية دولة هي قدرة البلد على توفير بيئة أعمال تنافسية تعمل على توليد المداخيل من طرف عناصر إنتاج بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على مستوى متوسط دخل الفرد.

رابعا: تعريف التنافسية على مستوى القطاع

التنافسية على هذا المستوى تعني قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تتميز تلك الدولة في هذه الصناعة (رزيق و مسدور، 2003، صفحة 201)، وتعني كذلك قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر

في الأسواق المحلية والدولية دون الاعتماد على الدعم الحكومي، مما يساهم في تميز تلك الدولة في هذا القطاع، حيث تقاس من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي فيه، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى القطاع. وتلعب التنافسية على مستوى القطاع الاقتصادي دورا مهما في تعزيز تنافسية الاقتصاد، خاصة القطاع الصناعي الذي يمثل 80% من التجارة الدولية (Causa & Cohen, 2005, p. 5)، وحسب التعاريف السابقة فإن التنافسية على مستوى القطاع تتمثل في مدى قدرة المؤسسات للوصول إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية بالمقارنة مع منافسيها على الصعيد الدولي و التي تؤهلها لتحقيق مكانة تنافسية دولية، وتمكنها من البقاء و الاستمرارية بواسطة الأنشطة الإبتكارية. (عثمان و سنوساوي، 2018، صفحة 76)

خامسا: تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة

تعرف التنافسية على أنها "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة و الخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب و الوقت المناسب، و هذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى". (وديع، 2003، صفحة 10)

الفرع الثاني: أنواع التنافسية

يمكننا أن نميز بين نوعين أساسيين للتنافسية وهما : (عثمان و سنوساوي، 2018، الصفحات 76-77)

أولا: تنافسية التكلفة أو السعر

المؤسسات أو البلدان ذات التكاليف المنخفضة هي التي تستطيع القيام بعملية تصدير المنتجات إلى الأسواق الأجنبية بشكل أفضل ويلعب هنا سعر الصرف دورا رئيسيا في تشجيع الصادرات.

ثانيا: التنافسية غير سعرية

هناك أنواع أخرى للتنافسية غير سعرية تتمثل في:

1- **التنافسية التقنية** :تتنافس المؤسسات من خلال النوعية في التخصصات الصناعية ذات التقنية العالية.

2- **التنافسية النوعية**: تسعى المؤسسات إضافة إلى النوعية والملائمة إلى تعزيز الإبداع التكنولوجي، فالمنشأة ذات المنتجات المبتكرة و النوعية العالية، والأكثر ملائمة للمستهلك والسمعة الجيدة في السوق، هي التي تملك القدرة على تصدير منتجات حتى ولو كانت بسعر مرتفع من أسعار السلع المنافسة.

3- **التنافسية بالوقت**: تلجأ المؤسسات المتنافسة في كل مرة إلى توظيف الابتكارات و المنتجات الجديدة التي بإمكانها اختزال وقت الإنتاج و عملية تسليم المنتجات في الوقت للزبون.

4- التنافسية الهيكلية : نقصد بها سيطرة الدولة على السوق الدولي للتبادل التجاري مستخدمة في ذلك أهم التقنيات والنوعية العالية وكذلك الانخفاض في التكاليف من أجل ريادة هذا السوق.

الفرع الثالث: محددات التنافسية

وضع مايكل بورتر مجموعة من العوامل التي تحدد تنافسية الدولة وتخلق بيئة ملائمة للمؤسسات والتي تتمثل في أربعة عناصر رئيسية وعنصرين ثانويين، مكونة بذلك نموذج متكامل أطلق عليه نموذج "**الماسة**": (عثمان و سنوساوي، 2018، صفحة 77)

1- المحددات الرئيسية: والتي تعتبر جوهر إنشاء التنافسية الوطنية ، و تتمثل فيما يلي:

1-1- العوامل: تملك كل دولة مجموعة من عوامل الإنتاج و التي تعتبر أساس كل صناعة، وتشمل عنصر العمل والأرض و البنية التحتية بالإضافة إلى الموارد الطبيعية ورأس المال، مما يمكن الدولة من الحصول على الميزة التنافسية.

1-2- الطلب: يعتبر الطلب المحلي الركيزة الأساسية للميزة التنافسية للدولة، ومما يزيد نمو هاته الميزة هو ارتفاع حجم الطلب وذلك حسب طبيعة وتنوع احتياجات المستهلك.

1-3- الصناعات المرتبطة و المدعمة (المكملة و المغذية): يعتبر وجود مجموعة من الصناعات المساندة والداعمة والتي تكون تنافسية على الصعيد الدولي، محددا رئيسيا من محددات الميزة التنافسية، عن طريق بناء روابط بين مختلف الأنشطة المتقاربة جغرافيا مما يسهل عملية الوصول إلى المدخلات الأمر الذي يعمل على تشكيل عناقيد صناعية.

1-4- إستراتيجية و بنية و منافسة المؤسسات : تلعب البيئة التي تنشأ و تسير فيها المؤسسات دورا هاما في تحديد الميزة التنافسية لصناعة معينة وكذلك طبيعة المنافسة المحلية .

2- المحددات الثانوية : أشار مايكل بورتر إلى عنصرين ثانويين واعتبرهما محددين مساعدين لتحقيق النجاح على الصعيد الدولي ويتمثلان فيما يلي:

2-1- دور الصدفة: تساهم الأحداث المفاجئة في توزيع المواقع التنافسية بصفة غير عادلة، ولذلك تتسارع المؤسسات والدول للاستفادة منها و تحويلها إلى ميزة تنافسية قدر المستطاع، ويبقى دور عوامل الصدفة في كمحدد للتنافسية محدود جدا.

2-2- دور الدولة: يتمتع هذا المحدد بأهمية كبيرة من خلال التأثير على المحددات الأربعة الرئيسية المشكلة لنموذج الماسة، وذلك من خلال السياسات الحكومية المختلفة المحفزة لعملية خلق الميزة التنافسية.

الفرع الرابع : مؤشرات قياس تنافسية اقتصاديات الدول

تبذل مختلف دول العالم جهود كبيرة من أجل جعل اقتصادياتها أكثر تنافسية، وذلك عن طريق تطوير مؤشرات قياسها، باعتبار أن تنافسية الدولة تجاوزت العوامل التقليدية مثل الناتج الداخلي الخام أو الإنتاجية، وتوجد عدة أساليب يمكن أن نقيس بها تنافسية اقتصاد أي دولة مع دول أخرى، وتنقسم إلى مؤشرات بسيطة وأخرى مركبة:

أولا: المؤشرات البسيطة

تعتبر مؤشرات جزئية وتستند إلى متغيرات نوعية وكمية تمثل الجوانب الأساسية للتنافسية مثل الإنتاجية والتكلفة وأداء الصادرات وسعر الصرف: (كلباني، 2018، الصفحات 98-100)

1- مؤشر سعر الصرف : عند قياس القدرة التنافسية ما بين الدول يلجأ الخبراء و المحللون الاقتصاديون إلى مؤشرات أسعار الصرف الفعلية أو الحقيقية، وتمثل هذه المؤشرات بأنها متوسط مرجح لنسب مؤشر أسعار دولة إلى مؤشر شركائها أو منافسيها بعملة واحدة .

2- نمو الدخل الحقيقي للفرد و الإنتاجية: غالبا لا يتم التفريق بين مؤشر الإنتاجية وبين نمو الدخل الفردين الارتفاع في الإنتاجية الكلية للعوامل يرفع من دخل الفرد الذي يستخدمه المحللون كمؤشر جيد لقياس الازدهار الاقتصادي الوطني والذي أصبح مؤشر للتنافسية الوطنية.

3- رصيد الحساب الجاري: يعبر الفائض في الحساب الجاري عادة عن تنافسية الدولة، إلا أن هذا المؤشر يبقى غير كاف لتقييم تنافسية البلد لأن الفائض لا يعكس دائما التنافسية العالية كما أن العجز كذلك لا يعبر بالضرورة عن التنافسية المنخفضة.

4- تركيب الصادرات و الحصة السوقية: تساهم صادرات القطاعات ذات التكنولوجيا العالية في زيادة القيمة المضافة ونمو الإنتاجية وبالتالي تحسين التنافسية، ويشكل أيضا اكتساب حصة سوقية أكبر في الأسواق الصاعدة فرصة ثمينة من أجل تحقيق تنافسية عالية.

ثانيا: المؤشرات المركبة

تقوم العديد من الهيئات في العالم بتقديم تقارير عن التنافسية تشمل مؤشرات واسعة تعبر على القدرة التنافسية للدول أهمها ما يلي:

1- مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية: يعتمد المعهد الدولي للتنمية الإدارية في قياسه للتنافسية على أربعة عوامل أساسية والتي تتمثل في: (المعهد العربي للتخطيط، 2003، صفحة 22)

- **الأداء الاقتصادي**: ركز هذا التقرير على أهمية دعم المؤسسات المحلية على المنافسة في الخارج لتنمية الصادرات، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال تعزيز دور الاستثمارات الدولية، كل هذه العوامل تساهم في تحسين مستوى الازدهار والرفاهية التي تنعكس بالإيجاب على القدرة التنافسية للدول.
- **الكفاءة الحكومية**: يعتبر دور الدولة ضروري ومحدود في نفس الوقت، بحيث يتطلب عامل الكفاءة الحكومية تقليص دور الدولة في التدخل في الأنشطة الاقتصادية مع توفير البيئة الملائمة والتي من شأنها أن تقلل المخاطر الخارجية للمؤسسات، بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية مرنة للتعامل مع المتغيرات العالمية.
- **كفاءة قطاع الأعمال**: يعتبر المعهد الدولي للتنمية الإدارية توفر بيئة أعمال على مستوى عال من الكفاءة أحد ركائز تنافسية الدولة، بحيث يتم التركيز على تطوير القطاع المالي و اليد العاملة المتخصصة ورفع الإنتاجية التي تعتمد على القيمة المضافة.
- **البنية الأساسية**: يعتمد تحسين القدرة التنافسية لأي دولة على وجود بنية أساسية متطورة وكفؤة من تقنيات المعلومات والاستثمار في البحث و التطوير ومختلف الأنشطة الإبداعية.

والشكل التالي يوضح أهم المكومات الرئيسية التي تشكل مؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

الشكل رقم (01-01): المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية

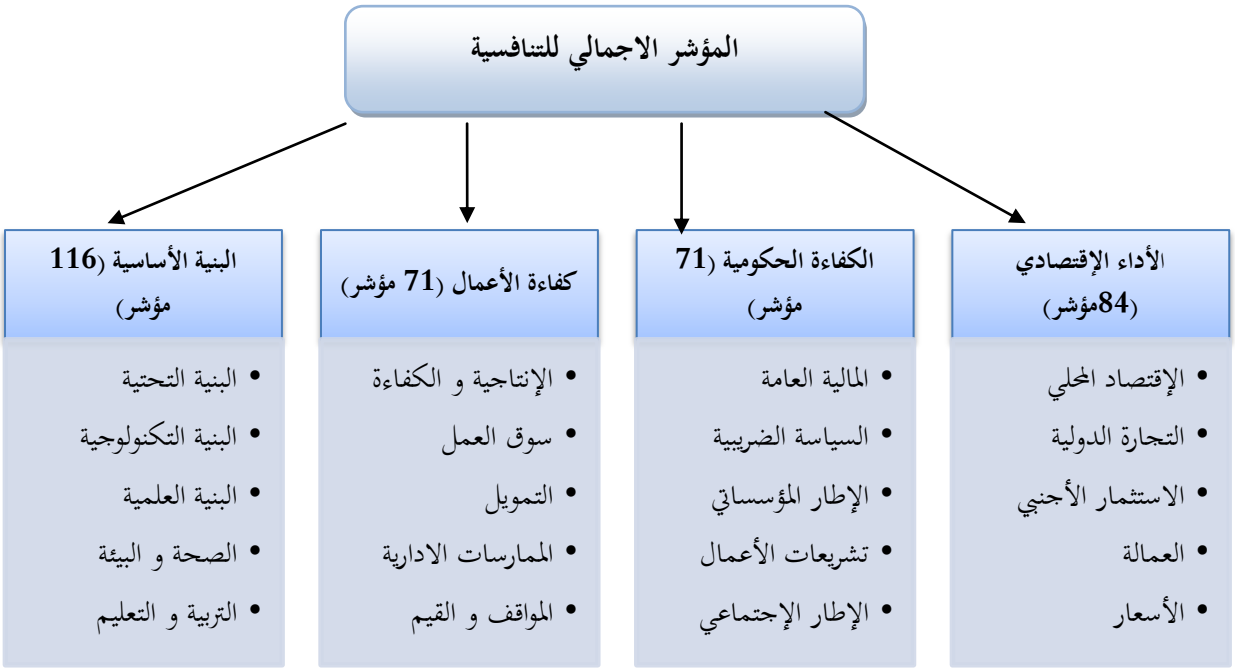

Source: Institute of Management Development, IMD World Competitiveness Yearbook, 2015, p.280-281.

2- مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي:

من أجل قياس مدى قدرة تنافسية الدول قام المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 1979 بإصدار تقرير التنافسية العالمي و الذي اعتمد على مؤشرين أساسيين في البداية قبل أن يتم توحيدهما (خليفة، 2014):

- **مؤشر تنافسية النمو:** يقوم بقياس قدرة الدولة على تحقيق معدات نمو مستدامة على المدى المتوسط والطويل، ويركز في تحليله على الاقتصاد الكلي من خلال ثلاث مؤشرات فرعية وهي: مؤشر بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشر المؤسسات العامة ومؤشر التكنولوجيا.
- **مؤشر تنافسية الأعمال:** يقوم بتحليل العوامل المؤثرة على الإنتاجية من خلال عوامل متعلقة بالاقتصاد الجزئي وهي: نوعية بيئة الأعمال ومدى تطور عمل واستراتيجيات الشركات.
- **مؤشر التنافسية العالمي:** ابتدءا من تقرير التنافسية العالمي لسنة 2004، بدأ الاعتماد على مؤشر رئيسي "مؤشر التنافسية العالمي" والذي أصبح بديلا عن مؤشري تنافسية النمو والأعمال، ويسعى هذا المؤشر الذي يتكون من متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي إلى قياس مجموعة من العوامل الأساسية التي تترابط وتتكامل فيما بينها لتشكل قاعدة لتنمية مستدامة والتي تشكل الهيكل الاقتصادي للدولة (كلباني، 2018)، ولقد تم تقديم إصدار جديد لمؤشر التنافسية العالمي(4.0) في عام 2018 حيث تم تجميع مختلف محاور التنافسية في أربعة مجالات رئيسية وهي : البيئة الاقتصادية المواتية ورأس المال البشري والأسواق وبيئة الابتكار بدلا من ثلاث مجالات للإصدار القديم (المتطلبات الأساسية أو عوامل الإنتاج، معززات الكفاءة وعوامل الابتكار والتطور)، (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2020). تم تخفيض عدد المؤشرات المستخدمة من 114 مؤشر إلى 98 مؤشر، بينما رفع تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019 المؤشرات إلى 103 مؤشر، مستخدما درجات من 0 إلى 100 للمؤشرات بدلا من 1 إلى 7، من أجل تقديم معنى مباشر لدرجات كل مؤشر بحيث كلما اقتربت الدرجة من 100 كلما كانت الدولة في وضع تنافسي أفضل (فتيحة و بوعزارة، 2020، صفحة 327). ويعتمد المنتدى في إعداد تقارير التنافسية السنوية على نوعين مختلفين من البيانات هما (رزوق و حجاج، 2022، صفحة 243):

- ✓ **البيانات الرقمية Hard Data**: هي بيانات إحصائية يتم تجميعها من مصادر متنوعة مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منضمة التجارة العالمية...الخ.

✓ **البيانات النوعية Servey Data**: هي بيانات مسح مجمعة من استطلاعات رأي رواد الأعمال فعندما لا تتوفر بعض المتغيرات من المصادر الكمية يتم اللجوء إلى تجميع بيانات نوعية ويتم الحصول عليها عن طريق الاستبيانات الموجهة لرجال الأعمال.

ويمثل الجدول التالي أوجه المقارنة بين المنهجية القديمة لتقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمين وبين المنهجية الجديدة له.

الجدول رقم (01-01): مقارنة بين منهجية حساب المؤشرات في تقرير التنافسية العالمية السابقة والجديدة

المعايير	المنهجية القديمة	المنهجية الجديدة
التصنيفات	➢ المتطلبات الرئيسية ➢ معززات الكفاءة ➢ عوامل الابتكار	➢ التمكين البيئي ➢ الأسواق ➢ رأس المال البشري ➢ نظام الابتكار
المحاور	12 محور	12 محور
وزن المحاور	يختلف حسب معيار تطور البلد	متساوي بغض النظر عن معيار تطور البلد
المؤشرات	114 مؤشر	98 مؤشر
مقياس المؤشرات	من الواحد إلى السبعة (1-7)	من الصفر الى المائة (0-100)
نوع البيانات	➢ 70% استبيان ➢ 30% بيانات رسمية من هيئات دولية أو إقليمية أو وطنية	➢ 70% بيانات رسمية من هيئات دولية أو إقليمية أو وطنية ➢ 30% استبيان

المصدر : تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

تمكنت المنهجية الجديدة لحساب المؤشرات في تقرير التنافسية العالمية من تدارك بعض النقائص وذلك باعتمادها بشكل كبير على البيانات الدولية و الإقليمية بدلا من الاستبيانات، كما تم تغيير مقياس هذه المؤشرات من الصيغة (1-7) الى الصيغة (0-100)، أما فيما يخص تصنيفات المحاور فقد اعتمدت على أربعة بدلا من ثلاثة أصناف.

ويضم مؤشر التنافسية عدد كبير من المؤشرات المركبة والبسيطة وذلك ضمن أربعة مجالات كبرى، واثنا عشر محورا رئيسيا، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01-02): الجدول التفصيلي لمؤشر التنافسية العالمي حسب تقرير سنة 2019

المجال	المحور	المؤشرات	
بيئة مواتية	المؤسسات	➢ الأمن ➢ رأس المالي الاجتماعي ➢ الضوابط و التوازنات ➢ أداء القطاع العام	➢ الشفافية ➢ حقوق الملكية ➢ حوكمة الشركات ➢ التوجه المستقبلي للحكومة
	البنية التحتية	➢ النقل	➢ المرافق
	الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	➢ اشتراكات الهاتف المحمول ➢ اشتراكات الهاتف الثابت ➢ اشتراكات الأنترنيت الثابت	➢ اشتراكات انترنيت الألياف ➢ مستخدمو الانترنيت من السكان البالغين
	استقرار الاقتصاد الكلي	➢ التضخم	➢ ديناميكية الدين
رأس المال البشري	الصحة	➢ سنوات العمر الصحية المتوقعة	
	المهارات	➢ القوى العاملة الحالية ➢ مهارات القوى العاملة الحالية	➢ القوى العاملة المستقبلية ➢ مهارات القوى العاملة المستقبلية
الأسواق	سوق المنتجات	➢ المنافسة المحلية	➢ الانفتاح التجاري
	سوق العمل	➢ المرونة	➢ الجدارة و التحفيز
	النظام المالي	➢ العمق	➢ الاستقرار
	حجم السوق	➢ الناتج الداخلي الخام	➢ واردات الناتج الداخلي الخام
بيئة الابتكار	تعقد و تطور بيئة الأعمال	➢ المتطلبات الادارية	➢ ثقافة ريادة الأعمال
	القدرة على الابتكار	➢ التفاعل و التنوع ➢ البحث و التطوير	➢ التسويق

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي . تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019

تترابط هذه المحاور فيما بينها من أجل خلق بيئة انتاجية تنافسية ومستدامة بحيث يتفاعل كل محور مع الآخر بشكل إيجابي فمثلا من غير الممكن أن تتفوق دولة ما في مجال الإبتكار (المحور 12) مقابل تدني صحة وتعليم وتدريب القوى العاملة (محور 04،05) (ازهر، 2019، صفحة 9)، ويضم مؤشر التفاعل والتنوع أربعة مؤشرات فرعية وهي: تنوع القوى العاملة و**حالة تطوير العناقيد** واختراعات دولية مشتركة والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين.

الفرع الخامس: الاستراتيجيات التنافسية

يشير مصطلح الإستراتيجية إلى مدى ملائمة القدرات المتوفرة مع الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف المسطرة، أما الإستراتيجية التنافسية فهي مجموعة القواعد التي يتم وضعها والسياسات التي يتم رسمها لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات والوصول إلى الأهداف المرجوة.

نشر مايكل بورتر سنة 1982 مصطلح الإستراتيجية التنافسية وقام بالتركيز على ثلاث أنواع رئيسية هي: (خبيزة، 2018)

1- إستراتيجية الريادة في التكلفة (السيطرة على أساس التكاليف): تلجأ أغلبية المؤسسات من أجل اكتساب ميزة تنافسية إلى العمل على تخفيض التكاليف حتى تستطيع بيع منتجاتها بأسعار منخفضة عن أسعار المنافسين الذين يسوقون نفس المنتجات والخدمات وبنفس الجودة، ويوجد عدة أساليب تقوم بها المؤسسة للسيطرة على التكاليف أهمها: الاستفادة من اقتصاديات الحجم بحيث كلما زاد حجم الإنتاج انخفضت التكلفة الوحدوية، البحث على قنوات توزيع ذات التكلفة المنخفضة، تبسيط أسلوب الإنتاج و تعديل موقع المؤسسة

2- استراتيجيه التمييز: تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقديم سلعة أو خدمة مختلفة عما يقدمه المنافسون وتتعدى نواحي التمييز لتشمل الجودة العالية وخدمات الصيانة وخدمات ما بعد البيع وسهولة اقتنائها وتعدد وسائل الدفع ، وتعتمد هذه الإستراتيجية بصفة كبيرة على الابتكار لتجديد وتطوير المنتجات .

3- إستراتيجية التركيز: يساعد التخصص في مجال إنتاجي معين أو التركز في إقليم جغرافي محدد بالاعتماد على قنوات تسويقية مشتركة في تحسين الميزة التنافسية.

المطلب الثاني : العناقيد الصناعية

تتبنى العديد من الدول إستراتيجية العناقيد الصناعية وذلك باعتبارها أحد المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية الصناعية، من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، "ومن أجل التفريق بين مفهوم التقارب والتكتل في الصناعة

الإقليمية فإننا نميز بين مستوى التخصص الإقليمي في صناعة معينة وقوة البيئة العنقودية حول تلك المنطقة الصناعية " (Delgado, Porter, & Stern, 2012, p. 13).

الفرع الأول : ماهية العناقيد الصناعية

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى نشأة العناقيد الصناعية وتعريفها وأهدافها.

أولا – نشأة العناقيد الصناعية:

كانت المجتمعات البشرية في القدم تمارس أعمال وحرف متعددة، بحيث يتميز كل تجمع سكاني بتخصص محدد، حيث كانت هناك تجمعات زراعية تشتغل بها نسبة واسعة من سكانها في مجال الزراعة وذلك نظرا لما تتميز به منطقتهم من مزايا نسبية، وكذلك بسبب تراكم المعارف والخبرات في المجال الزراعي لديهم في حين بقية السكان تمارس نشاطات مرتبطة بشكل أساسي بالنشاط الزراعي.

تعود التأصيلات الأولية لموضوع لعناقيد الصناعية إلى أفكار العالم الإنجليزي ألفرد مارشال عام 1890، حيث ركز على أهمية تركز النشاطات الصناعية التي تشترك في مجال محدد في إقليم جغرافي واحد، وذلك من أجل تبادل المعارف والمعلومات بين المنشآت، وكذلك قرب وسهولة تدفق مدخلات الإنتاج واليد العاملة المتخصصة.

ومع التطورات التي عرفها العالم في القطاع الصناعي، ركزت العديد من الدراسات على أهمية التجمعات والمناطق الصناعية، ولقد اشتهر مصطلح العناقيد الصناعية بعد الدراسة التي أجراها العالم البريطاني مايكل بورتر ضمن كتابه "المزايا التنافسية للأمم" عام 1990، والذي اعتبر أن الشركات والمؤسسات ذات التنافسية العالية هي تلك التي تشتغل في صناعة معينة داخل تجمع جغرافي واحد وتتكامل وتتعاون فيما بينها، وأطلق عليها بيئة العناقيد الصناعية.

ثانيا – مفهوم العناقيد الصناعية:

عندما يتم تعريف العنقود الصناعي ينبغي الرجوع إلى الأفكار الأساسية للعالم "مايكل بورتر" رئيس ومؤسس معهد التنافسية في جامعة "هارفارد" في كتابه الشهير "المزايا التنافسية للأمم"، والذي يعد بمثابة الأب الروحي لمفهوم العناقيد الصناعية التي بلورها عام 1990، وقد خلص إلى أن أفضل بيئة استثمارية مستقطبة للشركات و المؤسسات هي بيئة العناقيد الصناعية.

1– تعريف بورتر للعناقيد الصناعية: هي تجمعات جغرافية لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية، وعلى هذا تتضمن

العناقيد الصناعية المصنعين والموردين للمدخلات المهمة كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة ، والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة، حيث يمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، ولكن تختلف العناقيد من حيث درجة العمق ودرجة التعقيد، ولكن غالبا ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية (porter, 1998, p. 77).

2- تعريف اليونيدو للعناقيد الصناعية: وتعرف اليونيدو العناقيد الصناعية على أنها تجمعات جغرافية (محلية أو إقليمية أو عالمية) لمجموعة مترابطة من المؤسسات في مجال معين لتكون منظومة من الأنشطة تتضافر معا لدعم تنافسينها (UNIDO, 2004).

3- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية: وتعرف كذلك على أنها شبكات إنتاج لمجموعة من الشركات مترابطة و متشابكة ببعضها البعض في سلسلة القيمة المضافة مع التقليل من أهمية الجانب الجغرافي. (OCDE, 2007, p. 27)

4- وتعرف العناقيد الصناعية على أنها تجمعات جغرافية محلية أو إقليمية أو عالمية لمجموعة من والمؤسسات أو الشركات المرتبطة يبعضها البعض في ميدان معين، تترابط و تتكامل في إنتاج العديد من المنتجات، بحيث تتكون علاقة تشابك وتكامل فيما بينها بشكل عمودي أو أفقي خلال مراحل العملية الإنتاجية، مشكلة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج (بلقاسم، 2008، صفحة 172).

استنادا إلى ما تم الوصول إليه في ميدان البحوث العلمية ضمن هذا الموضوع، تبين أن التعريفات التقليدية تعتبر العناقيد الصناعية تجمعات جغرافية تتواجد فيها المؤسسات بأحجامها المختلفة من خلال روابط أمامية وخلفية، ويؤدي ذلك إلى تكوين سلسلة القيمة المضافة، إلا أن دور العامل الجغرافي بدأ يتلاشى، ولقد أصبحت العوامل التي كانت تشكل أساس هذه التجمعات مثل تكاليف المسافة و عناصر التفاعل أصبح لها تأثير ضعيف بسبب العولمة، ولقد أسهم انخفاض نفقات النقل والاتصالات الشركات متعددة الجنسيات من تقسيم أجزاء من نشاطاتها الانتاجية على العديد من المناطق الجغرافية ، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بسلسلة القيمة المضافة العالمية من أجل زيادة الربحية.

في البداية نشأت العناقيد الصناعية بشكل عفوي خاصة في إيطاليا، وذلك في أواخر السبعينات من القرن العشرين، لتصبح التجربة الأكثر نجاحا والتي تعتبر مرجعا أساسيا في الدراسات الأكاديمية، كما أنه قد تنشأ هذه العناقيد نتيجة لسياسات حكومية بهدف تحفيز إنشاء الروابط الصناعية، كما هو الحال في الدنمارك وشيلي.

وتجدر الإشارة إلى أن تطوير العنقود يأتي بفضل الابتكارات والتي هي ثمرة التعاون بين مختلف مكونات العنقود من منشآت صناعية وجامعات ومراكز البحث والتطوير وهيئات حكومية داعمة، وبالتالي زيادة تنافسية العنقود، والشكل التالي يوضح التكامل والتفاعل داخل العنقود الصناعي.

الشكل رقم (01-02): أنظمة التكامل داخل التجمعات العنقودية الصناعية

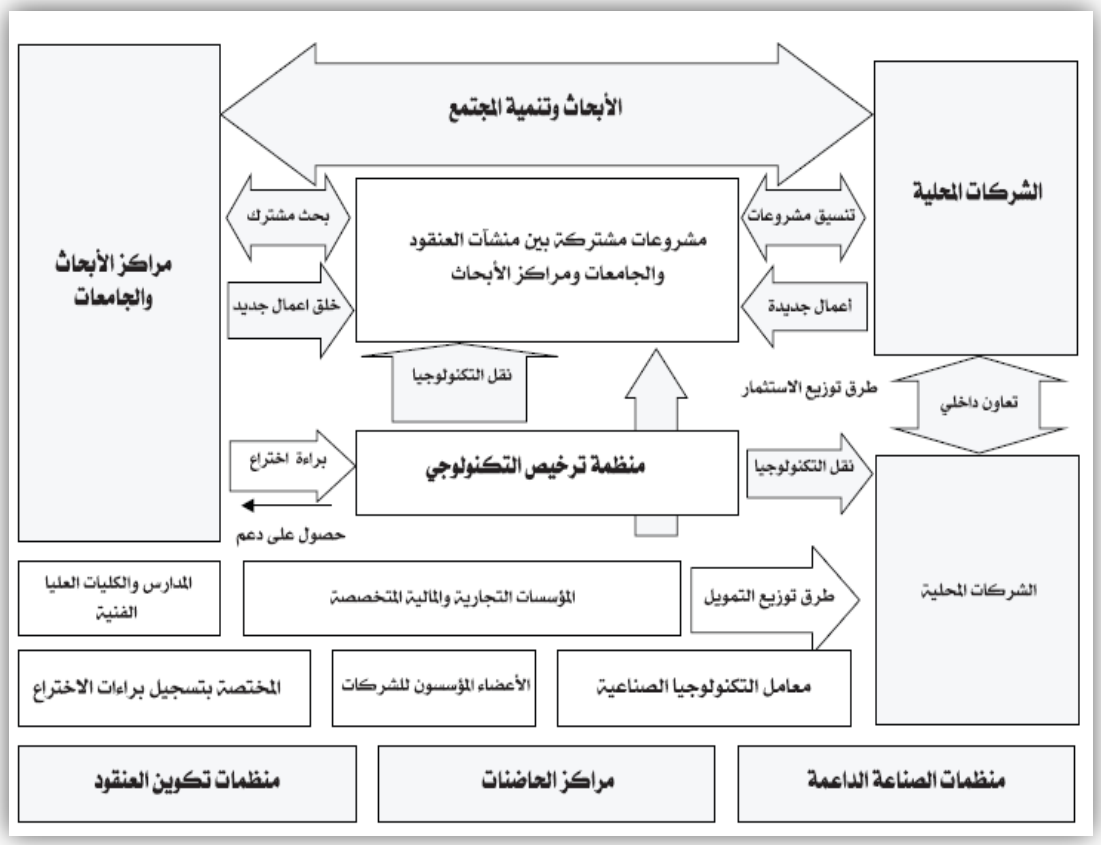

Source: Simmie J, "Innovation and Clustering in the Globalize International Economy", Urban Studies N :(5/6), unido, 2004 .

يتبين لنا من خلال الشكل السابق مدى الترابط والتفاعل والتكامل بين جميع الكيانات المشكلة للعنقود الصناعي، فنلاحظ مثلا أن الجامعات ومراكز البحث تعطي الأبحاث والأفكار على شكل مشروع إلى منشآت العنقود، ومقابل ذلك تحصل على الدعم من أجل القيام بأبحاث جديدة تساهم في زيادة الابتكارات وتحسين التنافسية.

ثالثا : أهداف العناقيد الصناعية

تسعى التجمعات العنقودية الصناعية إلى الوصول لمجموعة من الأهداف من خلال المستويات التالية:

1- على مستوى الاقتصاد الكلي: على مستوى الاقتصاد الكلي تسعى العناقيد الصناعية إلى:

- **تعزيز تنافسية الاقتصاد** :تهدف إستراتيجية العنقود الصناعي إلى تحقيق التوازن بين التنافس والتعاون (سلوك المنافسة التعاونية لتوليد القيمة المضافة)، بالاعتماد على التمركز الجغرافي للعنقود بالقرب من المؤسسات الأخرى الداعمة للعنقود من خلال التعاون المرتبط بروح المنافسة، بحيث يساهم ذلك في تقليل التكاليف وتنويع الإنتاج عن طريق المشاركة في الحصول على المواد الخام، وتبادل الخبرات والتكنولوجيا مما يؤدي إلى زيادة تنافسية هاته المؤسسات، الأمر الذي يمكنها من تعزيز قدرتها التصديرية وكذلك النفاذ إلى الأسواق الدولية. (Dagnino & elena, 2009, p. 36)
- **خفض مستويات الفقر والتقليل من البطالة:** يكون ذلك عبر إنشاء العناقيد في المناطق الريفية الفقيرة، كالعناقيد الزراعية، وكذا إنشاء الكثير من المؤسسات المتخصصة داخل التجمع العنقودي تعمل على إيجاد مناصب عمل جديدة تقلل من معدلات البطالة وبالتالي تخفيض معدلات الفقر. (nadvi & stephanie, 2004, pp. 9-10)

2- على مستوى المنظمات: يساهم النشاط داخل التجمع الصناعي للمنظمات على تحقيق الأهداف التالية:

- **رفع الإنتاجية:** إن التكامل والترابط بين المؤسسات المختلفة الأحجام و المشكلة للعنقود، يسمح لها بالاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية، ويكون ذلك عن طريق تقسيم العمل بين المنشآت مما يعزز إمكانية التخصص في الإنتاج، كما أن قرب العديد من الصناعات المماثلة من بعضها البعض يدفع المؤسسات والوحدات الإنتاجية إلى العمل على تطوير مختلف أساليب الإنتاج والتسويق والتوزيع. (Andadari, 2008, p. 37)
- **تخفيض التكاليف:** إن القرب الجغرافي للمؤسسات من بعضها البعض ومن موردي المواد والخدمات المختلفة يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وكذلك تكاليف جمع المعلومات والتفاوض والإشراف والتي تدخل بدورها ضمن التكاليف المتعلقة بالصفقات والمعاملات والتي ترتبط مباشرة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج.
- **تبادل المعلومات و المعارف:** يساعد تجمع العنقود الصناعي المؤسسات المكونة له على تبادل المعارف و المعلومات ومختلف الخبرات، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى اليد العاملة المدربة والمتخصصة وبالتالي مساعدة المؤسسات على النمو والابتكار والتطور والرفع من إنتاجيته.(ECER, 2004, p. 11)

الفرع الثاني : أنواع العناقيد الصناعية وخصائصها

تتشكل العناقيد حسب العديد من المعايير والتي تمنحها ميزات محددة وخصائص معينة.

أولا : أنواع العناقيد الصناعية

يتم تصنيف العناقيد الصناعية وفق مجموعة من المعايير المفاهيم التي ينظر للتجمع العنقودي من خلالها كالتالي: (التجمعات الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية، 2009)

1- من حيث النشأة: من الممكن أن يتشكل العنقود الصناعي بصورة طبيعية أو إرادية، فالعنقود الطبيعي يتكون تلقائيا بسبب مجموعة من الخصائص الجغرافية والتاريخية المميزة في إقليم معين، مثل وجود الموارد الخام والمهارات المكتسبة لسكان المنطقة أو ارتفاع الطلب الداخلي، بينما العنقود الإرادي فيتشكل بفعل إرادة سياسية أو دعم حكومي، ويتميز هذا النوع من العناقيد بالكفاءة بالسرعة في الوصول إلى نتائج والفعالية الاستغلال الأمثل للتكاليف ولكن يحتاج إنفاقا كبيرا ووقتا طويلا لتطويره.

2- من حيث الحجم: يتم تقسيم العنقود الصناعي كذلك حسب حجمه فقد يكون كبيرا أو صغيرا وفقا لحجم المبيعات أو معدل التشغيل أو عدد المنشآت المكونة للعنقود.

3- من حيث المنتج: تلعب طبيعة النشاط الإنتاجي التي تتم ممارستها دورا مهما في تحديد نوع التجمع العنقودي، فمثلا قد يكون التجمع العنقودي مختص فقط في صناعة السيارات مثل إقليم جنوب ألمانيا، وقد يكون أيضا في الخدمات المالية مثل لندن ونيويورك أو في الصناعات السياحية والإعلامية مثل هوليوود أو في صناعة الحواسيب مثل وادي السيليكون في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إقليم بنجالور بالهند، أو في صناعة السيراميك والأزياء مثل إقليم جنوب إيطاليا.

4- من حيث التخصص :يدل هذا التصنيف على مدى التخصص في الصناعة من خلال سلسلة القيمة المضافة، أو التخصص في فئة محددة من العملاء أو سوق جغرافي معين مثل إقليم شمال ايطاليا المتخصص في صناعة الأحذية.

5- من حيث درجة الترابط: قد يتشكل العنقود الصناعي من خلال نوعين من الترابط، الأول هو الترابط العمودي والذي يشمل شركات كبيرة تترابط مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة من أجل توفير المدخلات الأساسية للعملية الإنتاجية التي تقوم بها المنشآت الكبيرة، كما هو الحال في تجمعات صناعة السيارات في ألمانيا، أما النوع الثاني فهو الترابط الأفقي الذي يضم من خلاله العنقود مجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج المنتجات النهائية وتسوق.

6- من حيث الهيكل: قام ماركوزان Markusen بتقسيم العناقيد الصناعية إلى أربعة أشكال، حيث يتميز كل نوع في طبيعة العلاقات بين المؤسسات ويختلف في السياسات المتخذة لرفع التنافسية:

- **عناقيد مارشال:** تتشكل من شركات محلية صغيرة ومتوسطة، وتتميز بالتخصص في الصناعات التكنولوجية المتطورة وكذا الصناعات الحرفية، مع وجود تعاون وتكتل بين الشركات للوقوف أمام التحديات، ويحظى هذا الصنف بدعم حكومي لتعزيز التنافسية.
- **عناقيد المحور والأذرعة:** تسيطر عليها منشآت كبيرة، في حين تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتزويدها بالمدخلات اللازمة، بشرط وجود تعاون وتكامل بين المنشآت الكبيرة والصغيرة، في حين يكون التعاون مفقودا بين الشركات المتنافسة.
- **عناقيد منصات الفروع:** تتشكل من فروع لشركات دولية متعددة المصانع، ولكن تتسم بضعف التبادلات التجارية بين الفروع ونقص الأنشطة والشركات المنبثقة من هذه المصانع.
- **عناقيد المراكز العامة:** تتواجد بالقرب من المرافق العامة الكبيرة كالجامعات والقواعد العسكرية، حيث تتشكل العلاقات على أساس بائع ومشتري.

والشكل التالي يبين أنواع العناقيد الصناعية حسب مختلف المعايير.

الشكل رقم (1–3): أهم تصنيفات العناقيد الصناعية

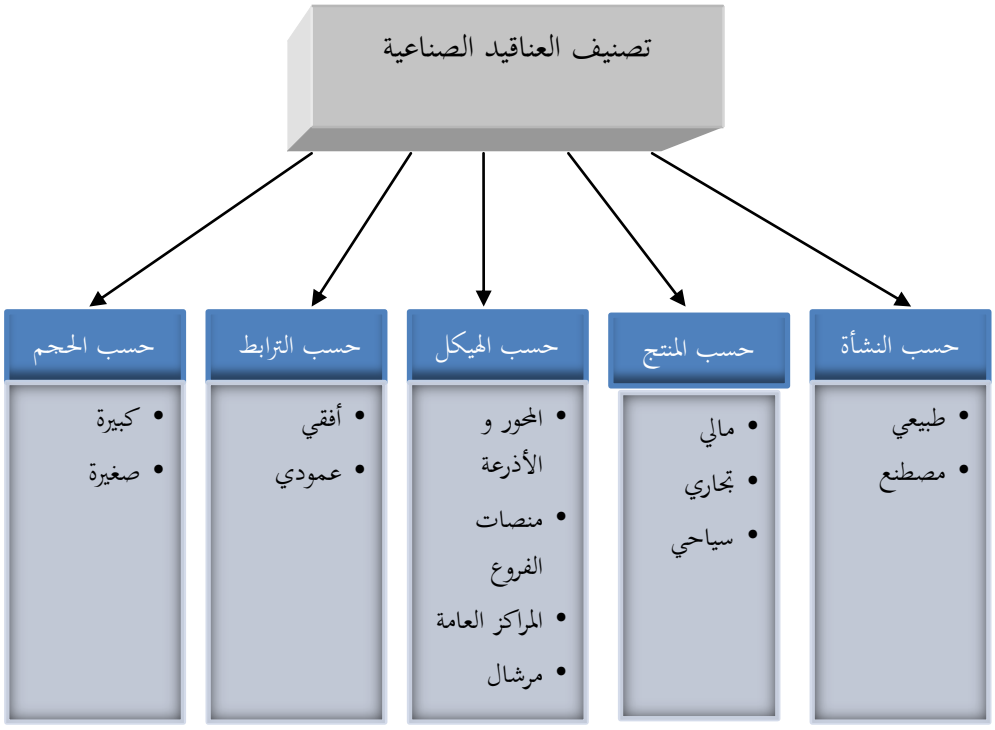

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسات سابقة

ثانيا: نقاط الاتفاق والاختلاف بين العناقيد الصناعية و المفاهيم المشابهة لها

تزخر الدراسات العلمية وكذلك السياسات الصناعية الدولية بالعديد من الممارسات التنموية التي تشبه نسبيا و تختلف في نفس الوقت مع العناقيد الصناعية مثل المناطق الصناعية، سلاسل القيمة، المناطق الاقتصادية الخاصة، شبكات الأعمال، مناطق تجهيز الصادرات والمناطق الحرة. وفيما يلي سنستعرض أهم هاته المفاهيم:

1- العناقيد والمناطق الصناعية

تعرف المنطقة الصناعية بأنها مواقع جغرافية تم تحسين محيطها وبيئتها لتحفيز الأنشطة الصناعية بكل أشكالها وأحجامها، وتقتصر الخدمات المتوفرة في المنطقة الصناعية على تخصيص الأراضي للمشاريع الصناعية حسب الحاجة، وحسب تقدير الهيئات المتخصصة. وتنشأ المناطق الصناعية ضمن النسيج (بوراس، 2020، صفحة 81)، ويكمن الاختلاف الأساسي بين المناطق الصناعية وما هي على شاكلتها (المناطق الاقتصادية الخاصة، مناطق تجهيز الصادرات، مناطق التجارة الحرة، المناطق الصناعية الحرة، مناطق التكنولوجيا العالية)، وبين العناقيد الصناعية في أن المناطق الصناعية تضم تركزا جغرافيا لعدد من المنشآت الصناعية ذات نشاط واحد أو متنوع داخل حيز جغرافي محدد (صور) معتمدة بشكل كبير على البنية التحتية والخدمات والتحفيزات المختلفة، بالمقابل العناقيد الصناعية لا تقتصر على حد جغرافي معين وهي أقل تركيزا على البنية التحتية بل تهتم بالدرجة الأولى بتطوير الصناعات الداعمة الخدمات المرافقة ومراكز البحث والتطوير، كما تلعب الدولة دورا أكبر في العناقيد الصناعية وذلك بصياغة إستراتيجية تنموية محفزة وموافقة لرؤية وطموح المؤسسات المشكلة للعنقود.

والجدول التالي يوضح أهم الأشكال الأخرى للمناطق الصناعية ونظيرتها في جميع أنحاء العالم.

الجدول رقم (01-03): أهم الأشكال الأخرى للمناطق الصناعية و نظيرتها في العالم

نوع المنطقة	التعريف بنوع المنطقة	نماذج ممارسة هذا النوع
المناطق المستدامة	تسمى أيضا بالمناطق الخضراء أو الدائرية وهي مناطق صناعية صديقة للبيئة و تكون منخفضة الكربون، و هي مصممة لتحسين الأداء البيئي للشركات ودعم الصناعات المقاومة للمناخ	ميونغجي و كوزان و نوكسان و سونغيسو في كوريا، و مدينة تيانجين البيئية في الصين، و مدينة مصدر الخضراء في الإمارات
المناطق الاقتصادية الخاصة	هي مناطق محددة داخل البلد و تكون خاضعة لأنظمة اقتصادية مختلفة عن المناطق الأخرى، و يكون التعامل مع الخارج بالتعريفات الجمركية	شيامن و شنتشن في الصين، و باسيفيكو في بنما
المناطق الاقتصادية الحدودية	هي مناطق اقتصادية تتركز على الشريط الحدودي الدولي من أجل تسهيل التجارة والاستثمار على الحدود	المنطقة الاقتصادية الحدودية بين: تايلاند وماليزيا، واكويلادوراس المكسيكية، وكوروزال
مناطق تجهيز الصادرات	تتميز هاته المناطق بالإعفاء من الرسوم الجمركية للمنتجات الموجهة للتصدير، كما تمنح بعض الامتيازات والاعفاءات والإعانات للمصدرين	منطقة تجهيز الصادرات في: كاو شيونغ (تايوان)، ريفر(كينيا)، تنزانيا، بنغلاديش
المناطق الحرة	تتسم بتعليق الرسوم و الضرائب على عملية الاستيراد و تخفيف عبئ الالتزام التنظيمي بهدف الحصول على استثمارات محلية و أجنبية جديدة	منطقة شانون(إيرلندا)، كاتوفيتشي(بولندا)، جبل علي(دبي)، طنجة(المغرب)
مناطق المخازن الجمركية	و هي مناطق يتم فيها تخزين السلع الخاضعة للرسوم الجمركية أو معالجتها و تجميعها دون دفع الرسوم	مناطق المخازن الجمركية: وايجاوتشاو اللوجستية في الصين، ميناء الدمام في السعودية
مناطق التكنولوجيا العالية	وهي مناطق خاصة تختص بدعم و تسهيل إنشاء المؤسسات القائمة على الابتكار عن طريق الحضانة	منطقة: مي هاي تك في اليابان، جانجون التقنية في كوريا، ديسكفري في بريطانيا
المناطق الصناعية الزراعية	مناطق متخصصة في تعزيز و تطوير الصناعات الخاصة بأنشطة المعالجة الزراعية النهائية	المناطق الصناعية الزراعية في أثيوبيا و المناطق الصناعية للأغذية في الهند

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2019

2- العناقيد و سلاسل القيمة العالمية

يرتكز مفهوم سلسلة القيمة العالمية على تبني مجموعة من الدول مرحلة معينة من المراحل المختلفة الإنتاج وهذا ما يطلق عليه بالتخصص الرأسي، على أن تقوم كل دولة بإنتاج جزء محدد من المنتج النهائي حسب تخصصها (equiti، 2018).

وتختلف سلاسل القيم العالمية عن العناقيد الصناعية في كونها تتسم بالتشتت الجغرافي بين مجموعة من الدول والأقاليم من أجل بناء القيمة للمنتج بينما تتميز التجمعات العنقودية بالتركز الجغرافي، إلى جانب أنه يمكن أن تكون العناقيد جزء من سلاسل القيمة العالمية.

3- العناقيد و الشبكات

يقترب مفهوم الشبكات من مفهوم العناقيد كثيرا إلا أن هناك تباين في بعض الخصائص، فالتجمعات العنقودية تمثل تجمع لشركات مترابطة ومتصلة ببعضها البعض أفقيا أو عموديا، مع تلقي الدعم من هيئات أخرى، أما الشبكات فتقوم على عقد تحالفات بين المؤسسات التي تعمل مع بعض من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مسطرة، ويمكن إقامة الشبكات داخل العنقود أو خارجه وتكون كذلك الشبكات أفقية بين مجموعة من المؤسسات التي تتنافس على نفس السوق، وعمودية بإقامة تحالفات بين مؤسسات تنتمي إلى مراحل مختلفة من سلسلة القيمة(rodrigue, 2020) .

ثالثا: مزايا العناقيد الصناعية

تتمتع العناقيد الصناعية بالعديد من الخصائص وسنورد أهمها فيما يلي (جاد و حفناوي، 2012، صفحة 8):

- زيادة فرص التخصيص وتقسيم العمل.
- تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع الميزة التنافسية للمنتجات.
- تحسين فرص التصدير.
- المساهمة في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجية.
- تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية.
- الحصول على مزايا الحجم الكبير.
- تسهيل تبادل المعلومات واكتساب المهارات والمعرفة .

- زيادة القدرة الابتكارية التي تؤدي لزيادة الإنتاجية.
- دور هيئات ومؤسسات خدمات الأعمال :هو تشجيع التعاون بين الشركات العاملة في العنقود وزيادة ديناميكيته من خلال إيجاد التحالفات والمشاريع المشتركة والترويج للمنتجات، وتنظيم الروابط بين الشركات وبين الجهات الأخرى خارج العنقود .

رابعا: العلاقات الصناعية داخل العنقود

هناك أشكال عديدة لإقامة علاقات وروابط بين المؤسسات المختلفة المشكلة للعنقود ومن أهمها: (بلقاسم، 2008، الصفحات 175-176)

1- التعاقد من الباطن: تقوم إحدى المنشآت بإنتاج المنتج النهائي لفائدة منشأة أخرى، وهذا النمط يعرف بالعلاقات الأفقية بين المؤسسات الاقتصادية.

2- التحالفات الإستراتيجية: تتضمن هذه التحالفات التعاون في المجال الفني والمعرفي والتكنولوجي، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات المتبادلة في التدريب والتسويق المشترك، بحيث تهدف هذه التحالفات إلى تخفيض التكاليف، وتتطلب هذه العلاقات بيئة أعمال متطورة ونظام تشريعي وقانوني مرن.

3- التزويد الخارجي :ونقصد هنا قيام الشركة الأم بشراء المواد الوسيطة أو الخدمات المساهمة في العملية الإنتاجية من المؤسسات الصغيرة أو متوسطة الحجم عوضا من إنتاجها محليا، ويعرف هذا النوع من التفاعل بالعلاقات العمودية بين الشركات.

خامسا: العوامل المؤثرة في تطور العناقيد الصناعية

ساهمت مجموعة من العناصر الحاسمة في تطوير العناقيد الصناعية أهمها (Zhang, 2012, p. 208):

1- الموارد الطبيعية و ظروف النقل: غالبا ما تكون وفرة الموارد الطبيعية وملائمة ظروف النقل عاملين مهمين في تحديد التجمعات الطبيعية للصناعات التقليدية، نظرا لما يوفرانه من خفض للتكاليف الإنتاج مما يجذب المزيد من الشركات للانضمام إلى التجمع الصناعي.

2- وجود الكيانات الداعمة المحيطة: إن تطور الخدمات والمالية ووجود مؤسسات البحث والتعليم والتدريب والمنظمات القانونية وغيرها يعمل على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية، وتعزيز التطور المستمر داخل العنقود.

3- وجود سوق عمل متخصص: قد يتكون العنقود في البداية من عوامل صدفة إلا أن تطورها مرتبط بتكوين سوق عمل متخصص يساهم في توفير العمالة ذات الجودة العالية.

4- درجة الانفتاح الاقتصادي: إن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح تكون فيها خصائص التجمعات الصناعية أكثر وضوحا ذلك لأنها تؤثر على تراكم رأس المال والتدفق الحر للعمالة والتكنولوجيا الصناعية.

5- ريادة الأعمال: تعتبر ريادة الأعمال عاملا مهما يؤثر في تكوين التجمعات الصناعية إذ أن روح المبادرة وثقافة المنطقة هو العامل الحاسم في جذب الشركات ذات الصلة إلى التجمع الصناعي.

الفرع الثالث: البناء الفني للعناقيد الصناعية

سنتطرق في هذا الفرع إلى كيفية تحديد العنقود الصناعي بالإضافة إلى أهم عناصره وآلية عمله.

أولا : تحديد التجمعات العنقودية

يتبع مخبر أبحاث التنمية الاقتصادية الإقليمية في جامعة كليمسون بالولايات المتحدة الأمريكية أربعة أجزاء لتحديد التجمعات الصناعية (Bowen & Deskins, 2020, pp. 2-6) :

1- التجمعات الموجودة: هي تلك التجمعات الحالية التي لديها قدر كبير من العمالة في المنطقة مقارنة بالمعدل الوطني و لديها عدد كبير من الشركات الداعمة في المنطقة، وقد تمتعت هذه التجمعات بميزة تنافسية تاريخية سمحت بتنمية واسعة النطاق في المنطقة مع مرور الوقت، ولتحديد ما إذا كان للمجموعة وجود كبير في المنطقة نستخدم ثلاثة معايير وهي:

- توفر قاعدة توظيف كبيرة يضمن للمجموعة قوة عاملة كافية لدعم الشركات المتوافدة إلى المنطقة
- يجب أن يضم التجمع على الأقل خمس مؤسسات قائمة في المنطقة ما يسمح بانتشار سلاسل التوريد الخاصة بالشركات الرئيسية في جميع أنحاء الاقتصاد المحلي
- يجب أن يحتوي المجموعة على حاصل موقع (LQ) يساوي 1 أو أكثر ويتم حسابه على أنه نسبة حصة العمالة المحلية في التجمع مقارنة بنسبة العمالة الوطنية، فعندما يكون حاصل الموقع أكبر من الواحد فذلك يدل على أن العمالة في المنطقة أكبر مقارنة بسوق العمل الوطني، والجدول التالي يبين المعايير الرئيسية لتحديد التجمعات الموجودة:

الجدول رقم (01–04): معايير التجمعات الموجودة

المعايير	الوصف
التوظيف العنقودي	أكثر من 500 فرصة عمل
عدد المنشآت	أكبر أو يساوي من 5
حاصل الموقع	أكبر من 1

Source: John Deskins, Eric Bowen (2020) , Identifying Industrial Clusters for Targeted Economic Development in West Virginia.

2– تحديد التجمعات الناشئة: لا تتمتع بفرص عمل كبيرة في المنطقة ولكنها مع مرور الوقت تتزايد أهميتها لأن لديها إمكانيات كبيرة للنمو حيث أصبحت علاقات الموردين بين الصناعات أكثر تخصصا وتركيزا، ولتحديد التجمعات الناشئة نطبق أربعة معايير على التجمعات التي لا تلبي تعريفنا للتجمعات الموجودة وهي:

- مستوى توظيف يزيد عن 100 وظيفة مما يضمن أن يكون للمجموعة وجود كبير في المنطقة.
- يجب أن تتمتع التجمعات الناشئة بنمو إيجابي في العمالة المحلية مما يشير إلى أن التوظيف ينمو في المنطقة.
- يجب أن يزداد حاصل الموقع خلال فترة الدراسة التي تبلغ 10 سنوات مما يضمن أن المجموعة في التركيز خلال فترة الدراسة.
- يجب أن ينمو العنصر التنافسي المحلي للتجمع و ذلك يشير إلى أن المنطقة تكتسب فرص عمل مقارنة بالمعدل الوطني وسنتطرق إلى كل هذه المعايير في الجدول التالي:

الجدول رقم (01–05): المعايير الخاصة بالتجمعات الناشئة

المعايير	الوصف
التوظيف العنقودي	أكثر من 100 فرصة عمل
نمو الوظائف	نمو وظيفي إيجابي على مدى 10 سنوات
نمو حاصل الموقع	تغيير LQ إيجابي
التحول– المشاركة	المكون التنافسي أكبر من الصفر

Source: John Deskins, Eric Bowen (2020) , Identifying Industrial Clusters for Targeted Economic Development in West Virginia.

3- تحديد التجمعات وفق التأثير الاقتصادي داخل المنطقة: لقد لعبت جميع التجمعات التي تم تحديدها في الخطوتين الأوليتين من التحليل العنقودي دورا مهما في اقتصادياتها المحلية على مدار العقد الماضي ولها موطئ قدم قوي في الاقتصاد الإقليمي وبذلك ستوفر هذه التجمعات تآزرا كبيرا بين الصناعات الأساسية وموردیها، وبالتالي توفر ميزة تنافسية للشركات الموجودة في المنطقة، ومع ذلك قد لا يكون بعضها جذابا لجهود التنمية الاقتصادية في المستقبل. وفي الخطة الثالثة من هذا التحليل، نحدد تلك التجمعات التي من المرجح أن توفر مكاسب واسعة النطاق للاقتصاد المحلي ولديها أكبر قدر من التأثير الاقتصادي في المستقبل ولذلك يتم تصنيف التجمعات التي تتمتع بأكبر إمكانات النمو الاقتصادي وستوفر أكبر تأثير اقتصادي على المنطقة ولتحقيق ذلك اخترنا ثلاثة مؤشرات للنمو والأثر الاقتصادي المحتمل :

- معدل نمو العمالة في المنطقة
- متوسط حجم منشأة التجمع على المستوى الوطني
- متوسط الأجور المدفوعة للعمال

4- فجوة العرض و قطع الاتصال: بعد تحديد تجمعات التأثير في كل منطقة، نحدد أخيرا صناعات محددة قد توفر أكبر الفرص للتنمية الاقتصادية المستهدفة من خلال استبدال الواردات لتحديد الفجوات في سلاسل التوريد المحلية لهذه المجموعات المؤثرة، هذه الإستراتيجية تبحث عن المناطق التي قد تتمكن فيها تجمعات التأثير من استبدال الموردين المحليين بمدخلات الإنتاج التي يشترونها حاليا من خارج المنطقة .

ثانيا: عناصر العناقيد الصناعية

يتكون العنقود الصناعي من مجموعة من العناصر الأساسية والتي تتمثل في المؤسسات والجهاز الحكومي والمراكز البحثية والمؤسسات المالية، وتساهم في تنظيم هاته العناصر مؤسسات وهيئات خدمات الأعمال الرسمية وغير الرسمية مثل الغرف التجارية ومختلف الاتحادات الصناعية والتجارية وهيئات ترقية الصادرات بالإضافة إلى برامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، ولكل عنصر دوره كما يلي (SIDF، 2008):

1- دور الشركات: تعتبر المحرك الرئيسي للعنقود والعنصر الأساسي الذي تدعمه كافة العناصر الأخرى ليقوم بعمليات الإنتاج وتفعيل الابتكارات وخلق فرص العمل واستقطاب الاستثمارات ورفع القيمة المضافة وزيادة الصادرات.

2- دور الحكومة: للحكومة دور فعال جدا يتجسد من خلال تنظيم العناقيد ودراسة مدى أهميتها للاقتصاد واختيار انسبها، وتقوم الحكومة بوضع البرامج والسياسات والخطط اللازمة لتطوير العنقود من خلال العلاقات مع الجهات الداعمة التي يمكن أن تساهم في تطوير العنقود، وإشراك القطاع الخاص لضمان سد الفجوات والتصدي للآثار السلبية التي قد تسببها مبادرات تنمية العناقيد.

3- دور المؤسسات الداعمة: وتشمل المراكز البحثية والمؤسسات المالية التي تعمل على توفير مختلف التقنيات والابتكارات والبحوث وأساليب التمويل وطرق التدريب والتطوير، والعمل على تعزيز جسور التواصل بين المؤسسات المكونة بالعنقود.

ثالثا : مبادئ وآلية عمل العناقيد الصناعية

تقوم فكرة عمل العنقود الصناعي على خمسة مبادئ أساسية تتضافر مع بعضها ليصل العنقود للتنافسية المطلوبة، وهي: (Nadvi, 1995)

1- التركز الجغرافي: حيث تجتمع الشركات في مكان ما لوجود ميزات ملموسة كالموارد الطبيعية أو البنية التحتية أو الموردين والماليين والعمالة المهرة أو القرب من الأسواق، أو وجود ميزات غير ملموسة كسرعة الحصول على المعلومات عن المنتجات الجديدة وعن طرق الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة، مما يساعد على الحصول على المعرفة وتبادل المعلومات والتطوير وتوسيع العلاقات.

2- التخصص: بوجود شركات قوية في تخصصها تتكامل مع بعضها في إنتاج منتجات أكثر تخصصا وتميزا، أو وجود علاقات ارتباط مع عناقيد أخرى لإيجاد منتجات وعناقيد جديدة متخصصة فيها مثل العلوم الطبية وعلم الأغذية و الزراعة والبيئة.

3- الابتكارات: فعندما تبتكر شركة منتج ما يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس ويقوم المقلدون بإنتاج نفس المنتج بتكلفة أقل، مما يدفع الشركة المبتكرة لتطوير منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة للتغلب على المنافسين والمقلدين، وهكذا تستمر هذه الدورة ويحقق تنافسية العنقود.

4- المنافسة: فالتنافس بين الشركات هو الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير التقنيات، مما يؤدي إلي إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة وينشط حركة البحث ويسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة لزيادة الطلب عليها.

5- التعاون: فنمو شركة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب على منتجات الشركات الموردة لها ويعزز علاقات التبادل بين الشركات وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس.

والشكل البياني التالي يبين المبادئ و الأبعاد الأساسية التي يقوم عليها العنقود.

الشكل رقم (01-04): أهم مبادئ العناقيد الصناعية

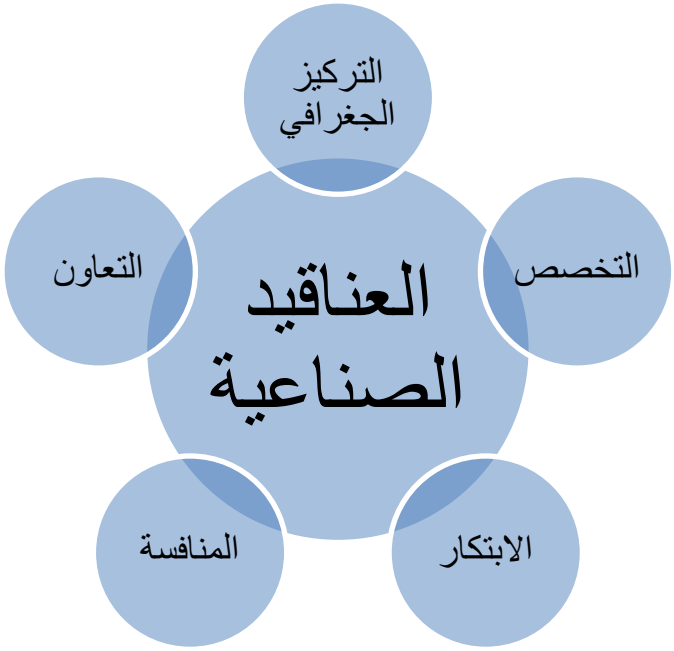

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسات سابقة

الفرع الرابع : النظريات المفسرة للعناقيد الصناعية و عوامل نجاحها

سنورد فيما يلي أهم الأسس النظرية التي دعمت إستراتيجية العناقيد الصناعية، والعناصر الرئيسية التي يجب توفرها من أجل نجاحها.

أولا: النظريات المفسرة للتجمعات العنقودية

أصبحت التجمعات في الوقت الحالي ظاهرة مهمة في السياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم باعتبارها آلية للتنمية الاقتصادية، ويعتبر الاقتصادي البريطاني ألفرد مارشال "Alfred Marshall" أول من أسس لنظرية التجمعات العنقودية في كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد سنة 1890، باعتبار عدم وجود نظريات مؤسسة خصيصا للعناقيد الصناعية، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض المقاربات التي تحاول شرح ظاهرة اللجوء إلى التجمع، أو أحد علاقاته، فالتجمعات العنقودية لا هي بالتكامل العمودي للمؤسسة، أي اعتماد المؤسسة كلية على نفسها في التوريد والتسويق، ولا هو اعتماد كلي على السوق في الوظائف السابقة الذكر، إنما هي شكل هجين بينهما، لأن الاعتماد على السوق في هذه الحالة لا يكون عشوائيا، بل يكون وفقا لأساس مكاني، تاريخي،اجتماعي وثقافي للمنطقة، كما هو معروف عن العناقيد، أو قد يكون مصطنع بتدخل حكومي.

1- نظرية بورتر: إن الاهتمام المعاصر بمفهوم العناقيد الصناعية يرتبط إلى حد كبير بأعمال مايكل بورتر سنة 1990، التي دعمت النظرية بشكل خاص من منظور صناعي، ووفقا لهذه النظرية فإن التجمع العنقودي يربط مجموعة من الشركات المتجاورة جغرافيا و المترابطة (الموردون و المنتجون) بالمنظمات ذات الصلة (الجامعات والهيئات الحكومية والمنظمات المالية وغيرها) التي تعمل في مجال معين وتكمل بعضها البعض. (SUINISHEVA & ERIKOVNA, 2010, p. 5)

تركز هذه النظرية على تطوير الأنشطة الصناعية المجمعة والتي تأخذ أشكال مختلفة مثل التجمع العنقودي والمجمعات الصناعية، بحيث تنشأ علاقات تشابك بين المنشآت المكونة لهذا التكتل وعلاقات تكامل خارج الحيز الإقليمي للتجمع مع المؤسسات المساندة والداعمة لتطوير الإنتاج والتسويق مثل الجامعات ومراكز التطوير والبنوك والمؤسسات الحكومية المختلفة، ويستفيد التجمع العنقود في النهاية من عدة مزايا نوردها في النقاط التالية:

- تطوير وحدات ومنشآت جديدة وذلك من خلال الحصول على معلومات الأسواق.
- الحصول على فرص تسويقية متنوعة من خلال الدخول إلى أسواق محلية وأجنبية جديدة بغية تصريف المنتجات.
- تعزيز فرص التمويل وتنويع الإنتاج وترقية الصادرات وزيادة تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

إن ظهور العناقيد لا يرجع كليا إلى ظروف خارجية دفعت بالمؤسسة إلى التجمع مع مؤسسات أخرى، إنما أيضا إلى رغبة هذه الأخيرة في إيجاد إستراتيجية ناجعة للحصول على ميزة تنافسية.

2- نظرية تكاليف الصفقة: تقوم هذه النظرية التي طرحها المفكر الاقتصادي Ronald Coase سنة 1937، وقام بتطويرها كل من Oliver Eaton Williamson، على فكرة أن السوق والمؤسسة طريقتين لتنسيق الإنتاج، بحيث يمكن للمؤسسة أن تعوض السوق كأن تعتمد بشكل كامل على نفسها في عمليات التوريد والتسويق، ومن جهة أخرى يمكن للسوق أن يعوض المؤسسة كأن تلجأ هاته الأخيرة إلى غيرها في وظائف سلسلة القيمة، ويكون المعيار الأساسي في اختيار اللجوء إلى السوق أو الإحلال هو تكلفة الصفقة. وتمثل العناقيد الصناعية الشكل الهجين ما بين السوق و المؤسسة خاصة في حالة ضعف السوق وعدم كفايته، ولقد أجاب Richardson عن مسألة الحدود الفاصلة بين السوق والمؤسسة و التجمع فيما يعرف باستمرارية ريتشاردصون (قوفي، 2017، الصفحات 78-79).

الشكل رقم(01-05): استمرارية ريتشاردصون

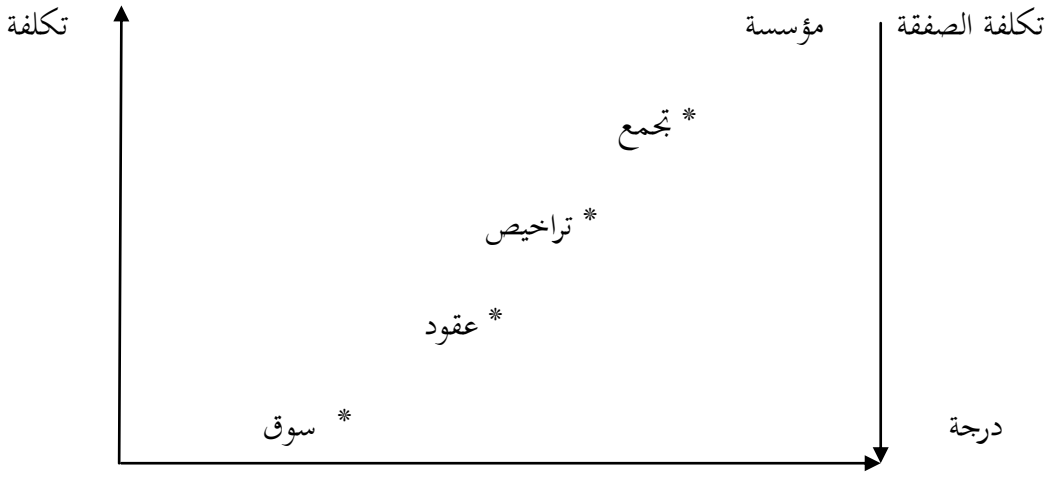

المصدر :شويخي إسماعيل،"دور الشراكة في تحسين أداء المؤسسات الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2003 ، ص :113.

من خلال الشكل يتضح لنا أن كل بديل يتميز بمجموعة من التكاليف، تزداد وتنقص حسب تخصص الأصول وتكرار الصفقة، هذه البدائل تشكل مع بعضها مجموعة خيارات تبتدئ بالسوق وتنتهي بالمؤسسة. كما نجد أن المؤسسة تتميز بتكاليف رقابة عالية وتكاليف صفقة منخفضة، أما السوق فيتميز بتكاليف رقابة منخفضة وتكاليف الصفقة مرتفعة .يلجأ العديد من المتعاملين في السوق إلى إبرام عقود تجمعات لتخفيض تكاليف الصفقات، التجمعات تقترب من المؤسسة أكثر منها للسوق، لأنها عبارة عن مؤسسات متجمعة ومستقلة في آن واحد، تربطها علاقات مناولة، تحالف وتزويد خارجي وفقا لأطر معينة، حيث تعتبر الحل الأمثل حسب هذه النظرية على الأقل، لأنها مرحلة وسطى بين صفقات السوق، التي تتميز بتكاليف صفقات عالية، وقيام المؤسسة بهذا النشاط بنفسها، وهذا ما يتطلب استثمارات ضخمة وتكاليف رقابة عالية.

3- نظرية سلسلة القيمة:

تمثل سلسلة القيمة مجموعة الوظائف التي تنظم الأنشطة المتتابعة و التي تضيف قيمة إلى المنتج (Horngren, Foster, & Datar, 2003, p. 6)، وعرفها مايكل بورتر في كتابة الشهير (الميزة التنافسية) على أنها سلسلة من الأنشطة والوظائف التي تقوم بها المؤسسة عبر قسمين الأنشطة الرئيسية و الأنشطة المساعدة (داعمة)،تضمن الأولى تقديم المنتج(سلعة أو خدمة) وخلق قيمة للمستهلك، إما بممارستها لأنشطتها الإستراتيجية بتكلفة منخفضة أو مميزة عن المنافسين.

1-3 الوظائف الرئيسية: تتمثل في العناصر التالية: (Porter, 1997, p. 67)

- الإمداد الداخلي: تشمل هذه العملية كل مدخلات العملية الإنتاجية، وتضم نقل المواد والرقابة على المخزون، وجدولة الحركة والنقل، والمردود إلى الموردين.
- الإنتاج: ويضم كل الأنشطة المتعلقة بعملية تحويل المدخلات إلى منتجات نهائية (التجميع، التركيب، تشغيل وصيانة الآلات والمراجعة).
- الإمداد الخارجي: وتشمل كل الأنشطة المسؤولة عن توصيل المنتجات أو الخدمات إلى العملاء (تجميع وتخزين المنتج النهائي، المناولة، معالجة الطلبيات وجدولتها).
- البيع والتسويق: جميع الأنشطة الخاصة بإقناع المستهلك بالمنتج والترويج، اختيار منافذ التوزيع.
- الخدمات: وتشمل كل العمليات الخاصة بتوريد الخدمات الموجهة لترقية المنتج أو الخدمة (التركيب، الإصلاح، خدمات ما بعد البيع، الإعلام، توفير قطع الغيار).

2-3 نشاطات الدعم: هي التي تضيف فعالية للوظائف الأولية لا تقدم القيمة وإنما تدعم الوظائف الأساسية وتشمل العناصر التالية:

- البنية التحتية الأساسية: وتتمثل أنشطتها في الإدارة العامة والمحاسبة، الجوانب التمويلية والقانونية، التخطيط والاستشراف.
- إدارة الموارد البشرية: تهتم هذه الوظيفة بتقديم المهارات والكفاءات البشرية من أجل زيادة فعالية المؤسسة.
- التطور التكنولوجي: ويشمل تصميم المنتج والمعرفة الفنية كما يعتبر نشاط مهم جدا و ذلك من خلال تحسين أداء النشاطات المختلفة.
- إدارة المواد: يختص هذا النشاط بشراء المدخلات المتنوعة سواء كانت مواد أولية أو تكنولوجيا أو خدمات.

والشكل الموالي يوضح سلسلة القيمة عند بورتر.

الشكل رقم (01-06): سلسلة القيمة للمؤسسة

Source: François cocula, "introduction générale à la gestion", dunod, Paris, 1999, P 80

من خلال ما سبق و بالتمعن في شكل سلسلة القيمة نلاحظ أن سلسلة القيمة توفر للتجمعات العنقودية نوعين من المزايا التنافسية، الأولى تتمثل في تدنية التكاليف عن طريق السيطرة عليها بالأداء العالي الكفاءة، والميزة الثانية تميز المنتج المقدم من خلال الجودة العالية أو الابتكارات الجديدة أو الخدمات المميزة.

ثانيا: عوامل نجاح العناقيد الصناعية

من بين أهم عوامل نجاح العناقيد الصناعية هي وجود موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكلفة أقل نسبيا من استيرادها مما يؤثر إيجابا على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي، وكذلك دراسة الظروف المحيطة بالعنقود تسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية ولعل أبرز العوامل التي تساهم في إنجاح العنقود ما يلي: (Mrabety, 2008, pp. 43-44)

- تعزيز البحث والتطوير من خلال إنشاء المراكز البحثية اللازمة.
- ترسيخ الثقافة المقاولاتية (ريادة الأعمال).
- شبكة اتصالات متطورة.
- توفير البيئة المالية المناسبة.
- وجود تشريعات قانونية ملائمة برامج حكومية مساعدة.

- تأهيل الموارد البشرية الضرورية في قطاع الأعمال.

الفرع الخامس: تجارب دولية في إستراتيجية العناقيد الصناعية

لقد ساهمت نتائج الدراسات التي قام بها الخبراء و المنظرون الاقتصاديون في مجال التجمعات العنقودية، إلى إبراز مدى أهمية هذه الإستراتيجية في تحقيق التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ورفع معدلات النمو، الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى تبني هذه التجربة، ومن بين أهم التجارب الناجحة نذكر ما يلي:

أولا: تجربة وادي السيلكون فالي (Silicon Valley): (الديب، 1998، الصفحات 46-47)

نشأ هذا المشروع بسبب الضائقة المالية التي شهدتها جامعة ستانفورد سنة 1938، حيث قامت بشراء قطعة أرض وأقامت عليها قطب تكنولوجي للمؤسسات الكبيرة التي تختص في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث باشرت بالعديد من الابتكارات الناجحة، الأمر الذي أدى إلى استقطاب الكثير من المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والتقنيات المختلفة من أجل ترقية وتطوير منتجاتها، ومن بين أبرز عوامل نجاح وادي السيليكون ما يلي:

- الدعم الحكومي على الصعيد البحثي والفني والتعليمي والاجتماعي.
- الكفاءة العالية للمورد البشري خاصة مع السمعة التي تشتهر بها جامعة ستانفورد، والتي سمحت باستقبال أفضل الباحثين والطلبة.
- تنوع المصادر التمويلية وجودة الخدمات المصرفية.
- كذلك وجود المعهد البحثي ستانفورد والذي تأسس سنة 1946 من أجل تعزيز التنمية في المنطقة.

ثانيا: التجربة الإيطالية

تعتبر التجربة الإيطالية من أبرز نماذج التكتل والتشابك الاقتصادي الناجحة في العالم، حيث تم الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، والتي تختص في إنتاج السلع التقليدية مثل الأحذية وحقائب اليد الجلدية بالتعاون مع بعض المؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع الوسيطة، ويوجد في إيطاليا 200 عنقود صناعي يحتوي على نحو 90,000 مؤسسة، ويعمل به حوالي 2.2 مليون عامل بنسبة 42.5% من إجمالي القوى العاملة في إيطاليا، وقدرت إيرادات العناقيد ب 67 مليار يورو. (مركز المعلومات و دعم القرار، 2003، صفحة 12) .

تختص العناقيد الصناعية الإيطالية بالعديد من المميزات التي تجعلها متميزة عن غيرها:

1. **التخصص المرن:** حجم الإنتاج داخل العناقيد الصناعية يكون حسب طلبات الزبائن، بحيث يتم توزيع مراحل الإنتاج بين شركات متعددة تتولى كل واحدة إنتاج جزء معين من المنتج النهائي.
2. **المعرفة والابتكار:** ركزت تجربة إيطاليا في مجال العناقيد الصناعية على تدفق المعرفة بصورة مترابطة بين المؤسسات، الأمر الذي يساعد على خلق بيئة مبتكرة ضمن العنقود، وبالتالي تعزيز التنافسية وزيادة الانتاجية.
3. **المنافسة والتعاون** :يمثل التعاون في توفير البنية المناسبة بين المؤسسات أبرز خصائص بيئة الأعمال في العناقيد الإيطالية، بالرغم من هذا التعاون فإن المؤسسات المنتجة لنفس السلعة تتنافس فيما بينها.
4. **علاقات متنوعة وديناميكية** :تتكون العناقيد الإيطالية أساسا من مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتي تمارس دورا رئيسيا في تشكيل سلسلة القيمة المضافة، حيث يتم تعزيز الروابط العمودية مع كبرى الشركات في عدة مجالات.

ثالثا : التجربة البرازيلية

أولت الحكومة البرازيلية اهتمام كبير لتطوير التجمعات الصناعية وذلك من خلال إنشاء تجمعات متخصصة في صناعات مختلفة وذلك تحت إشراف المجلس القومي لمناطق الصناعات التصديرية، تستفيد المؤسسات العاملة في هذه المناطق من تحفيزات واسعة بما في ذلك إعفاءات من بعض ضرائب التشغيل والرسوم الإضافية للشحن، كما تستطيع استيراد المدخلات دون الحاجة إلى تراخيص استيراد وذلك لمدة لا تقل عن عشرين عاما.

ومن أبرز العناقيد الصناعية الناجحة في البرازيل تجمع صناعة المنتجات الجلدية، الذي ساعد البلاد بأن تصبح ثالث أكبر مصدر للأحذية الجلدية في العالم، وذلك رغم تراجع الطلب في صناعة الأحذية في منتصف التسعينات والذي كان سببه زيادة المنافسة مع الشركات الصينية التي تتمتع بتكاليف أقل للأجور، وتشمل الأسواق التصديرية الأساسية للبرازيل عدة دول صناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، الأرجنتين وهولندا. (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، 2001، صفحة 146).

وقد ساهمت هذه العناقيد في تحقيق نمو سنوي لصادرات الأحذية بلغ 24.%، ويعتبر إقليم ريو جراند دو سول (Sul Rio Grande de) الأكثر شهرة في البرازيل في مجال إنتاج المنتجات الجلدية، حيث يساهم بنحو 30% من إجمالي إنتاج الأحذية في البلاد وبنسبة 80% من صادراتها. ويعد تجمع وادي سينوس الموجود في هذا الإقليم من أشهر تجمعات صناعة الجلود في العالم حيث يضم أكثر من 1821 منشأة ويعمل فيه نحو 150,000

عامل، مع عائدات سنوية من التصدير تتجاوز 2 مليار دولار، ويتم تصدير نسبة 80% من منتجات هذا التجمع سنويا وتذهب الحصة الأكبر إلى السوق الأمريكي، ويظهر هذا النجاح في التصدير قدرة المنتجات البرازيلية على المنافسة في الأسواق العالمية بفضل أسعارها التنافسية وجودتها العالية والتي مكنتها من مواجهة المنتجات الصينية.

رابعا: التجربة الهندية

ركزت التجربة الهندية على المشاريع الصغيرة ذات العمالة الكثيفة لتنمية تنويع المنتجات الصناعية، حيث بلغ إنتاج هذه المشاريع حوالي 50% من الإنتاج الصناعي الإجمالي في البلاد، كما ساهمت بنحو 35% من الصادرات، وحسب إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) يوجد نحو 400 تجمع صناعي مخصص للمشاريع الصغيرة في الهند، بالإضافة إلى حوالي 2000 تجمع صناعي بالمناطق الريفية والحرفية، الأمر الذي جعل هذه التجمعات الصناعية تساهم في توفير أكبر نسبة للتشغيل في الهند.

كما توجد أيضا تجمعات صناعية كبرى في الهند، والتي تساهم بنسبة تصل إلى 90% من الإنتاج الصناعي في بعض القطاعات، فمثلا تجمع لودهيانا لصناعة الملابس والذي يعتبر من أبرز التجمعات الكبيرة، بينما ينتج تجمع سورات ومومباي أغلب صادرات الهند من المجوهرات، بالإضافة إلى عنقود بنجالور الذي أصبح نموذجا رئيسيا لوادي السيليكون في الهند وذلك نظير مساهمته في أن تصبح الهند ثاني أكبر مصدر للبرمجيات على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، ولقد تم اختيار إقليم بنجالور بناءا على عوامل عديدة ومهمة أبرزها (مصطفى م.، 2004، صفحة 6):

- بيئة نقية وخالية من الأتربة.
- مستوى معيشي جيد.
- وجود جامعة متميزة للأبحاث (STSC) .
- توفر كليات كبيرة للهندسة.
- الدعم السياسي من الحكومة على المستوى المركزي والمحلي.
- الموقع الهام والقريب من الموانئ التجارية الكبيرة والمطارات الدولية.

- تعتبر الأنشطة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات من الأنشطة أساسية في مدينة بنجالور، حيث تتوفر على عدد كبير من الشركات المحلية أو الأجنبية المتخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والبرمجيات.

خامسا: التجربة التركية

عملت تركيا على تطوير عناقيد النسيج والألبسة بهدف تعزيز قدرتها على مواجهة المنافسة العالمية، خاصة بعد إلغاء نظام الحصص في عام 2005، الذي أعطى للصين موقعا شبه احتكاري في السوق العالمية، ويشهد هذا القطاع بشكل عام أن الدول منخفضة الدخل تتخصص في المهام ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل الخياطة، بينما تتركز المهام ذات القيمة المضافة العالية مثل التصميم والتسويق والتجزئة في الدول ذات الدخل المرتفع. من خلال نجاحها في تطوير العناقيد الصناعية في قطاع النسيج تمكنت تركيا من تولي جميع المهام في سلسلة القيمة، مما ساعدها في الحفاظ على تنافسيتها من جهة، وفي خلق فرص عمل ودخل لمواطنيها من جهة أخرى.

تعد صناعة النسيج والألبسة في تركيا من أكبر القطاعات الصناعية، حيث تضم حوالي 7500 منتج ومصدر في ستة مناطق رئيسية عبر إسطنبول وأزمير وبورصا، وتساهم معظم هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل فعال في مختلف مراحل الإنتاج ضمن العناقيد، ومن أبرز هذه العناقيد عنقود Cukurova الذي يضم مئات الشركات التي نجحت بفضل دعم المؤسسات والجمعيات الحكومية والخاصة، في تطوير عنقود صناعي متكامل يجمع جميع الأطراف المعنية في هذه الصناعة.

وعلى مدار العقد الأخير تبين أن هناك حاجة مستمرة لتعزيز جهود تطوير هذه العناقيد عبر إنشاء وكالات إقليمية متخصصة لدعم نمو العناقيد، كما تبين أهمية تركيز الجهود على تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا ودور الجامعات في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك تعد زيادة كفاءة النقل والخدمات اللوجستية والتحفيزات الضريبية أمرا ضروريا لضمان استدامة تنافسية هذا القطاع الحيوي الذي له تأثيرات اقتصادية إيجابية على قطاعات أخرى مثل السياحة. (مولاه، 2022، صفحة 8) .

شكل رقم (01-07) :عنقود صناعات النسيج والألبسة في تركيا

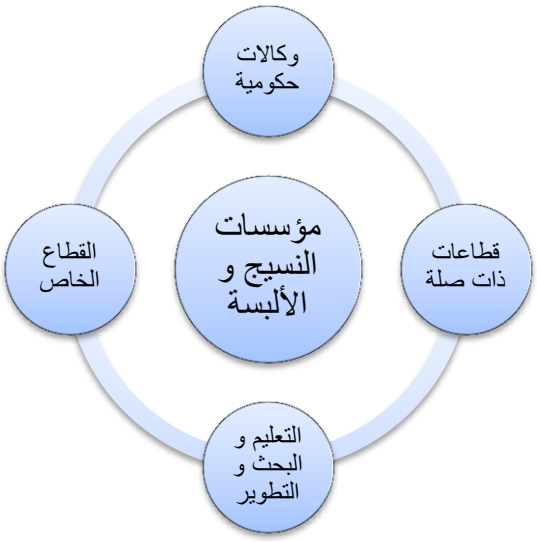

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسات سابقة

سادسا :تجربة المملكة العربية السعودية

تعد التجمعات الصناعية المتكاملة في المملكة العربية السعودية أحد أشكال العناقيد الصناعية، ويشرف عليها البرنامج الوطني لتطوير العناقيد الصناعية الذي تأسس في عام 2007، يهدف البرنامج إلى تطوير التجمعات صناعية عنقودية التي تنتج سلعا ذات قيمة مضافة عالية وقادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك في إطار إستراتيجية تنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات، وبالتعاون مع القطاع الخاص أطلق هذا البرنامج خمسة عناقيد صناعية وهي: (حليمي و بوعشة، 2018، الصفحات 719-720):

1. **عنقود صناعة السيارات وأجزائها:** يهدف هذا العنقود إلى تمكين البلاد من المشاركة الفعالة في الأسواق العالمية لتجارة السيارات، من خلال تطوير صناعة سيارات محلية قادرة على المنافسة.
2. **عنقود صناعة المعادن:** يسعى هذا العنقود إلى تطوير القدرات في قطاع الصناعات المعدنية والطاقة الكهربائية، والتي تشهد طلبا متزايدا على المستوى المحلي.
3. **عنقود صناعة الطاقة الشمسية:** بهدف تنويع الدخل والتقليل من الاعتماد الكبير على الطاقات التقليدية، ونظرا لما تتوفر عليه المملكة من كميات كبيرة من الأشعة الشمسية والموارد الطبيعية والأراضي الواسعة ، تسعى الحكومة لتصبح رائدة في مجال منتجات الطاقة الشمسية.

4. **عنقود صناعة البلاستيك ومواد التغليف:** يركز هذا العنقود على تنمية صناعة البلاستيك ومواد التغليف، وذلك عبر منح الدعم والتحفيز اللازم مما قد يجعل المملكة قطبا رئيسيا لصناعة المواد الاستهلاكية المغلفة.
5. **عنقود صناعة الأجهزة:** يمتاز هذا القطاع بالطلب المستمر على المنتجات عالية الكفاءة وانخفاض تكاليف التصنيع، مما يتيح للبلاد تقديم منتجات بأسعار تنافسية مثل البلاستيك، وألواح الصلب، والألمنيوم.

لقد تمكنت المملكة من خلال البرنامج الوطني لتطوير العناقيد الصناعية وبالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعة في إنشاء مشاريع نوعية ضمن العناقيد الصناعية الخمسة، مما ساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني ورفع نسبة النمو الاقتصادي.

سابعا: تجربة النرويج

تعتبر تجربة النرويج مع مجمع نود (NODE) للصناعات الداعمة لقطاع النفط والغاز والصناعات البحرية، من النماذج العالمية الناجحة في مجال العناقيد الصناعية التي أثرت بشكل مباشر في تنويع الاقتصاد المحلي، ويعتبر هذا التجمع نموذجا مثاليا على كيفية استغلال قطاع المحروقات في تنمية الصناعات المحلية، يعد مجمع نود أكبر تجمع صناعي متخصص في تصنيع المعدات والآلات التي تحتاجها شركات النفط والغاز، حيث يضم هذا التجمع 75 شركة في جنوب النرويج. حقق هذا التجمع نموا سريعا حيث أصبحت مصانع المجمع رائدة عالميا في تصنيع العديد من المنتجات مثل معدات الحفر، وأنظمة الإرساء والتحميل البحرية، والرافعات، وغيرها من المعدات، كما يسيطر مجمع نود على نحو 75% من السوق العالمي لهذه المنتجات، ويعزز من نجاح هذا التجمع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تلعب دورا كبيرا في دعم وتوسيع قاعدة الإنتاج داخل المجمع. (GCE, 2023).

ولقد تنوعت النماذج المجسدة للعناقيد الصناعية على مستوى الأنشطة الصناعية و توسعت كثيرا عبر مختلف دول العالم و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01–06): نماذج دولية ناجحة لإستراتيجية العناقيد الصناعية

الإقليم أو الدولة	نوع النشاط الصناعي للعنقود
جنوب إيطاليا	صناعة الأزياء و السيراميك
شمال ووسط إيطاليا	الأحذية و المنجات الجلدية، ماكينات التغليف، الذهب
إيطاليا	ماكينات و معدات التغليف
كاليفورنيا (و.م.أ)	الحاسبات و البرمجيات
هوليوود (و.م.أ)	صناعة السينما
لندن و نيويورك (و.م.أ)	الخدمات المالية
ديترويت و جنوب ألمانيا	السيارات
بنجالور (الهند)	الحاسبات و البرمجيات
لودهيانا (الهند)	الملابس، المجوهرات
البرازيل	المنتجات الجلدية
النرويج (تجمع نود)	النفط و الغاز
فنلندا	صناعة الاتصالات
الجبيل و ينبع (السعودية)	صناعة البيتروكيماويات
سنغافورة	خدمات الموانئ و إصلاح السفن
سيالكوت (باكستان)	الأدوات الجراحية
تشيلي	صناعة السلمون
كينيا	صناعة القهوة، الزهور

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

المبحث الثاني: دور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ترقية الصادرات

لقد اهتم المفكرون على اختلاف مدارسهم الاقتصادية وصناع السياسات في جميع دول العالم بالاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من أجل تطبيق البرامج التنموية من خلال تطوير البنية التحتية و تحسين وسائل الإنتاج والحصول على التقنيات الحديثة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة تمويلية مهمة للعديد من الدول.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

تتكون رؤوس الأموال الدولية من ثلاثة أشكال رئيسية وهي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحفظية وكذلك مختلف التدفقات البنكية الأخرى مثل القروض البنكية، ولقد استحوذ موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر على جزء كبير من اهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم، بسبب الصعوبة التي واجهتهم في تحديد أبعاده، وردت تعاريف كثيرة لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أننا سنتطرق إلى البعض منها بالأخص تلك التي جاءت في تقارير الهيئات والمنظمات الدولية بالإضافة إلى بعض تعاريف المفكرين والاقتصاديين، وسنتطرق كذلك إلى خصائص ومكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته

يعرف الاستثمار عموما على أنه ذلك النشاط الذي يهدف لمضاعفة الثروات المادية والمعنوية من خلال توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية مع مراعاة أولويات المجتمع من قيم وأخلاقيات الأمة (ثوامرية، 2019، صفحة 3)، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو ظاهرة أخذت أبعاد مختلفة عند مدارس اقتصادية متعددة.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت تعاريف كثيرة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الهيئات و المنظمات الدولية و كذلك المفكرين الاقتصاديين ، و سنتطرق للبعض منها حسب ما يلي:

1- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): تتبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، أما التعريف الأول فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمارات عبر الوطنية التي يقوم بها مقيم في الاقتصاد (المستثمر المباشر) من أجل تأسيس مصلحة دائمة في الأعمال التجارية (المؤسسة الاستثمارية المباشرة) المقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر المباشر، بحيث يحفز المستثمر الرغبة في إقامة علاقة إستراتيجية دائمة مع الشركة من أجل ممارسة تأثير كبير على إدارتها(OCDE, 2008).

2- تعريف صندوق النقد الدولي (IMF): أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإنه يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ,(IMF)) .2004)

3- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وفق تقرير الاستثمار العالمي(WIR) ، على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف) (UNCTAD, 2012)، وعرف أيضا في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2018، بأنه ذلك الاستثمار الذي يعكس منفعة دائمة و تحكم دائم لمستثمر أجنبي مقيم في اقتصاد معين، في شركة أجنبية مقيمة في اقتصاد آخر (UNCTAD, 2018)، وفي أحدث تقرير للاستثمار العالمي عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار لشركة مقيمة في اقتصاد معين (المستثمر المباشر أو الشركة الأم) من أجل الوصول إلى مصلحة دائمة في شركة مقيمة لدى اقتصاد آخر، على أن تكون هناك علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر و شركة الاستثمار المباشر مع تأثير عالي الدرجة على إدارة الشركة (UNCTAD, 2021).

4- تعريف المعهد العربي للتخطيط بالكويت (API): فقد عرفه بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. (خضر، 2004، صفحة 5)

5- حسب **فريد النجار** "يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول كشركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة" (النجار، 2000، صفحة 24).

6- ويرى **عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر: "هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع

الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" (أبوقحف، 2003، الصفحات 367-366).

7- في حين قال **ريمون برنارد** أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مساهمة مؤسسة في رأس مال مؤسسة أخرى عن طريق خلق إنشاء فرع جديد لها بالخارج أو الرفع من رأسمالها، كما يعتبر أداة لنقل رؤوس الأموال و الموارد الحقيقية من اقتصاد الدولة الأم إلى الخارج من أجل إنشاء مؤسسة (Bernard, 1997, p. 91).

من خلال جملة التعاريف السابقة يتبين لنا ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من أشكال التمويل و هي: (طلحي، 2022، الصفحات 12-13)

- تملك كلي أو جزئي للاستثمارات للمستثمر الأجنبي داخل إقليم البلد المضيف غير البلد الأصلي للمستثمر.
- من الممكن أن تجد مستثمر محلي بجانب مستثمر أجنبي حسب نسبة المساهمة التي يتم الاتفاق عليها مسبقا.
- أحيانا يكون الاستثمار الأجنبي على شكل مشروع مشترك أو فرع لمؤسسة أجنبية أو تملك كلي للمشروع.
- تحركات رأس المال لا تنحصر فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات، تكنولوجيا ومعرفة.
- بالإضافة إلى أهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يضمنها المستثمر الأجنبي المباشر من وراء انتقاله إلى خارج البلد، يسعى كذلك إلى تحقيق أهداف بيئية من خلال التقليل من الأخطار التي تهدد بيئة البلد الأم.

على ضوء مجموع التعاريف السابقة الذكر يمكننا تقديم تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام مستثمر يحمل جنسية مختلفة عن دولة إقامة المشروع بتحويل رأس المال في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول أو تحويل التقنية العالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية في مشاريع ذات طبيعة صناعية أو تجارية أو خدمية لفترة طويلة الأجل، مع سيطرته الكاملة على المشروع أو مشاركته لمستثمر وطني (عمومي أو خاص) في مشروع قائم بحصة معينة في رأس مال المشروع، وهذا بغرض تحقيق أهداف متبادلة.

ثانيا: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر

بعد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس أنه جزء مهم من هذه الدراسة، ومن أجل تحديد الفرق الحقيقي بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر، يتوجب علينا في البداية تقديم المفهوم الذي يفسر الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ويشمل هذا الأخير الاستثمار في الأصول المالية Financial Assents (أوراق مالية)، ويملك حامل هذه الأوراق حقوق لدى مصدرها (مثل مشروعات الأعمال أو الجهات الحكومية)، بمعنى أن الورقة المالية تثبت جزء من الملكية للمستثمر وذلك في إطار الحقوق القانونية لدى إجمالي أصول الجهة المصدرة للورقة

المالية (حقوق ملكية مثل الأسهم)، كما يمكن أن تكون الورقة المالية دليل على حقوق دائنيه (مثل السندات) (الحناوي و فريد مصطفى، 2006، الصفحات 19-18).

من خلال تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر يتبن لنا أن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر يتوقف على معيارين رئيسيين"السلطة والرقابة" (فضيل، 2004، صفحة 13)، فالاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بالإدارة الكلية أو الجزئية للمشروع مع السلطة في اتخاذ القرارات والرقابة على المشروع، في حين الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يشترط إدارة المشروع أو اتخاذ القرار أو حتى الرقابة وذلك نظرا لطبيعة الأصول المالية (الناصر، 2023، صفحة 13) .

والجدول التالي يبين لنا أم العناصر التي تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر (روزبيرغ، 2010):

الجدول رقم (01-07): الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر

العناصر	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر
تحفيز	موجه نحو الربح و السيطرة	موجه نحو الربح و المخاطر
الموارد التي يتم نقلها	رأس المال، التكنولوجيا، خبرة الموظفين،الأرباح من الأسواق الخارجية، الأصول الملموسة	رأس المال
الأشكال	حصص في رأس مال الشركات القائمة، تأسيس شركة جديدة	الأسهم و السندات و العقارات و صناديق الاستثمار
الوقت	على المدى الطويل	على المدى القصير و المتوسط

المصدر: فيليب روزبيرغ، التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة العلوم التطبيقية، هامبورغ، ألمانيا، 2010.

ثالثا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل تمييز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الاستثمارات، يجب تحديد مكوناته الأساسية والتي تعتبر القاعدة التمويلية له وهي (الجبوري، 2014، صفحة 35):

1- **رأس المال المساهم**: هو استثمار يقوم به المستثمر الأجنبي عن طريق شراء حصة في مشروع داخل بلد آخر غير بلده الأصلي، ويتضمن هذا النوع من الاستثمار إنشاء أصول جديدة أو شراء أصول موجودة بالفعل

إضافة إلى عمليات الحيازة والاندماج، وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال المساهم يعتبر المكون الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤثر بشكل كبير على المستوى العالمي.

2- **الأرباح المعاد استثمارها** :هي الأرباح التي لا يتم توزيعها على المستثمرين وإنما يتم الاحتفاظ بها داخل الشركات من أجل إعادة استثمارها في اقتصاد الدولة المضيفة، ويمثل هذا النوع من أرباح الشركات جزءا من استثمار الشركات الأجنبية في البلد المضيف.

3- **القروض الداخلية للشركة** :وهي المعاملات المالية والتي تتضمن قروضا بين الشركة الأم وفروعها في مختلف الدول، تكون هذه القروض قصيرة أو طويلة الأجل، حيث يتم تبادل رأس المال بين الشركات التابعة خارج البلد الأصلي وبين المستثمرين الأجانب المباشرين.

رابعا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أشكال مختلفة، وذلك نظرا لعدة اعتبارات أهمها طبيعة المستثمر الأجنبي، الأوضاع الاقتصادية والتشريعية التي تسود البلد المضيف وطبيعة الأسواق، وأبرز هذه الأشكال ما يلي:

1- حسب الملكية: يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر وفق معيار الملكية الأشكال التالية:

1-1- المشروعات المشتركة: الاستثمار المشترك هو المشروع الذي يساهم في رأس ماله أو إدارته طرفان أو أكثر من بلدين مختلفين بشكل دائم (أبو قحف، 2003، صفحة 481)، ويشمل عمليات إنتاجية و تسويقية خارج البلد الأم، ويكون أحد أطراف المشروع شركة دولية لها سلطة كافية في إدارة العملية الإنتاجية بدون السيطرة المطلقة عليه (ابو قحف، 2003).

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج خصائص الاستثمار المشترك التالية:

- المشروع الاستثماري يكون طويل الأجل وبين طرفان أحدهما أجنبي والثاني محلي(عام أو خاص).
- يتم ممارسة النشاط الإنتاجي أو الخدمي أو التسويقي داخل البلد المضيف.
- لا يشترط المساهمة في رأس المال فقط، قد تكون المشاركة في تقديم معارف أو خبرات أو تكنولوجيا.
- عند قيام الطرف الأجنبي بشراء جزء من مؤسسة وطنية فإن هذه المؤسسة تتحول إلى شركة استثمار أجنبي.

1-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعتبر هذا النوع من الاستثمار الخيار المفضل للشركات المتعددة الجنسيات والتي تقوم بإنشاء فروع لعملية الإنتاج أو التسويق في الدول المضيفة، كما يمنحها

الحرية و التحكم في المشروع، لذلك نجد العديد من الدول النامية تعارض التملك التام للمشروع لصالح هذه الشركات، خوفا من احتكار الأسواق المحلية و التبعية الاقتصادية و السياسية (دلال، 2017، صفحة 59).

و تتميز الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بمجموعة من الخصائص أهمها (كمال، 2014):

- **زيادة الربحية:** يسمح هذا النوع من الاستثمار من زيادة فرص تحقيق الأرباح بالمقارنة مع الاستثمار المشترك.
- **السيطرة الكاملة:** يميل المستثمر الأجنبي إلى هذا النوع الذي يتيح له التحكم التام في الإدارة و الحرية الكاملة في اتخاذ القرار، مما يمكنه من وضع استراتيجيات و سياسات دون تدخل أطراف أجنبية.
- **السرعة في التنفيذ:** عندما لا تكون حاجة إلى مشاورات أو مفاوضات مع شريك آخر، يمكن الإسراع في اتخاذ وتنفيذ القرارات استجابة للفرص والتغيرات الاقتصادية الطارئة.

2- حسب الدوافع: يمكن كذلك تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المبررات التي تدفعه إلى الخارج و هي (موكيل، 2022):

2-1 الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية: يعتبر هذا الاستثمار الشكل الأكثر تواجدا في الدول النامية التي تمتلك موارد طبيعية ومواد خام كبيرة، لذلك تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستفادة من هذه الموارد خاصة الاستثمار في النفط و الغاز.

2-2 الاستثمار الباحث عن الأسواق: هذا النوع من الاستثمار يمثل بديلا لواردات الدول المضيفة في ظل القيود الجمركية و ارتفاع تكاليف النقل، ويستهدف هذا الاستثمار الدول التي تتميز بقاعدة استهلاكية واسعة وحجم سوق كبير مع عجز تلبية السوق المحلي للحاجات المتزايدة.

2-3 الاستثمار الباحث عن الكفاءة: تمتاز الشركات متعددة الجنسيات بتنوع أنشطتها، لذلك تعمل جاهدة على تركيز جزء من هذه الأنشطة في الدول المضيفة التي تتوفر على اليد العاملة المتخصصة والكفؤة، كما أن ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية دفع الشركات الكبرى إلى إقامة مشاريعهم في الدول النامية.

2-4 الاستثمار الباحث عن الخدمات: بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدول النامية في السنوات الأخيرة، برز قطاع الخدمات كجزء أساسي من هيكل الاقتصاد والذي تعدى المجالات الخدمية الكلاسيكية مثل خدمات الماء و الكهرباء والمواصلات ليشمل الخدمات المالية كالتأمين والإقراض.

3- أشكال أخرى: هناك العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يتم إدراجها تحت أي تصنيف ونذكر منها:

3-1 مشروعات أو عمليات التجميع: يأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل اتفاقية تبرم بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، يقوم بموجبها المستثمر الأجنبي بتزويد المستثمر المحلي بأجزاء لمنتج معين ليتم تركيبها على شكل منتج نهائي، وفي كثير من الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم المستثمر الأجنبي الخبرات والمعارف اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصانع وطرق التخزين والصيانة والعتاد الرأسمالي، وذلك مقابل عائد مادي متفق عليه (ابو قحف، 2003، صفحة 36).

3-2 الاستثمار في المناطق الحرة: تقع المنطقة الحرة داخل إقليم البلد و تمنح للمشاريع الاستثمارية فيها العديد من التسهيلات و الإعفاءات الجمركية على صادراتها ووارداتها، بالإضافة إلى حرية التملك وتحويل الأرباح إلى خارج البلد المضيف وذلك بهدف جعلها مناطق حرة وجذابة للاستثمارات (الناصر، 2023، صفحة 25)، ويسعى هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إنشاء الصناعات التصديرية، عن طريق إقامة مناطق مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر وتتمتع مشاريعها الاستثمارية بجملة من الحوافز والمزايا (عبد الحميد، 1988، صفحة 183).

3-3 الشركات المتعددة الجنسيات: تمثل هذه الشركات أبرز الأشكال التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية بزغت في القرن العشرين، كما تعرف بأنها كيان اقتصادي مركزه الرئيسي في الدولة الأم ويمتد نشاطه بالخارج في دولتين أو أكثر، يتم وضع إستراتيجية واحدة تربط بينهم من خلال هيكل تنظيمي محكم يشترك فيه أفراد من جنسيات مختلفة، وتنظر الشركات متعددة الجنسيات إلى العالم على أنه سوقا واحدا تتلاشى فيه كافة الحدود الدولية (عميش، 2017، صفحة 24).

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية و الواقع

لقد تنوعت تبريرات تحرك الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج حدود دولها الأصلية بين النظريات المفسرة لذلك والواقع الذي برز من خلال دوافع وأهداف الشركات متعددة الجنسيات، كما أصبحت ظاهرة المناطق الاقتصادية الخاصة ميزة لكثير من الدول وعاملا مهما في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

صاحب التحول في الاقتصاد العالمي من النمط التقليدي إلى النمط الحديث مجموعة من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما أدى إلى زيادة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل الاقتصاد العالمي، الأمر الذي دفع الخبراء الاقتصاديين إلى تطوير النظريات التي تفسر انتقال هذه الظاهرة خارج البلد الأصلي، وعلى هذا الأساس سوف نورد أهم النظريات التي قامت بتفسير تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

1- التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر القائم على أساس التبادل الدولي: توجد العديد من النظريات تطرقت إلى التفسير التقليدي لحركة لاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أننا سنورد أهمها فيما يلي:

1-1 النظرية الكلاسيكية: تقوم هذه النظرية على تبرير انتقال رؤوس الأموال على أساس حركة التجارة الدولية، ويعتبر آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية التي تعتمد على مجموعة من المبادئ مثل توفر المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال (الناصر، 2023، صفحة 63)، فالهدف من عمل الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأجنبية مالي بحيث يكون العائد أعلى من الاستثمار في الأسواق المالية (محصول، 2024، صفحة 130).

ووفقا لهذه النظرية تقوم كل دولة بإنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، وبالتالي فإن قيام التبادل التجاري بين الدول التي تنتج نفس السلعة أساسه المزايا النسبية التي تمتلكها هاته الدول لإنتاج هذه السلعة، ولقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات أهمها عدم قدرتها على تبرير الاختلاف في التكاليف بين البلدان، وعجزها في تقديم تبرير حركة الاستثمارات إلى البلدان التي لا تمتلك بعض عوامل الإنتاج (أبو قحف ع.، 2001، صفحة 20).

1-2 النظرية النيوكلاسيكية: يرى رواد هذه المدرسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم على أساس عنصر واحد من عناصر الإنتاج و هو رأس المال النقدي، بحيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول ذات العائد الضعيف لرأس المال إلى الدول التي تتوفر على عائد مرتفع لرأس المال (Moosa, 2002)، وكان أولين أول الاقتصاديين الذين انتقدوا النظرية الكلاسيكية، حيث قدم تبريرا آخرا لتحرك رأس المال الدولي، وأوضح أن أهم عامل محرك لرؤوس الأموال الدولية هو تباين أسعار الفائدة، وتنتقل رؤوس الأموال بكل حرية من سوق لآخر مع وجود المنافسة الكاملة (عبد السلام، 2002، صفحة 38).

2- التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن عرض المقاربة النظرية الحديثة التي تفسر تحرك الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العديد من النظريات التي تم تصنيفها حسب ما يلي:

2-1 النظريات القائمة على هيكل السوق: تلجأ في كثير من الأحيان الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج و ذلك بعد دراستها للخصائص السوقية للبلد المضيف و امتلاكها لميزات احتكارية تمكنها من المنافسة الخارجية.

❖ **نظرية عدم كمال السوق:** يعتبر الاقتصادي الكندي "ستيفن هايمر" أول من تطرق إلى فكرة عدم كمال السوق سنة 1960، ولقد برر انتقال رؤوس الأموال الشركات متعددة الجنسيات إلى عيوب أسواق الدول المضيفة

(ريمة، 2022، صفحة 36)، و ترتكز هذه النظرية على افتراض واقعي جدا وهو أن السوق تكون ناقصة في البلدان النامية ولا تسودها المنافسة الكاملة (خلف، 2004، صفحة 182)، وترى النظرية أن الشركات المتعددة الجنسيات تقبل على الاستثمار في الخارج بشرطين رئيسيين:

- تغطية كل المخاطر التي تنجم عن الاستثمار في الأسواق الدولية من خلال تعظيم الأرباح.
- توفر هذه الشركات على مزايا لا تتوفر عليها الشركات المحلية في بلدانها الأصلية والتي تمكنها من المنافسة.

❖ **نظرية دورة حياة المنتج الدولي:** تم تطوير نظرية دورة حياة المنتج من طرف رايموند فيرنون سنة 1966 لتفسير قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتقد فيرنون أن هناك أربع خطوات لدورة الإنتاج تبدأ بالابتكار ثم النمو فالنضج و في الأخير الانحدار (Denisia, 2010, p. 106).

- **مرحلة ابتكار المنتج:** تتميز هذه المرحلة بكثرة إنفاق الشركات خاصة على الإعلانات بهدف الإشهار بالعلامة التجارية للمنتج الجديد، و نظرا لغياب المنافسة في هذه المرحلة باعتبار المنتج مبتكر فإن الشركة لا تولي أهمية كبيرة إلى تكاليف الإنتاج و دورها في تحديد الأسعار التي تسوق بها السلعة، ويكون المنتج في هذه المرحلة موجه للاستهلاك المحلي، و مع وجود فائض في العرض تسعى الشركة إلى البحث عن قنوات للتصدير، واستجابة لفرص تعظيم الأرباح تقوم الشركة باستثمار هذا المنتج المبتكر في الخارج (عبد السلام، 2002، صفحة 49).

- **مرحلة النمو و التصدير:** في هذه المرحلة يرتفع الطلب على المنتج بشكل كبير في السوق المحلي، وتعتمد الشركة المنتجة في البداية على الأسواق المجاورة لتصدير السلعة بالنظر إلى الأذواق والتقاليد المتقاربة، ثم يزيد طلب الأسواق الخارجية الغير مجاورة فتعمل الشركة بكل خبرتها للاستفادة من فرص الأرباح عن طريق توظيف التكنولوجيا والآلات الحديثة في العملية الإنتاجية بهدف مضاعفة الإنتاج و استجابة للطلب المحلي والأجنبي، ومن أجل إطالة حياة السلعة أكثر تشدد الشركات على الحملات التحسيسية والترويجية مركزة في ذلك على جودة السلعة وفوائدها (عباس، 2007، صفحة 166).

- **مرحلة النضج:** في هذه المرحلة تدخل المنافسة، بحيث يتطور المنتج بشكل سريع ويتزايد عليه الطلب ويصبح أكثر تأثرا بعنصر السعر، وبذلك تتوقف الشركة عن زيادة إنتاجها في البلد الأصلي، وتلجأ إلى نقل أنشطتها إلى خارج الحدود أين تنخفض التكاليف و ترتفع الإيرادات أكثر، وتقوم الشركة بعملية التصدير من هناك إلى جميع الأسواق العالمية بما فيها البلد الأم (عبد السلام، 2002، صفحة 57).

➢ **مرحلة الانحدار:** مع ارتفاع حدة المنافسة الدولية تبدأ الشركة في فقدان ميزتها الاحتكارية خاصة مع ارتفاع الشركات المقلدة للمنتج و يصبح العرض أكثر من الطلب، ومع تهاوى الأسعار تقوم الشركة وبهدف البقاء في السوق مدة أطول بالبحث عن أسواق لم يصل إليها المنتج من قبل مع إضافة إجراء تغييرات شكلية، وأيضا تعمل على ابتكار منتجات جديدة لإعادة غزو الأسواق من جديد (حسام الدين، 2024، صفحة 93).

وقد قدم" فرنون "هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية مع التطبيق على الشركات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية على النحو الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01-08) : مراحل دورة حياة المنتج

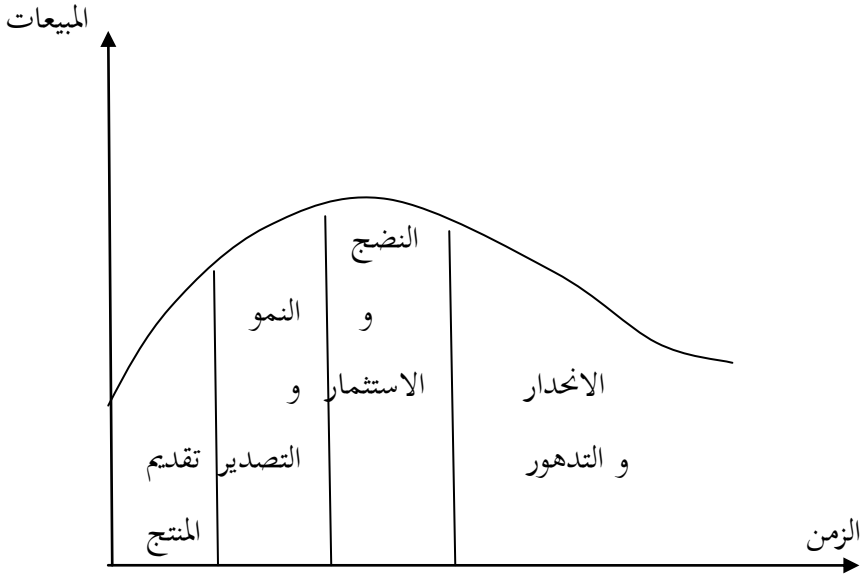

المصدر :مودع إيمان،" أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة" 1991-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019، ص: 25.

2-2 النظريات القائمة على المنظمة و الحماية: فيما يلي سنعرض أولا نظرية المنظمة (المؤسسة) ثم نظرية الحماية

❖ **نظرية المنظمة (المؤسسة):** قام الاقتصاديون بتفسير حركة الاستثمار الأجنبي حسب هذه النظرية من خلال زاوية تنظيم المؤسسة أو من زاوية إستراتيجية المؤسسة.

➢ **من ناحية تنظيم المؤسسة:** يوافق هذا الطرح نظريات الاقتصاد الصناعي الذي عارض المدرسة الكلاسيكية والتي تركز على السوق، بينما تركز هذه النظرية على الإنتاج و الظروف المحيطة به، إذ أن المؤسسة

لم تعد تلك المنظمة التي تتفاعل فقط مع متطلبات السوق، بل تجاوزت ذلك عن طريق التفاعل مع تنافسية العالم الخارجي و تهتم بالعلاقات ما بين المؤسسات أكثر مما تهتم بعملياتها الداخلية، ولقد ساهم الاقتصادي بوميل سنة 1989 لما أشار لأعمال "مينز وبيرلز" في مسألة تطور نظرية المنشأة حيث ميز بين الملكية (المساهمين) والرقابة (المديرين) في المؤسسة، فغالبا ما يحدث تعارض ما بين ملاك المؤسسة الذين يسعون وراء تعظيم الأرباح على المدى القصير والمديرين الذين يسعون إلى تعظيم دالة المنفعة الخاصة بهم في الأجل الطويل عن طريق توسيع النشاط خارج البلد الأم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (بن عاشور، 2015، صفحة 34)، وتعرضت هذه النظرية إلى انتقادات كثيرة أهمها أن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلى مديرين لهم القدرة على تحمل المخاطرة وإمكانية الإنتاج المكثف والتنظيم المحكم.

➢ **من ناحية إستراتيجية المؤسسة:** يرى أهاروني أن ميول المؤسسة للاستثمار بالخارج يكون نتيجة حتمية لمنبهات خارجية مثل حدة المنافسة الخارجية بين الشركات و بالتالي تراجع حصة السوق، ومنبهات داخلية تتمثل في رغبة الشركة في إقامة استثمارات خارج البلد الأم وتدويل منتجاتها، و في بعض الأحيان تلجأ الشركة إلى تبني إستراتيجية دفاعية من أجل المحافظة على حصتها السوقية، أو إستراتيجية هجومية عند امتلاكها للقدرات التكنولوجية اللازمة للتوطن خارج إقليم الدولة (طارق، 2024، صفحة 22).

❖ **نظرية الحماية:** يقصد بالحماية حسب هذه النظرية جميع الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الشركات الدولية من أجل حماية الابتكارات الحديثة للإنتاج والإدارة والتسويق من تسربها إلى الدول المضيفة (الأخضر، 2023، صفحة 69)، ويرى أصحاب هذه النظرية أن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى رغبة الشركات متعددة الجنسيات في المحافظة على جميع الأنشطة المتعلقة بالبحث و التطوير الابتكار، و كذلك عمليات الإنتاج والتسويق داخل هيكل المؤسسة (الجبوري، 2014، صفحة 52).

2-3 النظرية التجميعية أو التركيبية: تتميز هذه النظريات بتفسيرها لتحرك الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تشكل بعض المتغيرات والعوامل التي تتعلق بالشركة الأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى عوامل ومتغيرات تظهر في الدولة المضيفة، وفيما يلي أهم النظريات في هذا السياق:

❖ **نظرية الموقع:** ساهم في تطوير هذه النظرية العالمين الاقتصاديين باري ودننج اللذان ركزا في تحليلهما على أهمية اختيار البلد المضيف الذي يكون موطنا للاستثمار، وأهتما كذلك بالعوامل والمحددات الجغرافية والبيئية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، ويرى باري أن هذه النظرية تركز على المتغيرات البيئية في البلد المضيف والتي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر على العديد من الأنشطة مثل الإنتاج والتسويق والبحث

والتطوير والإدارة، بالإضافة إلى عوامل ومتغيرات أخرى جاء بهاد ننج أهمها حجم السوق في البلدان النامية، ودرجة المنافسة في السوق ومدى توفر منافذ التسويق، بالإضافة إلى عوامل مرتبطة بالتكاليف مثل القرب من الموارد الأولية والعمالة المنخفضة وانخفاض تكاليف النقل، وكذلك العوامل المتعلقة بمناخ الاستثمار مثل الاستقرار السياسي والمالي والتحفيزات الضريبية ومختلف الامتيازات (خليف، 2023، صفحة 16).

❖ **نظرية الموقع المعدلة:** أجرى كل من روبوك و سيموندس تعديلات على نظرية الموقع وذلك بإضافة مجموعة من العوامل التي تؤثر على انتقال الاستثمار إلى الخارج أهمها العوامل الشرطية، والتي تتمثل في خصائص المنتج مثل الطلب الداخلي وتطور البنية التحتية ومدى توفر الموارد البشرية والطبيعية، بالإضافة إلى العوامل الدافعة والتي تتمثل في المزايا التنافسية للشركة ومركزها التنافسي في السوق.

أوردت النظرية العوامل التي تعرقل أو تدفع الاستثمارات المباشرة إلى القيام بمشاريع إنتاجية في البلدان المضيفة، من خلال التحفيزات التي تمنحها الدولة وكذلك الوضعية الإستراتيجية للمنشأة في السوق الذي تريد الاستثمار فيه. ولكنها تعرضت للعديد من الانتقادات لأنها أهملت المزايا الاحتكارية للمنشآت التي تريد استغلالها من خلال الاستثمار في الخارج (بوراس، 2020، صفحة 150).

❖ **النظرية الانتقائية:** وضع جون دننج هذه النظرية في سنة 1988، والتي جاءت لدمج ثلاث نظريات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر في إطار واحد وهم نظرية الاستيعاب ونظرية التنظيم الصناعي ونظرية الموقع، وتعتبر هذه النظرية من بين النظريات الأكثر شمولا وقبولا وقدرة على تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر (قعلول، 2017، صفحة 10)

ووفق هذه النظرية يجب توفر ثلاثة عوامل رئيسية من أجل الشروع في الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل في (أميرة حسب الله، 2005، صفحة 33):

➢ توفر مزايا احتكارية للشركة في الخارج أمام الشركات المحلية، مثل ملكية الأصول الملموسة وغير الملموسة مما يكسبها ميزات تنافسية، مثل التمويل، التكنولوجيا المتطورة والتسويق بالإضافة إلى القدرة على تنويع المنتج والاستفادة من اقتصاديات الحجم.

➢ تكون الاستفادة من الاستخدام الداخلي للميزات الاحتكارية عن طريق استثمارات أجنبية مباشرة أفضل من البيع والإيجار أو الترخيص.

➢ يجب أن تتفوق مزايا الموقع(المزايا المكانية) للبلد المضيف أفضل وأحسن من الظروف المكانية السائدة لدى شركات البلد الأم و أهم هذه المزايا الاستقرار السياسي، بنية أساسية ملائمة، أجور عمال منخفضة و العديد من الحوافز الاستثمارية الأخرى.

ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الأداة الأكثر تجسيدا لظاهرة لاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار في الخارج، وتعددت الأسباب التي تدفع بهذه الشركات إلى الاستثمار خارج بلدانها بحيث سنتطرق إلى ذلك من ناحية البلد المستثمر ومن ناحية البلد المضيف.

1- من زاوية البلد المستثمر: هناك العديد من الدوافع التي تفسر خروج الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة أهمها:

1-1 البحث عن الكفاءة: تساعد الكفاءة في اليد العاملة على زيادة الإنتاجية، كما يساهم تطور البنية التحتية مثل النقل والاتصالات وغيرها في تقليل التكاليف.

1-2 البحث عن الموارد: يعتبر دافع أساسي للشركات التي تسعى للإستخواذ على الموارد الطبيعية المكلفة في البلد الأصلي، وكذلك البحث عن اليد العاملة الرخيصة.

1-3 البحث عن السوق: يقاس عادة حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي وعند إجراء الدراسات القياسية يتم استخدامه كمحدد قوي للاستثمار الأجنبي المباشر (Demirhan & Masca, 2008, p. 358)، لذلك يسعى المستثمر للوصول إلى أسواق خارجية تتميز بحجم كبير ونمو سريع.

1-4 البحث عن أصول إستراتيجية: من أجل تحسين تنافسية الشركات متعددة الجنسيات ينبغي أولا البحث عن أصول عن طريق الاستثمار في مجالات البحث والتطوير وكذلك في الموارد البشرية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار محل اهتمام الكثير من الدول النامية، ولقد عرفت الدول الأسيوية تدفقا كبيرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التكنولوجيا والبحث خاصة في السنوات العشر الأخيرة (OCDE, 2002, p. 52).

1-5 تخفيض نسب المخاطرة: تلجأ الشركات الدولية إلى تنويع مناطق الإنتاج والتصدير بدل الاستثمار في دولة واحدة من أجل تقليل نسبة المخاطرة.

2- من زاوية البلد المضيف: تسعى الدول التي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ومن بين أهم الدوافع لذلك ما يلي (حسام الدين، 2024، صفحة 80):

2-1 البحث عن تمويل المشاريع التنموية: يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تغطية فجوة الادخار الاستثمار وذلك في ظل نقص المدخرات المحلية وعدم قدرتها على تمويل الاستثمارات المحلية.

2-2 زيادة تراكم رأي المال الثابت و الإنتاج الوطني: عند دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة على شكل مؤسسات ومشاريع جديدة، يزيد اقتناء الأصول الإنتاجية مما يساهم في رفع الإنتاج المحلي للدولة المضيفة وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس بدوره على مستوى الرفاهية.

2-3 الاستغلال الأمثل و العقلاني للموارد الطبيعية: الكثير من الدول النامية تمتلك ثروات طبيعية هائلة مثل الأراضي الزراعية والمياه والمعادن والطاقة والعمالة الغير مكلفة، إلا أنها لا تحوز على التكنولوجيا والطاقة الإنتاجية اللازمة لاستغلال كل هذه الثروات، ما يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر فرصة مهمة لاستغلال كل هاته الموارد.

2-4 البحث عن امتلاك التكنولوجيا: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا، هذه الأخيرة تساهم بشكل كبير في زيادة النمو الاقتصادي.

2-5 تحسين توازن ميزان المدفوعات: يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين وضعية ميزان المدفوعات للبلدان النامية، وذلك عن طريق دخول رؤوس الأموال الأجنبية و كذلك عائدات صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر و إحلال الواردات الواردات.

2-6 تخفيض نسبة البطالة: تساهم المشاريع الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة الطلب على اليد العاملة خاصة عندما تكون هذه الاستثمارات كثيفة اليد العاملة.

ومن أجل إلقاء نظرة شاملة وتصور واضح للعلاقة التي تربط دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع مركباته الثلاث (الملكية، التوطن والاستخدام الداخلي)، افترض Dunning نموذج نظري والذي نورده من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01–08): دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة المستثمر الأجنبي وفق تصنيف دننج (Dunning)

أنواع الاستثمار الدولي	نوع الملكية	نوع التوطن	نوع الاستخدام الداخلي
الاستثمار الباحث عن الموارد	رأس المال، التكنولوجيا،منافذ السوق، القوة التفاوضية	امتلاك موارد طبيعية، البنية التحتية المتطورة، الحوافز الضريبية	التحكم في السوق لضمان استقرار العرض مع السعر المناسب
الاستثمار الباحث عن الأسواق	رأس المال، تكتولوجيا المعلومات، التنظيم و الإدارة الكفؤة، إمكانات البحث والتطوير، اقتصاديات الحجم	تكلفة العمالة، حجم السوق	العمل على تخفيض تكاليف المعاملات و المعلومات، جهل المستهلك، حماية حقوق الملكية
الاستثمار الباحث عن الفعالية (المنتجات، العمليات)	نفس المزايا المسجلة أعلاه إضافة إلى السوق، التنوع الجغرافي والبشري، المصادر الدولية للمدخلات	عمليات تخصص وتركز الإنتاج، تكلفة رخيصة لليد العاملة، توفير بيئة العمل المناسبة من خلال الحوافز المختلفة	مثل النوع السابق مع الاستفادة من اقتصاديات الحوكمة الموحدة التنوع في الاقتصاد المتكامل أفقيا ورأسيا
الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية	أي من المزايا المذكور في الأنواع الثلاثة السابقة و التي تتناسب مع الأصول القائمة	أي من المزايا المذكور أعلاه التي توفر الأصول الإستراتيجية التي تحتاجها الشركة	مزايا إستراتيجية التقليل من الأخطار الشائعة

المصدر: دننج "Dunning"(2008)، أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في رومانيا، المؤتمر الدولي السابع للإحصاءات التطبيقية، الاقتصاد و المالية صفحة 277

الفرع الثالث: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و قياسه الإحصائي

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى مختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والأدوات الإحصائية لقياسه

أولا: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولت العديد من الدراسات الاقتصادية الحديثة اهتماما كبيرا بالعوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخارج، حيث ركزت على المزايا التي تتوفر عليها الدول المضيفة كوفرة المواد الخام واليد العاملة الغير مكلفة، بالإضافة إلى البيئة القانونية والتشريعية والمصرفية السائدة وسياسات الاقتصاد الكلي...الخ، وبصفة عامة تدفق الاستثمارات إلى البلدان المضيفة يتوقف أساسا على طبيعة المناخ الاستثماري السائد، و يعرف هذا الأخير بأنه: "مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادي والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي

تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها البعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابا أو سلبا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له" (أونيسي، 2016، صفحة 3).

و فيما يلي سنتطرق إلى أهم المحددات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة، وذلك من خلال عدة جوانب أهمها:

1- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الجانب الاقتصادي أكبر محدد في خلق بيئة استثمارية جذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتكون هذه المحددات من عدة مؤشرات اقتصادية تقيس أداء اقتصاد الدولة المضيفة و تتمثل فيما يلي:

1-1 درجة الانفتاح الاقتصادي: تميل الشركات الدولية للاستثمار في الاقتصاديات المفتوحة التي لا تفرض القيود على حركة التبادلات التجارية وعلى انتقال عناصر الإنتاج، مما يعطي ضمانات للمستثمر الأجنبي من أي اختلالات في هذه الأسواق (مبروك، 2007، صفحة 87)، يعني كلما كانت نسبة الانفتاح الاقتصادي على الخارج عالية كلما زاد ذلك في نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (ريمة، 2022، صفحة 54).

ومن أجل قياس مدى الانفتاح التجاري تم الاعتماد على بعض المؤشرات المهمة وهي (منال، 2021، الصفحات 39-40):

- **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** ارتفاع هذا المؤشر إلى نسبة 25% دليل على الانفتاح التجاري، و يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الصادرات } (x)}{\text{الإجمالي المحلي الناتج } (GDP)}$$

- **نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يكون اقتصاد الدولة منفتحا على العالم الخارجي إذا زادت نسبة الواردات عن 20% من الناتج المحلي، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الواردات } (y)}{\text{الإجمالي المحلي الناتج } (GDP)}$$

- **نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي:** ارتفاع هذا المؤشر إلى نسبة 45% أو أكثر دليل على الانفتاح التجاري، و يتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الصادرات}(x)+\text{الواردات}(y)}{\text{الإجمالي المحلي الناتج } (GDP)}$$

- **درجة التركيز في الصادرات:** عندما ترتفع درجة تركيز الصادرات يتم الاعتماد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع للتصدير، مما يؤثر سلبيا على الاقتصاد الوطني وحركة عناصر الإنتاج، وبالتالي عزوف الشركات الأجنبية عن الاستثمار في هذه الدولة.

1-2 حجم السوق المحلي و معدل نموه: يأخذ المستثمر الأجنبي المباشر في الحسبان عندما يريد إقامة مشاريعه مدى اتساع السوق والقدرة على الوصول إليه، بحيث أن السوق ذو الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار خاصة إذا كان بعيدا عن المواد الخام والأسواق الكبيرة الأخرى، ويتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لقياس حجم السوق المحلية، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على التطور والنمو في الاقتصاد المحلي وبالتالي تحفيز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الجبوري، 2014، صفحة 72).

1-3 السياسات الاقتصادية الكلية: تعمل الدول المضيفة على توفير بيئة استثمارية متميزة من خلال التحكم في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، لأنها تعتبر من المتطلبات الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن بين أهم هذه المؤشرات:

3 السياسة المالية: إن من أهم الأدوات التي تؤثر بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية هي السياسة المالية، بحيث تؤثر في الطلب الكلي و مستويات التشغيل و معدلات التضخم و غيرها تعتبر كل من السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق الحكومي الركيزتان الأساسيتان للسياسة المالية، إذ تعتبر هاته الأخيرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عندما تكون هناك إعفاءات ضريبية محفزة وسياسة إنفاق حكومي تهدف إلى تقوية البنى التحتية مثل الطرق و الموانئ و الوسائل النقل ومختلف الخدمات الضرورية (كلاخي، 2017).

4 سعر الصرف: تعد أسعار الصرف من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك لأنها تؤثر بصفة مباشرة على تكلفة عناصر الإنتاج الحقيقية، إذ أن تراجع قيمة العملة المحلية للبلدان المضيفة يؤدي إلى انخفاض التكلفة الحقيقية للمشاريع الاستثمارية، وبالتالي تحفز المستثمرين الأجانب على توسيع أعماهم الاستثمارية في تلك الدول (صادق، 2015، صفحة 55).

5 معدل التضخم: تعكس مستويات التضخم المرتفعة وضعية السياسة الاقتصادية الكلية غير المستقرة، الأمر الذي لا يشجع الأجانب على الاستثمار في الدولة المضيفة بسبب ارتفاع التكاليف النسبية للإنتاج (يوسف و دينا، 2006، صفحة 101)، ويعمل التضخم على تحويل رؤوس الأموال إلى الاستثمار في إنتاج السلع و الخدمات التي

ترتفع أسعارها بغية الوصول إلى مستويات عالية من الأرباح مما يدفع بالمستثمرين الأجانب للاستثمار في العمليات الإنتاجية قصيرة المدى والابتعاد عن الاستثمارات طويلة المدى، ويؤدي ارتفاع مستويات التضخم إلى تراجع رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما يؤثر على التنمية الاقتصادية بشكل مباشر (طارق، 2024، صفحة 38).

6 سعر الفائدة: وفقا للعديد من الدراسات وأشهرها دراسة Culem سنة 1988 التي أظهرت أن لسعر الفائدة أثر إحصائي غير متوقع على الاستثمار، يعني ذلك أن تكلفة القروض عندما تكون في مستويات منخفضة تتشجع الشركات المتعددة الجنسيات لتمويل استثماراتها محليا، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لسعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر (حسام الدين، 2024، صفحة 82).

7 رصيد الموازنة العامة: يعبر رصيد الميزانية العامة عن مشكل العجز إذا ظهر سالبا، حيث أن زيادة عجز الميزانية العامة للدولة يدل على عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية، والذي من شانه أن يكون عامل طرد للاستثمار والعكس صحيح (منال، 2021، صفحة 45).

8 رصيد الحساب التجاري: يظهر رصيد الحساب التجاري سالبا عند تحقيق عجز، مما يعني عدم استقرار في السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة التجارية بصفة خاصة، والذي من شأنه أن يؤثر سلبا في تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة (منال، 2021، صفحة 46).

9 السياسة التجارية: تتمثل السياسة التجارية في جميع الإجراءات التي يقوم بها البلد في تعاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتشمل التبادلات التجارية للسلع والخدمات وأسعار الصرف والاستثمار، وتعمل السياسة التجارية على ترقية المناخ الاستثماري من خلال تشجيع الاستثمارات الموجهة لعملية التصدير مع نظام جمركي مرن وشفاف والابتعاد عن الإجراءات البيروقراطية المعقدة، وتؤثر هذه السياسة التجارية بشكل إيجابي أو سلبي على الحساب الجاري لميزان مدفوعات الدولة المعنية، حيث يحقق هذا الحساب فائضا عندما تكون السياسة التجارية الخارجية منتهجة بصورة سليمة وبالتالي تستقطب الكثير من المستثمرين، أما في حالة العجز يكون هناك مؤشر منفر للمستثمرين (مودع، 2019، صفحة 37).

4-1 التجمعات التكنولوجية: تعرف التجمعات التكنولوجية حسب الاقتصادي الأمريكي مايكل بورتر على أنها "مؤسسات وشركات تضم موردين متخصصين، موردي خدمات ومؤسسات مشتركة في قطاع نشاطي معين، ومكونة شبكة مرتبطة ببعضها البعض، تتمركز في مناطق جغرافية أين توجد الموارد و الخبرات العالية" (Porter, 2000, p. 16)، و تعمل هذه التجمعات على تشجيع الابتكار في المجال الذي تمارس فيه نشاطاتها مع منح الفرصة لمؤسسات أخرى للعمل والانضمام إلى التجمع.

1-5 توفير البنية التحتية المناسبة: تمثل شبكات الطرق والموانئ والمطارات والجسور أهم العناصر المكونة للبنية التحتية الأساسية لأي دولة، وتساهم بشكل كبير في تخفيض التكاليف، وتعتبر أيضا وسائل الاتصالات الحديثة وقنوات الماء وشبكة الصرف الصحي والمؤسسات التعليمية مكونات ضرورية لجذب الاستثمار، وتركز العديد من الدراسات الاقتصادية على دور البنية التحتية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أبرزها دراسة Demekas and all لسنة 2007 التي أدرجت مؤشر إصلاح البنية التحتية من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والذي يعكس حالة تنظيم البنية التحتية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن في اقتصاديات الدول النامية نجد علاقة إيجابية بين مدى تطور البنية التحتية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من جهة أخرى كان هناك تأثير طفيف في إقتصادات الدول المتقدمة (خليف، 2023، صفحة 27).

1-6 تكلفة العمالة ومعدل توفر العمالة المؤهلة: تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصوصا تلك التي تتميز بكثافة العمل على تكلفة العمل النسبية ومرونة سوق العمل والأجور، إلا أن في كثير من الدول لم يعد عنصر انخفاض تكلفة العمالة يؤثر في جذب الشركات الأجنبية الكبرى إذ ينبغي أن تكون اليد العاملة مؤهلة ومدربة بغية إدماجها مباشرة في العملية الإنتاجية، ويكون ذلك عبر تحسين مستوى التعليم وتطوير مراكز البحث العلمي.

1-7 الناتج المحلي الإجمالي: يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل دولة معينة وذلك خلال فترة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة، ويشير ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلى صحة الاقتصاد وارتفاع معدل نموه، وبالتالي يصبح وجهة للعديد من المستثمرين الأجانب (منال، 2021، صفحة 42).

1-8 كفاءة المؤسسات المالية و المصرفية: بناءا على العديد من التجارب تبين أن الدول التي تتمتع بنظام مالي ومصرفي متطور ومتحرر، هي من كان لها النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن نجاح الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الدول المضيفة ومدى مقاومتها للصدمات الخارجية يرتبط بشكل كبير بمدى تطور القطاع المالي والمصرفي.

1-9 التحفيزات الضريبية وغير الضريبية: تلجأ الكثير من الدول إلى تقديم تحفيزات متنوعة للشركات الأجنبية قصد توجيه الاستثمار إلى القطاعات المرغوب فيها أو إلى أقاليم محددة من الدولة، وقد تعددت أشكال هذه الحوافز إلى ما يلي (بن عاشور، 2015، الصفحات 130-131):

- **حوافز جبائية:** تطبق الدول المضيفة أشكالا مختلفة للتحفيزات الجبائية أهمها:

- **إنشاء المناطق الحرة:** تسمح باستيراد السلع الأجنبية وتخزينها وإعادة تصديرها ومزاولة النشاطات التجارية والصناعية، وذلك بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المعمول بها داخل البلد ضمن الإطار القانوني.
- **الحماية الجمركية:** تمثل مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى رفع معدلات الضريبة على المنتجات المستوردة من أجل حماية المنتجات المنتجة داخل البلد.
- **المعاملة الضريبية التفضيلية:** تكون إما بالإعفاء الكلي أو الجزئي لفترة محددة أو غير محددة، وقد يتم تأجيل الدفع إلى تاريخ محدد أو يخصم من الوعاء الضريبي.
- **تجنب الازدواج الضريبي:** في كثير من الأحيان تشرع الدولة نظاما ضريبيا دون النظر إلى تشريعات الدول الأجنبية الأخرى وهو ما يدفع المستثمر إلى الوقوع في الازدواج الضريبي.

❖ **حوافز غير ضريبية:** تلجأ بعض الدول المضيفة إلى تقديم تسهيلات للمستثمرين الأجانب على شكل أسعار فائدة منخفضة، أو تأمينات حكومية لمخاطر الصرف، أو تسهيلات مالية من أجل إجراء دراسات لازمة لإقامة وتطوير المشاريع الاستثمارية، أو تخفيض قيمة العقارات والأراضي والإيجار التي يطلبها الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- المحددات السياسية والأمنية: تعد المحدد الأول لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة وشرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه إذ يتوقف عليها الاستثمار، فالاستقرار السياسي عامل مؤثر بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع بالاعتماد على مدى الاستقرار السياسي في البلد (Tocar & sebastian, 2018, p. 174) .

3- المحددات الاجتماعية: يجد المستثمر الأجنبي في بعض الأحيان صعوبات في التأقلم مع المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف بسبب الروابط العميقة داخل المجتمع، لذلك يرى الكثير من الباحثين أن المحددات الاجتماعية من أهم الاعتبارات في تدفق الاستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة (كورتل، 2017، الصفحات 1-3).

4- المحددات القانونية والإدارية: تمثل الأطر التشريعية والإدارية شرطا ضروريا لانسياب رؤوس أموال الشركات الأجنبية الكبرى، وذلك من خلال مجموعة من الضوابط أهمها وجود قانون الاستثمار ويكون شفاف وموحد ومستقر، وكذلك تبسيط إجراءات منح تراخيص الاستثمار من الجهات الحكومية، ويجب أن يتوفر البلد المضيف على منظومة قضائية مستقلة تتمتع بالكفاءة والنزاهة والقدرة على حل المنازعات التي تحصل بين المستثمر الأجنبي والدولة (قعلول، 2017، صفحة 14).

ويمثل الشكل التالي أهم المحددات التي يركز عليها البلد المضيف من أجل تحفيز التدفقات الاستثمارية الأجنبية نحو الداخل.

الشكل رقم (01-09): محددات البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر

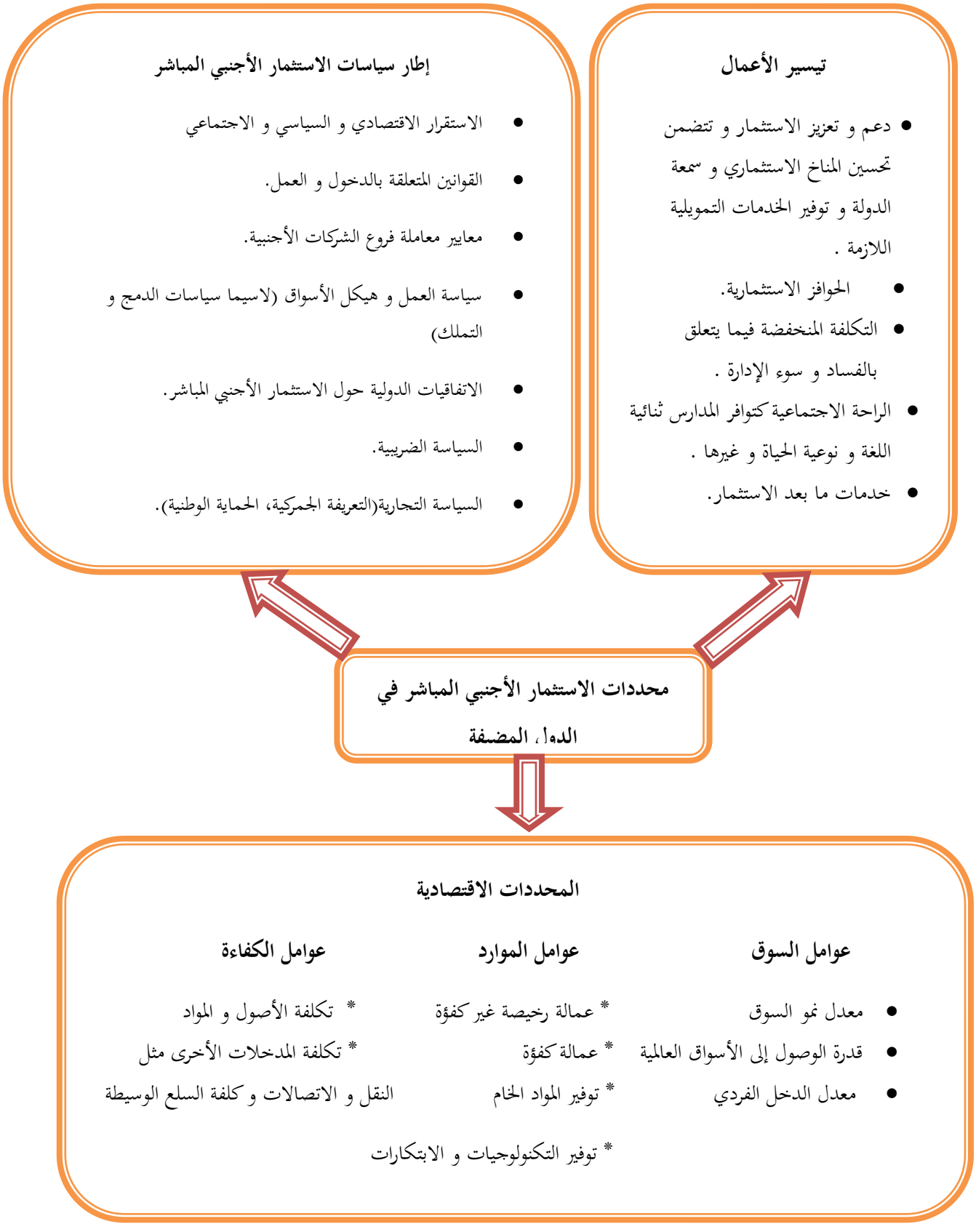

SOURCE : UNCTAD(1998) : World Investment Report Trends and Determinants, New York and Geneva, 1998 P 91

ثانيا: القياس الإحصائي للاستثمار الأجنبي المباشر

يتم انتقاء الإحصائيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات، وتسجل حسب المعايير الدولية المعمول بها من طرف OCDE و UNCTAD والصندوق النقد الدولي، ويتم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحسابات التالية (بن عاشور، 2015، صفحة 22):

1- مخزون الاستثمار المباشر

يتم تزويد هذا الحساب بمعلومات موزعة وفق أداة التمويل كالقروض ومساهمات وخلال فترة زمنية معينة، وفق إجمالي مخزون الاستثمارات الواردة أو الصادرة، و يمكن الحصول على هذه المعلومات مع نهاية كل سنة في شكل بيانات سنوية أو ثلاثية.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقوم هذا الحساب بتسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد والخارج خلال فترة زمنية معينة (سنوية، شهرية، ثلاثية) مع فصل الأصول الصافية عن الخصوم الصافية، وتوضيح طريقة التمويل.

3- مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر

يعطي هذا الحساب بيانات و معلومات تخص مداخيل المستثمر الأجنبي المباشر من خلال الأرباح المحصل عليها ، والأرباح الغير موزعة و الأرباح التي أعيد استثمارها و كذلك القروض التجارية أو القروض داخل فروع الشركة.

المطلب الثاني: الإطار النظري لترقية الصادرات

إن الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تنمية و تطوير الصادرات يعتبر من بين المجالات الرئيسية التي تتدخل فيه الدول وذلك برسم استراتيجيات وبرامج تهدف إلى دعم النمو والوصول إلى التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، فتنويع الصادرات وترقيتها يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في البلدان التي تعتمد على المصادر الريعية، وذلك عن طريق فك التبعية والارتباط بالنشاط أو القطاع الاقتصادي الواحد، في حين للبلدان المتقدمة فتهدف إلى الاستمرار في هيمنتها على التجارة الدولية.

الفرع الأول: مفهوم التصدير و تطوره

ركز العديد من الباحثين والخبراء الاقتصاديين على أهمية عملية التصدير وتطوره عبر المدارس الاقتصادية المتزامنة وهو ما سنتطرق.

أولا: مفهوم التصدير

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم التصدير وسنتطرق إلى أهمها فيما يلي:

1- يعرف التصدير على أنه: "مدى قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية، خدمية، معلوماتية، مالية، ثقافية، سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، وهذا من أجل تحقيق أرباح وقيمة مضافة" (النجار، 2008).

2- التصدير هو النشاط الذي يتم من خلاله نقل و بيع السلع المنتجة داخل الدولة إلى العالم الخارجي، وهو يمثل كذلك جميع التدفقات العينية والنقدية المنقولة من المقيمين في الدولة باتجاه المقيمين في الدول الأخرى (نعيمي و فراس، 1999، صفحة 65).

3- كما يعرف التصدير أيضا على أنه: التواجد المستمر في الأسواق الخارجية، والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة سوقية، فهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية، من حيث تكنولوجيا الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية واستخدام وسائل ترويج أكثر تأثيرا، فالتصدير هو ذلك التدويل المتعلق بالخيار الاستراتيجي للمؤسسة، الذي يتوقف على مدى الإمكانيات التي هي بحوزة المؤسسة (pasco, 2006, p. 1).

من خلال التعريفات السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للتصدير بحيث يمثل كل نشاط يؤديه فرد أو مؤسسة سواء كانت حكومية أو خاصة، يسمح بنقل سلع أو خدمات إلى الخارج مقابل تدفقات نقدية إلى الداخل، ولذلك أعطت عملية التصدير بعدا استراتيجيا للعلاقات التي تربط الدولة بالدول الأجنبية التي تتعامل معها.

ثانيا : أهم نظريات الصادرات

شهدت المبادلات التجارية الدولية تحولات كبيرة خاصة الصادرات، والتي عرفت تطورا مهما وذلك حسب المدارس الاقتصادية الكبرى: (سعيدي،، 2002، الصفحات 6-8):

1- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري: اعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال النقاط التالية:

- تشجيع صادرات السلع الصناعية بكافة الوسائل.

- العمل بشكل مستمر على توسيع وإيجاد أسواق خارجية جديدة وخاصة من خلال الاكتشافات الجغرافية.
- تقديم الدعم المالي لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- إلغاء بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.
- تخفيض تكاليف إنتاج السلع المصدرة من خلال اعتماد أجور منخفضة.
- تخزين السلع الجاهزة والموجهة للتصدير في المستودعات الكبيرة.
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من تساهم في دعم الصادرات.

2- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي: منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت أفكار التجاريين في التراجع، وظهرت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا عكس ما جاء به الفكر التجاري الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.

كما أظهرت المدرسة الكلاسيكية دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، تحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية، إلى جانب جذب رؤوس أموال خارجية للاستثمار من أجل إنتاج السلع التصديرية. ولقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص في استخدام الموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل، وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

3- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث: أشارت النظرية الكينزية في تحليلها للدخل القومي إلى أهمية الصادرات من خلال أثر المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة.

ثالثا: دوافع التصدير

تلجأ جميع الدول والمؤسسات إلى تصريف منتجاتها نحو الأسواق الخارجية لعدة عوامل، والتي يمكن إدراجها في النقاط التالية (نصيرة، 2014، الصفحات 48-49):

- **محدودية الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي**: عندما يواجه السوق الداخلي عجزا في استيعاب منتجات المؤسسة فإنه من الضروري البحث عن أسواق جديدة لتسويق تلك المنتجات، كما تلجأ الشركات إلى أسواق خارجية لتصريف الفائض الناتج عن زيادة الإنتاج الأمر الذي يساهم في توسيع نطاق التوزيع.

- **الحفاظ على التواجد ومجابهة المنافسة الدولية:** تسعى المؤسسات لتأمين وجودها في الأسواق العالمية من خلال تصدير منتجاتها، ويقدم التصدير فرصة لمعرفة موقع المنتجات المحلية في الأسواق الأجنبية وتحديد جودتها ومدى رغبة الزبائن في شرائها.
- **العالمية في الطلب:** قد تتمكن الشركات من الاستفادة من الطلب العالمي على منتجاتها، حيث يمكن أن تكون بعض السلع مطلوبة في أسواق مختلفة من العالم كالأجهزة الكهربائية، السيارات، مستحضرات التجميل وغيرها، وبالتالي يصبح من الضروري توجيه الجهود التسويقية نحو تلبية احتياجات هذه الأسواق.
- **تقليل المخاطر:** قد تبحث الشركات في أسواق أجنبية للحد من المخاطر المتعلقة بالمنافسة الشديدة في السوق المحلية، إذ أن المنافسة في الأسواق الدولية تكون أقل حدة أحيانا، وذلك بسبب الاختلاف في الموارد والإمكانات بين العديد من الدول، مما يؤثر على تكلفة وجودة الإنتاج ويعطي للمؤسسات ميزة تنافسية.
- **التوسع الجغرافي:** قد تختار المؤسسة إستراتيجية التوسع الجغرافي لنفس المنتج بدلا من تنويع المنتجات نفسها، ويتح هذا الخيار لها العثور على أسواق جديدة لهذا المنتج مع إجراء بعض التعديلات التي تتناسب مع متطلبات هذه الأسواق.
- **طموحات المؤسسة في النمو والتوسع:** الإدارة الناجحة هي تلك التي لا تقتصر على تحسين الأداء في السوق المحلي فقط، بل تسعى للتوسع نحو الأسواق العالمية، ويضع هذا النوع من الإدارات في أولوياته التوسع والنمو من خلال فتح أسواق جديدة على الصعيد الدولي.

الفرع الثاني: إستراتيجية ترقية الصادرات

تمثل الصادرات القوة التنافسية للدولة ومن أجل تعزيز ذلك تسعى جميع البلدان إلى وضع إستراتيجية واضحة و مبنية على قدرات و مكتسبات مشجعة لعمليات التصدير.

أولا: مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات

عرف الاقتصادي كروجر "Krouger" سنة 1981 إستراتيجية تنمية الصادرات على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة (العوادي، 2018، صفحة 3).

وتعرف عملية ترقية الصادرات كذلك على أنها "تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية" (عبدالرزاق، 2006، صفحة 34) .

كما تقوم إستراتيجية تنويع الصادرات، إما في تنويع المنتجات من خلال تصدير عدد متزايد من السلع والخدمات، أو في تنويع الأسواق التصديرية من خلال توزيع المنتجات المصدرة على أكبر عدد من الأسواق الخارجية .كما يمكن أن يتم تنويع المنتجات من خلال حصص تصدير المنتجات الموجودة، أو في إدخال سلع وخدمات جديدة في محفظة التصدير (العباس و شمالة، 2019، صفحة 59).

ومن التعاريف السابقة نستخلص مفهوم شامل عن إستراتيجية ترقية الصادرات والتي تتمثل في جملة من البرامج التي تهدف إلى اختراق الأسواق الدولية في ظل منافسة دولية شرسة، وتتطلب في هذه الإستراتيجية الدراية الكاملة بالإمكانيات المتاحة من السلع المنتجة والميزة التنافسية التي تمتاز بها، بالإضافة إلى فعالية الإجراءات ونشاط المتعاملين المباشرين في مجال التصدير من خلال تذليل العقبات سواء كانت على المستوى المحلي أو الخارجي.

ثانيا: سياسات ترقية الصادرات

كانت معظم الدول و خاصة النامية تعتمد على إستراتيجية إحلال الواردات و ذلك بإنتاج السلع التي يتم استيرادها بالداخل، وسعيا منها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة تبنت هاته الدول سياسة التوجه نحو الخارج من خلال تنمية وتطوير الصادرات، وسنورد أهم هاته السياسات فيما يلي (عطية و بن دنيدينة، 2022، صفحة 360.361):

1- تحليل موقف الصادرات: من خلال تقييم شامل لجميع الموارد والقدرات الإنتاجية والتصديرية المتاحة، سواء على مستوى القطاع الاقتصادي ككل أو على مستوى المنشأة الفردية، يتعين أيضا أخذ بعين الاعتبار المصادر الاقتصادية التي لم تستغل بعد، مثل الموارد الطبيعية أو المنتجات التي تتمتع بتكنولوجيا متقدمة وقيمة تنافسية، كما يجب كذلك دراسة حالة البنية التحتية ومدى حاجتها إلى تطوير (منافذ التصدير، وسائل النقل الدولية، سلاسل التوزيع العالمية)، بالإضافة إلى إجراء دراسة ميدانية للأسواق الدولية المستهدفة لتحديد حجم الطلب المحلي، القوة الشرائية، منافسي السوق، بالإضافة إلى تحليل سعر العملة المحلية، الرسوم الجمركية والضريبية، وغيرها من العوامل المؤثرة في التصدير والتسويق.

2- تحديد الأولويات السلعية: يتطلب تحديد الأولويات السلعية إنشاء قاعدة بيانات شاملة تتضمن السلع والخدمات التي تتمتع بميزة تنافسية مع إمكانية تصديرها ثم يتم تصنيف واختيار مجموعة من السلع غير التقليدية التي يمكن تصديرها، وذلك استنادا إلى تحليل شامل للتكاليف والعوائد المتوقعة من العملة الصعبة، فضلا عن تقدير الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير.

3- تحديد الأولوية الجغرافية، يتم تحديد الأولويات الجغرافية من خلال وضع إستراتيجية تسويقية تهدف إلى تحديد وترتيب الأسواق حسب عدة معايير جغرافية (المسافة، تفضيلات المستهلكين، اللغة، حجم السوق، العوائد المتوقعة، وخدمات ما بعد البيع) وغيرها من العوامل، ويتم هذا بالتوازي مع تحديد الأولويات السلعية التي تتناسب مع تلك الأسواق المستهدفة.

4- السياسات التوجيهية: إن تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية، كالإجراءات المرتبطة بالتصدير والإجراءات الإدارية والرقابة والمعايير التقنية والعوامل الرئيسية التي تؤثر في القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية، ويتضح دور هذه السياسات في ظل الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى تهيئة بيئة ملائمة لنمو قطاع الصادرات، وتستمد أهمية هذه السياسات من أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد قادرة على دعم قدرة الصادرات التنافسية في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية، وقبل تنفيذ هذه السياسات يتعين انتقاء القطاعات الرئيسية الواعدة التي ستتمركز حولها جهود تطوير القدرة التنافسية للصادرات، وتتميز هذه القطاعات بمرونة عالية في العوائد، قدرة على مقاومة المنافسة الدولية، قيمة مضافة كبيرة، نسبة عالية من المعرفة التي يمكن أن تسهم في تحسين الإنتاجية، بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق ببقية الاقتصاد.

الفرع الثالث: محددات التصدير و مؤشرات قياسه

تشمل عملية التصدير مجموعة من العوامل التي تبدأ من مرحلة الإنتاج وتستمر حتى الوصول إلى الأسواق الخارجية. وتنقسم هذه العوامل إلى محددات داخلية وخارجية على النحو التالي:

أولا: محددات التصدير:

تحتوي عملية التصدير على مجموعة من المحددات تنشأ منذ العملية الإنتاجية وصولا إلى الأسواق الخارجية تنقسم إلى محددات داخلية وخارجية كما يلي:

1- المحددات الداخلية: تضم المحددات الداخلية مجموعة من العوامل هي:

1-1 بيئة الاقتصاد الكلي: يعكس سعر الصرف الحقيقي التغيرات النسبية في الأسعار بين الاقتصاد المحلي والأسواق العالمية، ويؤثر بشكل كبير على أداء الصادرات بحيث أن تخفيض سعر الصرف الاسمي يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات، إلا أن زيادة قيمته بشكل مفرط (سياسة سعر صرف ثابت) بهدف معالجة الضغوط التضخمية قد تؤدي إلى تأثيرات عكسية على الصادرات، ومن جهة أخرى تلعب أسعار الفائدة

الحقيقية دورا مهما في تحديد تحركات الأسعار النسبية، فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما ينعكس سلبا على القدرة التنافسية للصادرات(Krugman, Melitz, & Maurice, 2018) .

1-2 الهيكل الاقتصادي ودوال الإنتاج: يتمثل التنوع القطاعي للإنتاج في تركيز صادرات الدول النامية على المنتجات الأولية، مثل المواد الزراعية التجارية (كالقمح والسكر والبن) والمواد المنجمية الخام مثل النفط والمعادن، وتتميز هذه الصادرات بعدم استقرار أسواقها العالمية بالإضافة إلى استخدام تقنيات إنتاج تقليدية غالبا، وعادة ما تكون وجهة هذه الصادرات إلى الدول الصناعية والمتقدمة، مما يجعلها متمركزة بشكل هيكلي وجغرافي، وبالتالي تصبح هذه الدول عرضة للتقلبات السعرية والأزمات الاقتصادية العالمية(Raul, 1950) .

1-3 البنية التحتية للنقل: تعد البنية التحتية المادية واللوجستية للنقل من العوامل الأساسية التي تحدد حجم ونمو القدرة التوريدية لأي بلد، وتشير بعض الدراسات إلى أن تطوير قطاع التصدير يتطلب بنية تحتية للنقل الداخلي تسهل عملية تدفق التجارة، لذلك يجب على الدول النامية وخاصة في إفريقيا توجيه الاستثمارات الحكومية إلى تحسين البنية التحتية للتغلب على العوائق الجغرافية، بالإضافة إلى تعزيز المساعدات الإنمائية الرسمية التي تساعد على تسريع النمو الاقتصادي مما ينعكس بصورة إيجابية على بيئة الاستثمار.

1-4 حجم الطلب المحلي: حتى تتمكن أي دولة من تصدير سلعة معينة يجب أن يكون الإنتاج موجها في مراحله الأولى لتلبية الطلب المحلي، وأشار ليندر إلى أن الطلب المحلي سواء كان لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار يعد شرطا أساسيا لجعل هذه المنتجات قابلة للتصدير، وذلك وفقا للأسعار السائدة عالميا وهذا الطلب يسمح للشركات المحلية باكتساب ميزة نسبية تمكنها من توسيع السوق المحلية نحو الأسواق الخارجية، ومع ذلك هناك بعض البلدان التي تقوم بإنتاج وتصدير سلع لا يستهلكها السوق المحلي أو يستهلكها بكميات قليلة، ويكثر هذا النوع من الإنتاج في الحالات التي تستهدف فيها الاستثمارات الأجنبية تقليل تكاليف المنتجات الوسيطة عبر الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة، سواء كانت مادية أو بشرية. (Krugman, Melitz, & Maurice, 2018)

1-5 الكثافة السكانية: تؤثر الكثافة السكانية سلبيا على نمو الصادرات في الدول النامية خاصة في القطاع الزراعي، فزيادة عدد السكان تؤدي إلى استهلاك متزايد للموارد الاقتصادية المحلية، مما يحد من القدرة على إنتاج فوائض يمكن توجيهها للتصدير.(Robert, 2002) .

1-6 القوى العاملة: تعد العمالة الماهرة من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحسين القدرة التنافسية وتقليل تكاليف الإنتاج، وهي ميزة تتوفر بشكل أكبر في البلدان المتقدمة، وفي المقابل تتمتع العديد من البلدان النامية

بقوى عاملة غير ماهرة، مما يرفع من القدرة التنافسية للمنتجات التي تعتمد على العمالة الكثيفة في قطاع التصدير، وبالتالي يمكن أن يكون للقوى العاملة تأثير إيجابي أو سلبي على حجم الصادرات وذلك حسب نوعية وحجم العمالة المتاحة. (Sala, Doppelhofer, & Miller, 2004)

1-7 الاستثمار الأجنبي المباشر: تشير العديد من الدراسات التجريبية إلى أن تكوين رأس المال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على أداء الصادرات ويؤثر بشكل كبير في تغيير هيكلها، إذ يعزز هذا الاستثمار من زيادة المحتوى التكنولوجي ويعزز قدرة العرض التصديري، بالإضافة إلى دعم التطور الهيكلي في مختلف القطاعات، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الاستراتيجيات التي تعتمدها العديد من البلدان النامية لتنمية صادراتها مع ضرورة تحديد نوع الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كان عموديا أو أفقيا، لتقييم فعاليته في تحسين أداء الصادرات(Magnus & Kokko, 2003) .

1-8 اللوائح الحكومية في البلد الأم: تؤثر اللوائح والقوانين المختلفة في البلد المصدر على أسعار المنتجات الموجهة للتصدير، مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ساعدت السياسات التي تبنتها الحكومة للحد من تأثير قوانين مكافحة الاحتكار على المنافسة في الأسواق الخارجية في تعزيز القدرة التنافسية السعرية للشركات الأمريكية.

1-9 العوامل المؤسساتية: يشكل هذا الجانب مكونا رئيسيا للقدرة التنافسية، حيث تساعد حوكمة المؤسسات في ضمان حماية أفضل لحقوق الملكية، وهو أمر بالغ الأهمية خاصة عندما يكون الإنتاج كثيفا في رأس المال، ويرتبط دور الحوكمة في الإدارة والتنظيم ارتباطا وثيقا بالعوامل الاقتصادية الكلية، ويظهر هذا بشكل واضح في البلدان الصناعية التي تتميز بالأداء العالي وكفاءة القرارات المؤسسية الحكومية والتي غالبا ما أثبتت أنها تلعب دورا مهما في تحديد العوامل السعرية (North, 1990) .

2- المحددات الخارجية: تحتوي المحددات الخارجية على ما يلي (قلوح، 2021، الصفحات 124-125):

2-1 موقع وبيئة السوق الخارجية: غالبا ما تستدعي الظروف المناخية تعديل المنتجات لتناسب الأسواق المختلفة، مما يؤثر على سعر تصديرها، فمثلا السلع التي تتعرض للتلف في بيئات ذات رطوبة مرتفعة تحتاج إلى تعبئة خاصة وأكثر تكلفة، كما أن البضائع الموجهة للتصدير إلى البلدان الاستوائية قد تتطلب وسائل تبريد إضافي.

2-2 الطلب الخارجي : يتأثر الطلب الخارجي بعدة عوامل وأبرزها:

- الارتباط الجغرافي: حيث تتمتع البلدان الواقعة في مناطق ذات نمو سريع بفرص أكبر مقارنة بتلك التي تقع خارج هذه المناطق.
- المنافسة والسياسة التجارية: مثل الوصول إلى الأسواق والدخل، التي يمكن أن تؤثر بشكل مشابه للارتباط الجغرافي.
- شروط التصدير: تتأثر ارتباطات التصدير بشكل وثيق بالموقع الجغرافي ومتغيرات السياسات الاقتصادية وحجم السوق الأجنبي.
- تنوع الهيكل السلعي المحلي: يمكن أن يؤثر تنوع المنتجات المحلية على القدرة التصديرية.
- التقدم التكنولوجي ومدى توافق السلع مع متطلبات الأسواق الخارجية: يؤثر ذلك بشكل كبير على حجم الطلب على المنتجات.

2-3 السياسات الاقتصادية الخارجية: تؤثر عوامل مثل أسعار الصرف، مراقبة الأسعار والتعريفات الجمركية على أسعار التصدير، فعندما ينخفض سعر الصرف (أي تنخفض قيمة العملة)، يتحسن التنافس في الأسعار مما يساهم في زيادة حجم الصادرات وتعزيز حصص السوق.

2-4 الشركات المتعددة الجنسيات: إلى جانب العوامل السابقة، يعتبر حجم الشركات، التكنولوجيا، الملكية الأجنبية وهيكل السوق من العوامل الرئيسية التي تحدد سلوك التصدير، وتمتلك الشركات متعددة الجنسيات مزايا عديدة لا تتوفر للشركات المحلي مما يجعل وجودها أمرا ضروريا لتعزيز نمو الصادرات، ويتم ذلك من خلال آليتين رئيسيتين(Dijk, 2002) :

- تحقيق إنتاج أكثر كفاءة بفضل الوصول إلى تكنولوجيا متقدمة ومعرفة متخصصة.
- امتلاك شبكات تسويق دولية متطورة تسهل عمليات التصدير، بالإضافة إلى التبادلات التجارية بين فروعها المنتشرة في مختلف الدول.

2-5 التعاون الاقتصادي الإقليمي والتكامل: اتجهت العديد من دول العالم نحو إقامة ترتيبات اقتصادية مع دول مجاورة بهدف تقليل الحواجز التجارية وحل القضايا المشتركة، هذه الترتيبات قد تتخذ أشكالا متنوعة مثل التعاون أو التكامل أو إنشاء مناطق التجارة الحرة وغيرها، كما يمكن لهذه التجمعات أن تشمل دولا تقع في مناطق جغرافية متفرقة عبر القارات، وبذلك تنشأ أسواق مشتركة تسهم في زيادة التدفقات التجارية وتعزيز الصادرات، مما يعكس بشكل واضح انفتاحا تجاريا، في الوقت ذاته يمكن أن تعتبر هذه الترتيبات نوعا من الحمائية

الواسعة بين الدول المعنية، حيث تفرض شروطا تفضيلية تضمن الأفضلية في المعاملات التجارية ضمن هذه المجموعة.

ثانيا: مؤشرات قياس الصادرات

سنورد فيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بالتصدير والتي تبين البنية الاقتصاد للدولة: (إكرام، 2021، الصفحات 115-116)

1- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: يدل هذا المؤشر على درجة اعتماد الدولة على الصادرات، فكلما كانت نسبة الإنتاج المخصص للتصدير أكبر كلما أشار ذلك على تزايد اعتماد الدولة على الأسواق الخارجية واندماجها في النظام الاقتصادي الدولي.

2- نسبة تغطية الصادرات للواردات: أحيانا يكون من المفيد حساب نسبة العائدات من الصادرات مقارنة بواردات السلع الجارية، مع استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، ويساعد هذا المؤشر في فهم مدى قدرة الدولة على تمويل وارداتها من خلال صادراتها.

3- درجة التركيز السلعي للصادرات: يعبر هذا عن مدى تركيز صادرات الدولة في سلعة أو مجموعة قليلة من السلع، فعندما تكون الصادرات متركزة في عدد محدود من السلع بشكل كبير فإن هذا يزيد من مخاطر الاعتماد على سوق واحد أو منتجات معينة، مما قد يعرض الدولة لمخاطر اقتصادية كبيرة وضعف قدرتها التفاوضية على الساحة الدولية.

4- النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع الرئيسية: هذا المؤشر يعكس مدى تخصيص الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي أو للتصدير سواء كان للاستهلاك النهائي أو للتصنيع، ويشير هذا المؤشر إلى درجة التكامل المحلي في الاقتصاد كما يدل على العلاقة بين أنماط الإنتاج والاستهلاك.

5- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات :يهدف هذا المؤشر إلى قياس درجة اعتماد الدولة على عدد محدود من الأسواق أو تكتلات اقتصادية معينة في تصدير منتجاتها، ويكشف هذا المؤشر مدى تنوع أسواق الصادرات ومدى تعرض الدولة لمخاطر اقتصادية من جراء هذا التركيز.

الفرع الرابع : دور إستراتيجية العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ترقية الصادرات

تسعى العديد من دول العالم خلال المرحلة الراهنة إلى رفع معدلات نموها الاقتصادية والتنافسية بشكل عام، لذلك فقد اتجهت غالبيتها لتبني نموذج العناقيد لما يحققه من أهداف وآثار تنموية متميزة، وهو ما سوف نستعرض آثاره على المستويات التالية:

أولا: دور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

1- تحقيق اقتصاد الحجم: يساعد تجميع الشركات في منطقة واحدة على تقليل التكاليف الثابتة والمتغيرة، مما يعزز من قدرة العناقيد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتبحث الشركات الأجنبية عن بيئات تتمتع بمزايا اقتصادية واضحة، مثل تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية، وهي مزايا تتحقق في العناقيد الصناعية (Porter M. , 1997) .

2- العناقيد تساعد في إيجاد مؤسسات أجنبية جديدة: إذ أن الأعمال الجديدة تتجه بشكل أكبر نحو العناقيد، لأن المؤسسات تعتمد عل التفاعل الوثيق مع الموردين والمشترين، بسب أن تكلفة الفشل هي اقل عادة ضمن العنقود حيث توجد العديد من الفرص البديلة، وبما أن الصناعات الجديدة دائماً تعاني من نقص الخبرات والقدرات فأنها ستجد ضالتها في التجمع ضمن عناقيد صناعية، من أجل تقليل المخاطر وضمان توفر المعلومات اللازمة لأنشطتها (Guru, 2015, p. 160)، كما تسعى الشركات المحلية إلى القيام بعمليات الإنتاج وتفعيل الابتكارات وإيجاد فرص العمل وجلب التقنية العالية من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي رفع القيمة المضافة و زيادة الصادرات (ندير، 2019، صفحة 22).

3- أكد صناع التنمية في الكثير من الأحيان على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية خاصة داخل التجمعات الصناعية و ذلك عن طريق تنشيط الشركات المحلية الصغيرة التي تعمل كموردين للشركات الأجنبية (Driffild & De Propris, 2006, p. 281). وتلعب العناقيد الصناعية دورا حيويا ليس فقط في نمو الصناعات الحالية ولكن أيضا لإنشاء وجذب صناعات جديدة في المنطقة أي أن التجمعات الإقليمية القوية تزيد من توليد الصناعات المحلية والأجنبية في المنطقة(Delgado, Porter, & Stern, 2012, p. 34)، ولقد ركز دانينغ على 1998-2000 بشكل واضح على المكان الذي ينتهي إليه الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من المكان الذي يأتي منه مبرزا أهمية المزايا الموقعية المدرة للدخل والمخفضة للتكاليف والمعززة للطلب (Cook, Pandit, Loof, & Borge, 2012, p. 1113).

4- تعتبر العناقيد الصناعية أداة أساسية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لتواجدها في مواقع عالمية جذابة خاصة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ما توفره هذه المناطق من حوافز وبنية تحتية وتسهيلات للنشاط الاقتصادي والتي تسد الفجوات التي تعيق النشاط الاستثماري الأجنبي، كما يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تؤدي إلى إنشاء فرص عمل بصورة مباشرة وغير مباشرة، تعزيز الصادرات، تحديث الصناعة والتنويع الاقتصادي.

ثانيا: دور العناقيد الصناعية في ترقية الصادرات

1- تحسين التنافسية و تعزيز الصادرات: تساهم التجمعات العنقودية في خفض نفقات تكاليف الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية، نتيجة لقرب ورخص مدخلات الإنتاج الرئيسة (كالمواد الخام والعمالة)، مما يؤدي إلى زيادة المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير (الرفاعي و الزيني، 2018).

2- رفع الصادرات من خلال تكوين مشروعات جديدة: نظرا للتسهيلات التي يمنحها العنقود للمؤسسات في الحصول على المعلومات الأساسية وإدراك الفرص والتهديدات وخفض مخاطر الاستثمار وانخفاض الحواجز والقيود التي يفرضها العنقود على انضمام مؤسسات أخرى، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسات إلى الرفع من إنتاجيتها وتحسين منتجاتها وكذلك تحفيزها في خلق مشروعات وأسواق جديدة تعمل على رفع صادرات العنقود (غربي، 2021، صفحة 300).

3- زيادة الكفاءة الإنتاجية: العناقيد الصناعية تعزز من التنسيق بين الشركات، مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية. تحسين الكفاءة يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية على الصعيد الدولي، وبالتالي يعزز من القدرة على تصدير المنتجات إلى الأسواق العالمية. (Crescenzi & Pose, 2008)

خاتمة الفصل

تتميز الأقطاب الصناعية التي تشكل مفهوم العناقيد الصناعية بقدرتها على جذب الخبرات والأنشطة الابتكارية، مما يعزز من جاذبيتها الاقتصادية، وتتطلب هذه الأقطاب هياكل متنوعة تتيح توفير بيئة مناسبة للعيش، بالإضافة إلى هياكل مؤسساتية تسهم في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز العلاقات الشبكية بين الأطراف المكونة للقطب، وغالبا ما ينظر إلى هذه الأقطاب كحلول لتحسين جاذبية الأقاليم، حيث أن تنمية الإقليم يمكن أن تتجاوز أهمية الدولة نفسها، لأن النمو الإقليمي يؤدي إلى انتشار التنمية في بقية الأقاليم، وقد ساهمت هذه الأقطاب الصناعية في زيادة تدفقات الاستثمارات المباشرة خاصة الاستثمارات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بالتنافسية الدولية فهي ترتبط بقدرة الدولة على المنافسة في الأسواق العالمية وتحقيق موقع تنافسي قوي، ستتمتع المؤسسات المشاركة في إطار العناقيد الصناعية بقدرة أكبر على التوسع في حصتها السوقية، مما يعزز قدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية، وبالتالي يمكن أن تؤدي هذه الديناميكية إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، عن طريق تعزيز ميزة تنافسية دائمة تساهم في تطوير الصادرات، مما يعزز قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

وتساهم الأدبيات النظرية التي تم التطرق إليها قاعدة مهمة من أجل فهم وتحليل الأدبيات التجريبية السابقة التي تناولت الموضوع أو أحد أطرافه وهي ما سوف نورده في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الأدبيات التجريبية

تمهيد

بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية والمفاهيمية لمتغيرات الدراسة، سوف نستعرض في هذا الفصل أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتعتبر الدراسات السابقة في البحث العلمي المنطلق الحقيقي للباحث للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وبناء تصور واضح للعناصر البحثية المتسلسلة، ولقد تعددت الأبحاث والدراسات السابقة التي عالجت موضوع الدراسة إلا أن أغلبها تناولت كل متغير على حدى، كما لاحظنا أيضا أن معظم الدراسات كانت حديثة العهد، ويتم تناولها من نفس المجموعة من الباحثين، ويرجع ذلك إلى حداثة مفهوم العناقيد الصناعية ،وما يلاحظ كذلك أن معظم هاته الدراسات المتنوعة العربية منها والأجنبية كانت أغلبها دراسات نظرية، إلا أنها كانت مفيدة لفهم الموضوع .

و سوف يستعرض هذا البحث أهم الدراسات السابقة في الموضوع مع ذكر أهم الجوانب التي وافقت أو اختلفت مع الدراسة الحالية وكذلك إبراز الفجوة العلمية، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها تنوعت زمنيا وجغرافيا حيث شملت مجموعة من البلدان و الأقاليم.

وبناءا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: الدراسات السابقة للمتغيرين التابعين (للاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للمتغير المستقل (العناقيد الصناعية) ومناقشة الأدبيات التجريبية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات (المتغيرين التابعين)

من أجل الإحاطة بجميع المفاهيم النظرية و المساعدة في بناء الجانب القياسي، تم الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة التي تتقاطع مع موضوع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر

سنورد فيما يلي أهم الدراسات السابقة الخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة العربية والوطنية وكذلك في البيئة الأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات الوطنية و العربية

يمثل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر محورا هاما للباحثين و المفكرين الاقتصاديين في الجزائر والوطن العربي، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الدراسات.

أولا: دراسة (كزار، 2022)، تحت عنوان دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض السياسات الاقتصادية في العراق، وكذلك التطرق إلى أبرز العراقيل التي تواجه بيئة الأعمال والاستثمار،كما تهدف الدراسة أيضا إلى محاولة إيجاد واقتراح استراتيجيات مهمة من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق، وللإجابة على مشكلة الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي لعرض أهم السياسات الاقتصادية في العراق وتحليل مؤشراتها.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- على الرغم من استخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية في العراق إلا أنها لم تكن فعالة للتأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- نجحت السياسة النقدية العراقية في تقوية سعر الصرف و تخفيض مستوى التضخم ، إلا أن مساهمتها كانت ضئيلة و محدودة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

- عجز الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين بنية التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في العراق خاصة من حيث رفع القدرات التصديرية و خلق أسواق دولية جديدة، و بالتالي لا تزال أدوات السياسة التجارية ضعيفة في إيجاد آليات فعالة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- لم يكن لمؤشرات السياسة الاستثمارية في العراق دور فاعل في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب غياب البنية الأساسية و البيئة المواتية لتنفيذ هذه السياسات.

واقترح الباحث مجموعة من التوصيات المهمة و التي قدمها في مجموعة من النقاط أهمها:

- من الضروري الاعتماد على السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة من خلال ترشيد النفقات وتوجيهها نحو تهيئة بيئة أعمال محفزة، وكذلك من خلال تخفيض العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي.
- يجب على صناع السياسات الاقتصادية العمل على تكييف السياسة النقدية مع استثمار الأجنبي المباشر و ذلك بإصلاح المنظومة المصرفية و العمل على استقرار سعر الصرف وكذلك تحسين معدلات الفائدة بما يتماشى مع رغبات المستثمرين الأجانب.
- وضع قاعدة قانونية واضحة وفعالة لمرافقة عمليات الاستثمار، وذلك ضمن بيئة سياسية وأمنية مستقرة.
- التواصل مع مختلف الأطراف الخارجية وذلك بعرض فرص الاستثمار بالندوات والملتقيات الدولية وعقد اتفاقيات مع دول مختلفة.
- ضرورة تحسين مؤشرات التنافسية لدولة العراق وخاصة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بحيث أصبحت الشركات العالمية تتصفح التقارير الاقتصادية الدولية من أجل إمكانية الاستثمار من عدمه.
- القيام بإصلاح إداري ومالي شامل وذلك بتفعيل القوانين من طرف مختلف الأجهزة الرقابية، مما يكون أرضية مريحة للمستثمر الأجنبي.

ثانيا: دراسة (طلحي، 2022)، تحت عنوان انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر و المغرب.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر والمغرب وذلك من حيث الحجم و التوزيع القطاعي والجغرافي، كما يهدف الباحث أيضا من خلال هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و المغرب، بحيث نستطيع من خلال ذلك تحسين معدلات نمو الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، ومن أجل تحقيق الأهداف

المرجوة من وراء هذه الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي الذي يبين تطور مختلف التحركات و التغيرات والإصلاحات التي طرأت على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة معينة من الزمن في الجزائر و المغرب، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي قدم لنا مقاربات نظرية مهمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر،محدداته، مؤشرات قياسه وتحليل واقعه في الدولتين محل الدراسة، كذلك قدم لنا الباحث دراسة قياسية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على المنهج الاستقرائي.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعرف حركية واسعة في العالم اليوم، بحيث تجاوزت تدفقاتها القيود الجغرافية وذلك حسب الفرص الاستثمارية و البيئة المحفزة عن طريق عقود الاستحواذ و الاندماج .
- تطور نصيب الدول النامية من الاستثمارات المباشرة الوافدة بشكل كبير، واستحوذت الدول الأسيوية النامية على الحصة الأكبر بحكم الديناميكية التي تشهدها اقتصادياتها، تليها بدرجة أقل دول أمريكا اللاتينية ثم الاقتصاديات الإفريقية النامية.
- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تباينا واضحا بين دول المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، بحيث استحوذت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات و سلطنة عمان على نحو 91% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية.
- من خلال تتبع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولتين إلى غاية 2019، تبين بأن الجزائر وبالرغم من توسعها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، إلا أنها لم تخرج من دائرة استغلال الموارد الأولية، أما بالنسبة للمغرب فزيادة على حفاظها على الديناميكية الاستثمارية للمعدات الأساسية للسيارات استطاعت أن تحقق نموا لافتا في مجال استغلال الطاقات المتجددة وذلك ضمن إستراتيجية طاقوية وإنتاجية واضحة المعالم.
- أفرزت الدراسة القياسية عن وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر و التغيرات الموجبة في مستويات التضخم وذلك في الأجل الطويل، فيما لم تجد الدراسة علاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الموجبة في مستويات التضخم.

وحاول الباحث تقديم بعض الاقتراحات التي من الممكن حسب رأيه أن تساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

- ضرورة تعزيز الإطار التشريعي و تطوير النظام الضريبي و إصلاح النظام المصرفي خاصة في ظل مكتسبات الاستقرار السياسي و الأمني للدولة الجزائرية.
- توضيح الفرص الاستثمارية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر من خلال تبني سياسة ترويجية محكمة عن طريق تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في الخارج و تزويدها بمكاتب تابعة لهيئات الاستثمار الرسمية.
- الاستثمار في المورد البشري الذي تمتلكه الدولة الجزائرية للحصول على كفاءات قادرة على مواكبة واستيعاب التطور التكنولوجي الحديث، وتشجيع الابتكار والمؤسسات الناشئة ومواصلة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ضرورة تغيير الذهنيات والممارسات السلبية القديمة كل الفاعلين في الاقتصاد من إداريين و رجال أعمال و منظمات وأفراد لمواكبة الإصلاحات السياسية و القانونية والاقتصادية .

ثالثا: دراسة (بن عاشور، 2015)، تحت عنوان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2013).

تبحث هذه الدراسة عن تقديم تصور واضح و مفصل للاستثمار الأجنبي المباشر مع تحليل واقعه في الجزائر وكذلك معرفة أبرز محدداته وأدواته، وسعيا للإجابة على المشكلة الجوهرية والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل مختلف الاتجاهات والتصورات،كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي عند القيام بالدراسة القياسية بغية الحصول على نتائج ميدانية.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بنموذج التنمية الذي تبنته الحكومة.
- لم يتم إيجاد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو في الجزائر.
- إن متغيرات الحكم الراشد والمتغيرات المؤسساتية هي التي تعطي تفسير واضح لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

و على ضوء النتائج السابقة أشارت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها:

- إصلاح النظام المالي والإطار الضريبي بتبسيط الإجراءات وتخفيفها وعصرنتها.
- الاهتمام بالبنى التحتية بما يتماشى مع مشاريع المناطق الصناعية المسطرة، مع تهيئة محيط مؤسساتي جيد .

- تطوير رأس المال البشري الذي يمثل المحرك الجوهري للتنمية والشرط الأساسي لنقل واستيعاب التكنولوجيا ومختلف التدفقات المعرفية.

رابعا: دراسة (بلال، 2019)، تحت عنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي.

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي عموما وفي الدول النامية خاصة مع إبراز أهم الأنظمة والقوانين التي تضبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، استعان الباحث للإجابة على الإشكالية واختبار مدى صحة فرضياته على المنهج الوصفي الذي يناسب ما تم عرضه من مفاهيم و مقاربات نظرية، واعتمد في الجزء التطبيقي من الدراسة على المنهج التحليلي في تفسير وتفصيل العلاقات بين الظواهر المدروسة.

وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج أعطت دلالات واضحة عن مدى صحة الفرضيات من عدمها من خلال ما يلي:

- من خلال البيانات التي تم الحصول عليها تبين أن حصة الدول العربية من الأرصدة التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم يقل عن 3.5 % في نهاية سنة 2016، وتتميز الاستثمارات الواردة إلى المنطقة العربية بالتركز جغرافيا و قطاعيا.
- تعاني الدول العربية خاصة النفطية منها من مشاكل اقتصادية عديدة أهمها هروب رأس المال نتيجة عدم ملائمة مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، الأمر الذي أدى إلى تضاعف متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المنطقة العربية ب 29114.57 مليار دولار مقابل مبلغ قدره 55.15 مليار دولار لمتوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2006-2016).
- نتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الأوضاع السياسية و الأمنية التي شهدتها الجزائر ظهر تحرك الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج بشكل غير خطي ومتذبذب، وهذا يمكن تفسيره اقتصاديا بتخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر.
- أظهرت الدراسة القياسية أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير بل تظهر العلاقة بشكل واضح على المدى طويل و هذا استنادا إلى تفسير نموذج VAR.

- أظهر النموذج القياسي علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري و نسبة الاستثمار للدخل على النمو الاقتصادي في الدول النامية مجتمعة و ذلك خلال الفترة الممتدة من (1996-2015).

من خلال النتيجة الجوهرية المتوصل إليها والتي تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي، قدم الباحث بعض الاقتراحات من خلال ما يلي:

- ضرورة تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل زيادة النمو الاقتصادي في البلدان النامية والعربية عموما وفي الجزائر خصوصا عن طريق وضع حلول مستعجلة لكافة المعوقات التي تحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع إستراتيجية طويلة المدى واضحة المعالم والأهداف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل تفادي التذبذب الكبير للاستثمارات في الدول النامية والعربية.
- العمل على تعزيز الفرص الاستثمارية وتوضيح الآليات في البلدان النامية والعربية وخاصة الجزائر من خلال ربط العمل الدبلوماسي بالسياسة الاقتصادية.
- حتمية تطوير البيئة المؤسسية وتحسين النظام الضريبي من خلال الاستقرار الأمني وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعزيز أداء القطاع اللوجستيي، مما يهيأ لبيئة أعمال ومناخ استثماري محفز.

خامسا: دراسة (عميش، 2017)، والموسومة بدراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الإحاطة بالجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل مع التطرق إلى التطور التاريخي لقدرات الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحليل سوق العمل الجزائري، وتهدف الدراسة أيضا إلى إجراء الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل من أجل إيجاد علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرين في الجزائر، ويبقى الهدف الأسمى لهذه الدراسة هو الخروج بتوصيات واقتراحات للحد من البطالة وتحفيز الأجانب للاستثمار المباشر في الجزائر، واستعانت الباحثة لتحقيق كل هاته الأهداف بالمنهج الاستنباطي الذي يساعد على وصف و استعراض مختلف المفاهيم النظرية و تحليلها، وبالمنهج الاستقرائي لبناء نموذج قياسي لتحليل وقياس علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشغيل.

على ضوء الدراسة النظرية و الإحصائية تم استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- هيمن قطاع المحروقات على جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، الأمر الذي قلص من استفادة المواطنين من فص العمل، لذلك انتهجت الجزائر خطة من أجل توسيع فرص الاستثمار في قطاعات متنوعة ابتداء من سنة 1996، هذا الانفتاح انعكس بالإيجاب على مستويات تدفق الاستثمارات الواردة من الخارج.
- حسب المعطيات و البيانات الإحصائية المتوفرة نرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي و متزايد على التشغيل في الجزائر لكن بوتيرة بطيئة، وذلك من خلال دوره الضئيل في إيجاد مناصب عمل في قطاعات مختلفة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص الشغل في الجزائر بكثرة في قطاع البناء نظرا لانخفاض الكثافة الرأسمالية في مشروعاته.
- أفرزت الدراسة القياسية وجود أثر موجب معنوي إحصائي ضعيف بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل، وهذا ما تم إثباته من خلال الدراسة التحليلية للمتغيرين.
- توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وايجابي للناتج المحلي الإجمالي على التشغيل، وذلك راجع إلى سياسة الجزائر المالية والتي تعتمد على الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة لخلق مناصب العمل.

من خلال جملة النتائج المتوصل إليها انبثقت بعض التوصيات المقترحة:

- القيام باتفاقيات ثنائية وتكتلات إقليمية وفتح أسواق مشتركة خاصة ما بين الدول العربية لمواجهة التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي مثل العولمة مع ضرورة الاستفادة من النماذج الرائدة في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي نجحت في تحقيق أهدافها.
- توفير الظروف المواتية والأرضية المناسبة للمستثمرين العرب المهاجرين على توظيف أموالهم داخل الوطن مع العمل على استعادة الكفاءات والأدمغة للانتفاع بها في البلدان الأصلية.
- العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتي تتوفر على أنشطة كثيفة العمالة ومنخفضة رأس المال، لتوفير فرص عمل كبيرة والاستفادة من المهارات والكفاءات الأجنبية.
- تتميز المؤسسات الأجنبية للاستثمارات المباشرة بتفوقها على نظيراتها المحلية من حيث جودة الأجور، وهو ما يدفع العمالة المدربة للانتقال إلى المؤسسات الأجنبية مما يحدث اختلالات كبيرة في سوق العمل وهيكل الأجور، لذلك يجب تشجيع ودعم اليد العاملة في المؤسسات الوطنية وتحسين أجورهم.

سادسا: دراسة (بركة، 2014)

تحت عنوان تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجزائر حالة الجنوب الشرقي خلال الفترة 2006-2012، تناول الباحث هذه الدراسة بهدف معرفة مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية وتحليل واقع مناخ الاستثمار في الدول النامية والجزائر، كما حاول الباحثة إبراز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، وسعيا للإجابة على التساؤلات المطروحة و إثباتا لصحة الافتراضات اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم النظرية و تحليل واقع الاقتصاد الجزائري ، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي من خلال اعتماد دراسة قياسية لإبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل.

توصل الباحث بعد دراسته إلى النتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مصدرا مهما لتمويل برامج التنمية من أجل الابتعاد عن القروض، كما يساهم في إيجاد أسواق جديدة بفضل الإمكانات والمهارات التسويقية العالية الذي يمتلكها.
- على الرغم من وجود اتجاهين مختلفين بين مؤيد ومعارض، إلا أن معظم الدول تتسارع إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اعتمدت المنظمات العامية والهيئات الإقليمية ومختلف الدراسات والتقارير على مجموعة من المؤشرات يستخدمه المستثمرين كدليل لقياس مدى ملائمة البيئة الاستثمارية وذلك حسب البيانات والمعلومات المتوفرة حتى يتسنى اختيار المكان الأنسب، ومن أجل ذلك سارعت الحكومة الجزائرية إلى القيام بإصلاحات جوهرية في مناخها الاستثماري.
- أثبتت الدراسة القياسية تمركز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في قطاع الطاقة بنسبة 85% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، وتعتمد هذه الاستثمارات على التقنية العالية وكثافة رأس المال واليد العاملة المتخصصة ذات الكفاءة المتفوقة وهذا ما يتعارض مع أهداف الحكومة في توظيف اليد العاملة البسيطة وامتصاص البطالة.
- عجزت الجزائر على خلق نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختص في مجال الطاقة ودمجها بصفة تدريجية مع الشركات النفطية الكبرى واكتساب التكنولوجيا والمهارات وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة.

- أفرزت الدراسة الإحصائية وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت العلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل البطالة.

من خلال النتائج المتوصل إليها اقترح الباحث التوصيات التالية:

- تحسين البيئة الاستثمارية وذلك بمراجعة القوانين والتحفيزات التي تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية ووضع إستراتيجية تتلاءم مع طبيعة ومؤهلات الاقتصاد والأهداف التنموية التي يمكن تحقيقها.
- ضرورة الاهتمام بتنمية قطاعات أخرى جاذبة للاستثمار بدلا من القطاع الطاقوي التقليدي السائد.
- العمل على تطوير المورد البشري المؤهل وذلك عن طريق الربط بين متطلبات الحياة الاقتصادية من العمالة و الجامعات.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

تناول المجتمع الغربي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بإسهاب، وركزوا كثيرا على المحددات الرئيسية لتدفقاته وطرق قياسه مستخدمين أهم النماذج المتطورة لذلك.

أولا: دراسة (HSU, Lu, LUO, & ZHU, 2018)، تحت عنوان: Does foreign direct investment lead to industrial agglomeration?.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آليات تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر واختبار مدى تأثيره على التجمعات الصناعية في الصين تجريبيا، ومن أجل الوصول إلى إجابة واضحة لإشكالية الدراسة اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي للإحاطة بالتطور التاريخي والتحرير التدريجي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، والمنهج التجريبي للقيام بالدراسة القياسية وفحص تأثير و اتجاه متغيرات الدراسة.

توصل الباحثون إلى النتائج التالية:

- إن تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر بدون اعتماد جملة من الإصلاحات في الصين أدى إلى تشتت جغرافي للصناعات .
- اقتراح نظرية تعتمد على التفاعل بين نشر التكنولوجيا وتأثير المنافسة لشرح متى قد تنشأ مثل هذه النتيجة و كذلك كيف يمكن تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي على التكتل الصناعي.

- بعض السياسات الصناعية المتعلقة بتصميم التكتلات غير قابلة للتطبيق عندما تقترن مع السياسات التجارية .
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين له تأثير غير مباشر على الشركات المحلية مما يعزز من إمكانية التكتل ويجعل السياسة القائمة على المكان ناجحة.
- تشير النتائج التجريبية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من معدل النمو الصناعي.

ثانيا: دراسة (Murtala, 2017): تحت عنوان The Impact of Exchange Rate Fluctuations on Foreign Direct Investment in Nigeria.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا خلال الفترة (1990-2015)، وذلك باستخدام تقنيات الانحدار وتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، وهناك علاقة إيجابية ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، كما أن هناك تدفقا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014 بسبب الاستقرار النسبي لسعر الصرف في نفس الفترة. وخلصت أيضا إلى أن كل من سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحمي الإجمالي ترتبط ارتباطا إيجابيا.

ثالثا: دراسة (Mistura & Roulet, 2019): تحت عنوان The Determinants of Foreign Direct Investment; Do Statutory Restrictions Matter ? (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: هل القيود القانونية مهمة؟).

حيث ركزت هذه الدراسة على الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق إزالة الحواجز والقيود المعرقلة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مختلف المفاهيم والأفكار حيث تبين هذه الدراسة أن الحكومات في شتى أنحاء العالم لا تزال تفرض قيود على الاستثمارات الدولية،كما استند الباحثان على المنهج الاستقرائي للدراسة القياسية التي تغطي 60 بلد بين متقدم وناشئ خلال الفترة الزمنية (1997-2019)، بتطبيق نموذج الجاذبية بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر: حجم السوق، إمكانية النمو، الانفتاح التجاري، الناتج المحلي الخام.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- يمكن أن تكون إصلاحات الاستثمارات المباشرة كبيرة، كما أن تأثير القيود الجزئية لها تأثيرات كبيرة.
- الإسراع في إصلاح المنظومة الجبائية والمالية والمصرفية يؤدي إلى إزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كما أفرزت نتائج الدراسة عن أن الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثرت سلبا بشكل كبير على المستثمرين الأجانب في قطاع الخدمات.
- وتبرز الورقة البحثية كذلك التأثير السلبي للتقييد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصنيع.

رابعا: دراسة (subaran & swetasree, 2016) : والموسومة بـ foreign direct investment, institution and economic growth: evidence from MENA region. (الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسة والنمو الاقتصادي).

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار العلاقة التبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسة والنمو الاقتصادي في ثمانية عشر(18) من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) من سنة 2006 إلى سنة 2012، لتوضيح الأدوار الإيجابية وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات على النمو الاقتصادي لهذه البلدان على وجه التحديد.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن شفافية الحكومة، واستقلال القضاء يوفران دعما إيجابيا للنمو في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان.
- كما أن الدراسة استمدت نتائجها باستخدام تحليل بيانات البانل.

أوصت الدراسة بما يلي:

- إنشاء ودعم مؤسسات مستقرة وموثوقة في ظل الشفافية والاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم النمو الاقتصادي.

هذه الدراسة ركزت على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستعمال كل متغيرات نموذج النمو ولكن فترة الدراسة كانت صغيرة 07 سنوات.

خامسا: دراسة (Wang, 2013)، والموسومة ب: تأثير تقلبات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان البريك (FDI) ، (The Impact of Exchange Rate Volatility on Foreign Direct Investment (FDI) in BRIC Countries).

أراد الباحث من خلال هذه الدراسة توضيح العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الاقتصاديات الناشئة ولقد ضمت العينة كل من دولة البرازيل، الهند، روسيا والصين. ولقد استخدم الباحث المتغيرات الخاصة بتقلبات أسعار الصرف والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لكل هذه الدول خلال الفترة الزمنية من 1994 إلى غاية 2012.

وتم الاستعانة بالمنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيري الدراسة خاصة داخل منظمة البريك وتوضيح العلاقة بينهما، كما تم عرض بعض الدراسات التجريبية التي اهتمت بدراسة الموضوع في بيئات وأزمنة مختلفة، واستخدم الباحث أيضا المنهج القياسي من خلال الانحراف المعياري لتغيرات أسعار الصرف الشهرية وفحص مدى تأثير تقلباتها على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طرق تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك المطور من طرف بيساران، شين و سميث (2001).

ولقد خلصت الدراسة إلى الجملة من النتائج المستخلصة من التطبيقي وتمثلت فيما يلي:

- تظهر نتائج تطبيق نموذج ARDL أن الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلب سعر الصرف لروسيا والهند ذو دلالة إحصائية، وأن عدم اليقين في سعر الصرف للدولتين يؤثر بالسلب على استثماراتهما الأجنبية المباشرة على المدى الطويل.
- من خلال النتائج تبين غياب العلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للصين والبرازيل، كما أثبتت الدراسة وجود ارتباط ايجابي بين المتغير التابع وقيمته المتأخرة في الأجل الطويل بالنسبة لجميع الدول.
- كما أشارت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي قصير الأجل في كل من روسيا و الهند و الصين و الذي يخص سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما لم يتبين أن هناك ارتباط قصير المدى الخاص بدولة البرازيل.

سادسا: دراسة (Edwin, 2014)، تحت عنوان: التأثير الاستراتيجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أسواق العمل في الاقتصاديات النامية (STRATEGIC IMPACT OF INWARD FOREIGN

DIRECT INVESTMENTS ON THE LABOUR MARKETS OF DEVELOPING ECONOMIES)

ولقد سعت هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الناجمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من إنتاجية العمالة في المؤسسات المحلية والأجنبية، ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض بعض المفاهيم الخاصة بالموضوع إلى جانب تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمجموعة من الدول (المكسيك، سريلانكا، أمريكا اللاتينية، أندونيسيا، كينيا، الفلبين).

ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر خلق فرص عمل مباشرة و غير مباشرة داخل البلدان المضيفة.
- يختلف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل من بلد لآخر وذلك بسبب المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية، بحيث أنه كلما كان الاقتصاد أكثر نموا وتطورا كلما كان للدولة فرصا كبيرة للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بالنسبة للتوصيات التي تم اقتراحها فتتمثل فيما يلي:

- يجب على الحكومات أن تكون على دراية بمدى قدرة الشركات المحلية على مواجهة منافسة الشركات الأجنبية خاصة تلك التي تتوفر على التكنولوجيا المتطورة المدرة للإنتاجية العالية.
- لابد أن يهتم صناع السياسات بنوع الاستثمار الذي ينبغي تشجيعه: الاستثمار الأخضر أو عمليات الدمج و الاستحواذ أو المشاريع المشتركة في ظل بيئة اقتصادية صحية.
- تحقيق التنمية المستدامة يتطلب زيادة إنتاجية العمالة و ذلك من خلال استيعاب التكنولوجيا و المعرفة المتدفقة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة لترقية الصادرات

سنورد فيما يلي أهم الدراسات السابقة الخاصة بالصادرات في البيئة العربية والوطنية وكذلك في البيئة الأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات الوطنية و العربية

يمثل موضوع الصادرات وطرق تنميتها و ترقيتها محورا هاما للباحثين الاقتصاديين في الجزائر والوطن العربي، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الدراسات.

أولا : دراسة (عطية و بن دنيدينة، 2022)، تحت عنوان ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن الواقع الذي تعيشه الصادرات الجزائرية و أهم التحديات في ظل تذبذب أسعار المحروقات، كما يسعى الباحثان أيضا إلى تشخيص مكامن النقص في الإجراءات والسياسات الموجهة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكانت المنهجية الأنسب لهذه الدراسة هي المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق للإطار العام للصادرات وتحليل الإجراءات المنتهجة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والقطاعات الواعدة.

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- لا يزال الاقتصاد الجزائري رهينة التبعية لمورد المحروقات الأمر الذي أثر على حركية ونمو باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- إن إنشاء قاعدة إنتاجية متنوعة هو أساس تنمية الصادرات وإحلال الواردات في الجزائر، وذلك من خلال تبني إستراتيجية تنموية طويلة المدى ينم فيها استغلال وفرات الحجم آلية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- يمثل انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية ميزة تنافسية، إلا أن نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات لا تزال ضئيلة جدا بسبب ضعف المنتج المحلي وأدائه التسويقي في ظل المنافسة الدولية.
- سجل مؤشر تنويع الصادرات في الجزائر تركز شديد حيث بلغت قيمته 0.91 سنة 2020.وبالنسبة للخدمات اللوجستية احتلت الجزائر الرتبة 173 في مؤشر التجارة عبر الحدود وتذيلت الترتيب في مؤشر الكفاءة في إجراءات وترتيبات التصدير، بالإضافة إلى تدني مستوى وكفاءة الأعوان الاقتصاديين المصدرين.
- احتلت شعبة الصناعات الالكترونية والكهرومنزلية مكانة هامة في هيكل الصادرات الجزائرية بفضل جودة منتجاتها و تنافسيتها الدولية خاصة في السوق الإفريقية.
- لقد تمكنت الصناعات التحويلية في قطاع المناجم من تسجيل أرقام قياسية في نشاط التصدير، ومن بين هذه المنتجات الأسمدة والأسمنت و قضبان الحديد الموجه للخرسانة.

اقترح الباحثان من خلال مجموعة النتائج المتوصل إليها التوصيات التالية:

- تكثيف الجهود في القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي مثل الصناعات التحويلية والعمل على زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مع تنويع القاعدة الإنتاجية.
- إصلاح هيكلي للمنظومة المصرفية في الجزائر مع رقمنة جميع المعاملات المالية ومنح الفرصة لتوسيع نشاطها في الداخل والخارج.
- ترقية القطاع الفلاحي والرعوي الذي أصبح رهينة تساقط الأمطار وذلك عن طريق تحديث شبكات السقي لزيادة المحاصيل الريعية، مما يساهم في زيادة صادرات الصناعات الغذائية وتنويع هيكلها.
- تطوير البنية التحتية المرافقة للاستثمار من خلال تأهيل وتطوير قطاع النقل والأنظمة اللوجستية.

ثانيا: دراسة (فريد، 2018)، تحت عنوان التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية، أراد الباحث من خلال هذه الدراسة تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية صادراتها في الأسواق العالمية كما يسعى الباحث كذلك إلى إيجاد الآليات والسبل المناسبة للنهوض بهذا القطاع الفتي، والاستعداد للدخول في مرحلة المنافسة العالمية من خلال تطوير المهارات والكفاءات والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، ومن أجل الإحاطة بكافة جوانب الموضوع استند الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المعارف النظرية الخاصة بالتنافسية ومؤشراتها وسبل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختبار كل ذلك عن طريق الإستبانة.

توصل الباحث إلى العديد من النتائج التي أتت في سياق الإشكالية محل الدراسة:

- جاءت نظرية التنافسية لتقدم الإضافات الحديثة للنظرية النسبية، بحيث يجب وضع إستراتيجية تنافسية مناسبة للوصول إلى الميزة التنافسية والمحافظة على المركز التنافسي للمؤسسة أو القطاع.
- إن ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون عبر تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة الذي يركز على تنمية المهارات و تطوير الكفاءات والتسويق الالكتروني وبناء علاقات دولية قوية.
- أصبحت مسألة تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبطة بمدى نجاح تطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية .
- تحتل الجزائر مراكز متأخرة في مؤشرات التنافسية العالمية وذلك راجع للهيكل العام للاقتصاد الجزائري، باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل كبير على مورد واحد في بناء مختلف الاستراتيجيات والبرامج الاقتصادية.

- يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بأهمية بالغة خاصة مع تسارع التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم ، إلا أن هذه المؤسسات لم ترتقي إلى مستوى الإبداع و التطور التكنولوجي.
- تشير الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تركز على الاستثمار في الرأس المال البشري ولا تهتم بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك نتيجة أنها لا تحصل على الدعم المالي والتقني المناسب.

ذهب الباحث من خلال النتائج التي توصل إليها إلى اقتراح النقاط التالية:

- تغيير النموذج العام للاقتصاد عبر تنويع مصادر الدخل والتخلي عن النفط تدريجيا وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التنافسية .
- الاهتمام بالاستشراف الاقتصادي الذي يساعد على التكيف مع الحالات المستجدة والدراية المبكرة لمختلف الفرص والتحديات المستقبلية.
- ضرورة غرس روح المبادرة والإبداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك عن طريق قيام الجهات الحكومية بوضع التسهيلات المختلفة لهذه المؤسسات الفتية من أجل المشاركة في المعارض والملتقيات، وربطها مع مؤسسات الدولة المتخصصة في البحث والتطوير.
- وضع تشريعات تحمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سياسات الاحتكار والإغراق التي تمارسها الشركات الكبرى، كما يجب تقديم امتيازات مالية وتقنية ومعاملة تفضيلية للمنتج المحلي.

ثالثا: دراسة (**إكرام، 2021**)، تحت عنوان ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع (دراسة حالة الجزائر)، حيث قام الباحث بهذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها الإحاطة بالمفاهيم النظرية التي توضح الاقتصاد الريعي والتنويع الاقتصادي ، وإبراز مدى أهمية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات الذي يعتبر ضرورة مستعجلة من أجل المرور إلى اقتصاد متنوع الذي يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، كذلك هدفت الدراسة إلى تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري وتحديد الإمكانيات والمقومات التي تساهم في عملية الانتقال من اقتصاد يعتمد على مورد واحد إلى اقتصاد متنوع.

و قد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- يعتبر النفط سلعة إستراتيجية لها دور حيوي على باقي القطاعات الاقتصادية إلا أن كثير من الدول النفطية وقعت في فخ المرض الهولندي الذي يعبر عن تراجع الإنتاج الحقيقي لمجموعة من القطاعات والاعتماد

على القطاع الريعي، بحيث أن تعتمد التنمية الاقتصادية للدول النفطية على مدي شروط تطبيق التنويع الاقتصادي.

- تعتبر الإمارات العربية المتحدة و اندونيسيا و النرويج من الدول الرائدة التي ذهبت إلى تنويع اقتصادها والتخلي عن الاعتماد عن المورد الواحد وذلك عن طريق تبني إستراتيجية ذات رؤية متوسطة و طويلة المدى.
- إن نجاح قطاع التصدير في تنويع مصادر الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي مرهون بحسن اختيار الاستراتيجيات المتناسبة مع إمكانيات ومقومات الاقتصاد، حيث تنقسم إلى إستراتيجية قصيرة المدى تعتمد في الغالب على إجراءات تمويل الصادرات و تحفيزات جبائية و جمركية و سياسة سعر الصرف، و إستراتيجية طويلة الأجل من خلال سياسة تشجيع الصادرات و إحلال الواردات.
- تحصلت الباحثة عند قياس درجة التركز من خلال مؤشر هيرشمان تشخيص واضح لإصابة الجزائر بالعلة الهولندية الأمر الذي يدل على ضعف التنويع الاقتصادي وذلك بسبب بنية و نمط الاقتصاد الجزائري الذي يحتاج إلى تغييرات هيكلية استغلال أمثل للإمكانيات المتوفرة ورسم إستراتيجية واضحة للإقلاع الاقتصادي.
- أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طويلة الأجل، ووجود كذلك علاقة توازنية طويلة الأجل متجهة من المتغيرات المستقلة إلى المتغيرات التابعة عن طريق اختبار الحدود، كما توصلت الدراسة إلى أن عملية التنويع الاقتصادي يلزمها إستراتيجية مضبوطة بشكل محكم و متكامل معتمدة على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات و تنشيط التجارة الخارجية و التحصن بالتكتلات الإقليمية و الدولية.

من خلال النتائج المتوصل إليها قدمت الباحثة بعض الاقتراحات:

- تحسين كفاءة الإدارة في اختيار الاستراتيجيات والبرامج المناسبة لنمط الاقتصاد ومقوماته، ومراجعة القوانين الخاصة بالاستثمار في القطاعين العام والخاص وتحفيز تأسيس الشركات.
- تطوير القطاع الصناعي من خلال الاهتمام بالبنية التحتية للقطاع وتحسين تنافسية المنتجات الجزائرية باستعمال التكنولوجيات الحديثة، وكذلك تطوير النظام المالي والضريبي وتقديم التحفيزات اللازمة للمستثمر الأجنبي.
- التركيز على إحلال الواردات من المنتجات الغذائية لما يمتلكه هذا الفرع الصناعي من مقومات طبيعية وبشرية و بالتالي القضاء على العجز في إمدادات المواد الغذائية.

- ضرورة الانخراط في تكتلات إقليمية ودولية والتي تزيد من فرص التجارة البينية و المشاركة في سلاسل القيم العالمية.
- الاستفادة من خبرات الدول الرائدة في تجربة التنويع الاقتصادي والتي تملك إمكانيات طبيعية مشابهة للاقتصاد الجزائري.

رابعا: دراسة (عز الدين، 2018)، والموسومة بدور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

حيث أراد الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة الإمكانيات التي يمتاز بها القطاع الزراعي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما سعى الباحث إلى إبراز أهم الاتفاقيات التي لها علاقة بالتجارة الزراعية والمزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للجزائر، ومعرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، ومن أجل ذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والصادرات وإبراز أهم الاستراتيجيات المتبعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، والمنهج التحليلي الذي يناسب الدراسة التحليلية للبيانات الإحصائية الخاصة بالصادرات الكلية والصادرات الزراعية خارج قطاع المحروقات.

على ضوء ما قدمه الباحث من دراسة توصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر كل من الإنتاج والتسويق والتصدير أهم الجوانب الأساسية لقطاع التصدير التي تتأثر بسياسة الانفتاح في السلع الزراعية، وذلك مرتبط بالسياسات المتخذة من صناع القرار في الجزائر في تصحيح الاختلالات الإنتاجية والتسويقية والتصديرية للقطاع الزراعي.
- تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع النفط كمصدر وحيد للدخل، الأمر الذي أحدث خللا في هيكل الاقتصاد الجزائري وجعله عرضة للصدمات والتقلبات الخارجية والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول وتوجه الدول المتقدمة إلى إيجاد مصادر جديدة وبديلة، لذلك سعت الجزائر إلى سياسة تنويع الصادرات خارج المحروقات وذلك بالاعتماد على إجراءات متنوعة تخص الجوانب القانونية و التمويلية الجبائية والجمركية، كما تم استحداث مجموعة من الهيئات المساعدة والمحفزة للصادرات غير النفطية مثل الجمعية الوطنية لترقية الصادرات والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

- يحظى القطاع الزراعي بأهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري نظير مساهمته الكبيرة في الناتج الداخلي الخام، واستيعابه نسبة كبيرة من العمالة، لذلك انتهجت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال مجموعة من السياسات عبر مراحل مختلفة لتطوير القطاع الزراعي.
- بالرغم من ارتفاع الصادرات الزراعية في الفترة الأخيرة نتيجة توظيف جزء مهم من العائدات النفطية في المجال الزراعي، إلا أنها تبقى نسبة ضئيلة مقابل الصادرات غير النفطية الأخرى بحيث بلغت أحسن مستوى لها 4.3 % خلال فترة الدراسة، وعند مقارنتها بإجمالي الصادرات تكون شبه منعدمة، والسبب الرئيسي في ذلك هو الطلب المحلي الكبير على المنتجات الزراعية وضعف الجانب التسويقي والتكنولوجي، ويبرز ذلك بشكل واضح في عجز الميزان التجاري لقطاع الزراعة.

و لقد أوجز الباحث جملة من التوصيات محاولا بذلك معالجة الوضعية الحالية لقطاع التصدير في المجال الزراعي:

- ضرورة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة الزراعية منها قبل الانضمام الى تكتلات وتنظيمات إقليمية ودولية، لأن العالم الآن يشهد وتيرة متسارعة من المنافسة المحتدمة التي ألقت بانعكاسات سلبية وأخرى ايجابية.
- تشجيع البحث في القطاع الفلاحي واستغلال ابتكارات الجامعة جزائرية في تحسين المنتج و تطوير الوسائل، و كذلك تكوين الثروة البشرية العاملة في هذا القطاع.
- التركيز على إيجاد سياسات تسويقية حديثة و فعالة للمنتجات، وتسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بالتصدير، و العمل على تحسين نوعية وصورة المنتجات الزراعية المخصصة لعملية التصدير بحيث تكون مطابقة للمعايير المعمول بها دوليا.
- الاهتمام بتحسين الهياكل اللوجستية الداعمة للتصدير كالموانئ و المناطق الحرة للتصدير والنقل البحري و الجوي والبري للبضائع.
- تكثيف العلاقات الثنائية في الميدان الزراعي وزيادة التجارة البينية في مختلف التكتلات الإقليمية و الدولية.

خامسا: دراسة (قلوح، 2021)، تحت عنوان دور تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1993-2020).

تتضمن أهداف هذه الدراسة معرفة السياسة الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمة هذا الأخير في الانتقال الهيكلي للإنتاج خارج قطاع المحروقات، وبغية الإجابة على أهم التساؤلات اعتمد

الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالموضوع من كافة جوانبه النظرية ووصف متغيرات الدراسة في الجانب التطبيقي، والمنهج الاستقرائي لتحليل النتائج المتوصل إليها أثناء القياس الاقتصادي للظواهر المدروسة.

من خلال ما تناوله الباحث في الدراسة فقد استخلص النتائج التالية:

- محاولة الجزائر تحسين مناخ الأعمال خلال الفترة 1993-2020، ومن أبرز ما قدمت في هذا الشأن المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، حرية الاستثمار والحماية القانونية.
- تسعى السياسة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال إلى تحقيق هدف أساسي هو تنمية الصادرات خارج المحروقات للخروج من التبعية النفطية وبرز ذلك أكثر بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 وقرار تبني سياسة اقتصاد السوق 1990 .
- منح تحفيزات مهمة من خلال قوانين الاستثمار المختلفة في سبيل تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث كانت أكثر تركيزا في مجال الإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى العمل على توفي مناطق صناعية على المستوى الوطني وتسييرها عن طريق وكالة متخصصة، وبالرغم من ذلك تسجل العديد من النقائص في الاستفادة منها بسبب البيروقراطية المصاحبة لذلك.
- تحسين مناخ الاستثمار لم يرتقي إلى تطلعات المستثمرين الأجانب ويتضح ذل ك م ن خلال المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال؛ خاصة فيما تعلق بمؤشري مدركات الفساد والحرية الاقتصادي ة ، إذ أنهما لا يعملان على خلق الثقة لدى المستثمرين لممارسة نشاطاتهم في إطار تنافسية حقيقية، أما مؤشر سهولة الأعمال فهو كذلك لا يشجع على الاستثمار بالرغم من الجهود المبذولة في تحسينه إلا أن انتشار البيروقراطية يثبط ذلك بسبب ضعف التشريعات وترك قوانين الاستثمار المتعاقبة تحت تفسير التنظيم من خلال تعليمات ومناشير ملحقة.
- الأداء الإيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي ممثل في الناتج المحلي الجمالي، المديونية، التضخم وسعر الصرف، تعطي تحفيزا نسبيا لتدفق الاستثمارات الأجنبية وتعزز من ثقة المستثمرين في الحفاظ على أصولهم من تراجع قيمتها.
- فرض السياسة التجارية الجزائرية شرط استثمار الأجانب في عمليات التصدير والاستيراد شراكة محلية بنسبة لا تقل عن 30% وهذا يعمل على تقييد حرية نشاط الشركة.

- دعم المنتجات بالشكل الحالي يضعها ضمن المنتجات الممنوعة من التصدير في القانون الجزائري، غي أن هناك مواد مدعمة يسمح بتصديرها إلا أن هذه الوضعية تتعارض ا ولقوانين في معظم الأسواق الدولية لعدم احترامها قوانين التنافسية الدولية خاصة مع دول WTO .
- تحفيز الصادرات من خلال الإعانات المالية والفنية تمنح تنافسية أكبر في الأسواق الخارجية، غي أنها بقيت معتمدة على تلك الإعانات دون تطويرها لتصبح جاهزة للمنافسة دون مساعدة وبالتالي يجب إعادة النظر في طريقة دعمها وفق برنامج محدد.
- نشأت العديد من آليات تأطير الصادرات وتسيير مساعدتها؛ إلا أنها لا تؤدي دورها في رفع القدرة التصديرية خارج المحروقات لغياب التحليل والإستراتيجية.
- غياب نظام توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاعات محدد ة خارج قطاع المحروقات.
- تركيز الشركات الأجنبية يقع في استثمارات الطاقة بشكل أك بر بالرغم من إمكانية القيام بعمال صناعية في نفس المجال وتوجيهها للتصدير.
- عدم الاستفادة من الميزات النسبية لمقومات الاقتصاد الجزائري في التحول الهيكلي خاصة فيما تعلق بالموارد الأولية والبشرية والتموقع الجغرافي الإقليمي والقاري مع الدول الإفريقية إذ تعتبر سوق واعدة تتناسب والمنتجات الجزائرية.
- برامج التنمية الاقتصادية ساهمت بشكل إيجابي في تشكيل البنى التحتية كقاعدة لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- نقص وغياب الاستثمارات الأجنبية في قطاع النقل الخاص الموجه للتجارة الخارجية كالأسطول البحري والجوي تحت تأثير عدم مرونة التشريعات القانونية.
- عدم الاستفادة من المناطق التجارية الحرة فعليا إذ كان الانضمام إلى المنطقة العربية الحرة دون أثر، ودخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية لم يكن إلا في سنة 2021 مما ضيع عليها فرص عديدة في زيادة الاستثمارات الأجنبية وتنمية الصادرات السلعية حيث كان التوجه في هذا الإطار إلى فتح السوق الجزائرية أمام التحاد الأوروبي من خلال اتفاق الشراكة مما حولها إلى سوق مستهلكة أكثر من مصدرة.
- التوجه إلى الأسواق الدولية المتطورة والمستهلك الأوروبي خاصة في ضل غياب تنافسية المنتجات لم يأت بالنتائج المنتظرة، لكن يمكن ذلك من خلال المنتجات الزراعية الحيوية والعضوية واستغلال المساحات والمواد الطبيعية والميزة النسبية للجزائر في مجال الفلاحة والسياحة وافتكاك جزء من السوق المغاربية باستغلال

الطاقات السياحية من خلال تحسين الخدمات التي ترقى بالمنتج السياحي لاستقطاب المستهلك الأوروبي خاصة.

وفقا للإجراءات الحكومية والسياسات المنتهجة في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وعلى ضوء جملة النتائج المتوصل إليها، اقترح الباحث مجموعة من التوصيات المهمة نذكر منها:

- تثمين المكتسبات المحققة ومن تم الذهاب إلى الإصلاحات المختلفة، و ذلك برسم إستراتيجية طويلة الأجل مبنية على مقومات البلد وخصوصياته وتسطير نموذج اقتصادي خاص بعيد عن سياسة استنساخ أفكار الدول الأجنبية التي لا تتماشى مع واقع الجزائر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي.
- إعادة النظر في القوانين الخاصة بالاستثمار والتصدير بما يتماشى مع تطلعات الشركات الأجنبية الكبرى.
- إثراء قانون المحروقات بمواد تلزم المستثمرين في قطاع المحروقات بضرورة إعادة استثمار أرباحهم في المجال البيتروكيماوي، من أجل تموين السوق الداخلي وتعزيز الصادرات الجزائرية.
- ضرورة التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية في مجالات التكنولوجيا والابتكار، من خلال تحفيز الاستثمار في البحث العلمي والطاقات البشرية.
- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية يتوجب منظومة مالية وضريبية مرنة ومساعدة.
- إعطاء أهمية كبيرة للدبلوماسية الاقتصادية لما لها من دور فعال في ترقية الصادرات والتعريف بمناخ الاستثمار، مع إقامة مناطق صناعية وتجارية حرة.

سادسا: دراسة (طالبي، 2021)، والموسومة بسياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات، تسعى هذه الدراسة إلى التحذير من ظاهرة الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وتقديم الآليات الفعالة لتنمية الصادرات و توسيعها في باقي المجالات من خلال تحرير التجارة الخارجية وسبل جذب المشاريع الأجنبية، ونظرا لطبيعة الموضوع استند الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظواهر نظريا وتحليل تحركات متغيرات الدراسة، كما تم استخدام المنهج الإحصائي لتحليل الظواهر المدروسة كميا.

توصل الباحث إلى جملة من النتائج التي كانت بمثابة إجابة على التساؤلات واختبارا لمدى صحة الفرضيات يمكن إدراجها فيما يلي:

- رغم الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية بهدف ترقية الصادرات، إلا أن العديد من المستثمرين يجهلون الإمكانات الكبيرة التي تحظى بها الجزائر، والفرص الاستثمارية المتنوعة في العديد من القطاعات الاقتصادية.
- إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتشجيع التبادلات التجارية البينية مع الدول العربية، لم تركز على تحسين البنى التحتية، القطاع الصناعي وتطوير الرأس المال البشري الأمر الذي من شأنه أن يعطي ميزة تنافسية أمام اقتصاديات الدول الأجنبية.
- فشلت الإجراءات الحكومية الرامية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بسبب إهمال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي يعتبر القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية، ومن خلال الدراسة نجد أن استثمارات هذه المؤسسات توجهت بشكل كبير ومباشر نحو قطاع البناء والقطاع الخدمي، مع نقص كبير في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة.

وأمام نقص فعالية وقيمة أداء قطاع التصدير خارج المحروقات، أكد الباحث على مجموعة من التوصيات وأهمها:

- ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تكثيف الدعم السياسي و الاقتصادي لها، خاصة التي تمارس نشاط التصدير وذلك عن طريق إزالة العقبات الضريبية والجمركية و البيروقراطية.
- العبرة في تطوير وترقية الصادرات لا يكون في زيادة الصادرات، بقدر ما يكون في الحفاظ على الحصص و التواجد المستمر في الأسواق الدولية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المواصفات العالمية و بالتالي اكتساب الميزة التنافسية.
- صياغة إستراتيجية اقتصادية واضحة وفعالة لتطوير وتنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على تجارب الدول الرائدة التي بلغت نتائج مهمة في مجال ترقية الصادرات.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

اهتم الباحثين الأجانب كثيرا بموضوع الصادرات، وركزوا كثيرا على الاستراتيجيات الرئيسية لترقيتها وأهم السياسات التجارية لتطويرها.

أولا: دراسة (GUERROUI, 1996)، جاءت هذه الأطروحة بعنوان سياسة ترقية الصادرات وآثارها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الدولة الصناعية الجديدة-

وقد تطرقت هذه الدراسة بالتحليل العلمي لدور الصادرات في النمو الاقتصادي، كما ركزت الباحثة في هذه الدراسة أيضا على تأثير الصادرات على التنمية الاقتصادية مركزة على ثلاث جوانب تمثلت في دراسة أثر أو تأثير الصادرات على الدخل والتشغيل، ومن ثم تأثير الصادرات على النمو والتنمية وفي الأخير عالجت تأثير الصادرات على القدرة على الاستيراد، كما قامت الباحثة بتبيان بعض النماذج التي تربط بين الصادرات والتنمية الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فقد قامت الباحثة بدراسة سبعة عشرة (17) من الدول الصناعية الحديثة تمثلت في :الأرجنتين، كوريا، سنغافورة، هونغ كونج، البيرو، الشيلي، المكسيك، الفلبين، الأروغواي، كولومبيا، الإكوادور، البرازيل، تايلاند، تركيا، المغرب، الباراغواي والباكستان.

وقد توصلت الباحثة في ختام رسالتها إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها :أن الدول التي قامت بتطبيق سياسة إحلال الواردات وتبني سياسة ترقية الصادرات حققت أحسن أداء سواء فيما تعل بالنمو الاقتصادي أو التشغيل، كما توصلت أيضا إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة في الدول النامية سمحت بتطوير صادرات الدول الصناعية الجديدة، وذلك إما عن طريق الفروع الصناعية لهذه الشركات في الدول الصناعية الحديثة أو عن طريق التعاقد من الباطن مع هذه الشركات بالنسبة لهذه الدول.

ثانيا: دراسة (Mukherji & Pandey, 2014)، تحت عنوان The relationship Between theGrowth of Exports and Growth of Gross Domestic Product of India.

تطرقت هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية التالية :هل يؤدي النمو الاقتصادي إلى تعزيز صادرات أي دولة، أو هل الصادرات تؤدي إلى نمو أعلى؟ وحاولت هذه الورقة البحثية الإجابة على هذه الإشكالية لإسقاط على حالة الهند، وذلك من خلال إتباع ثلاث خطوات هي، إجراء تحليل (VAR)، متبوعا باختبار السببية (Granger)، ثم دالة الاستجابة الدفعية .وتمت هذه الورقة البحثية من خلال اخذ بيانات سنوية من 1969 إلى 2012.

وقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

- نمو الصادرات يعتمد بشكل ايجابي على نمو إجمالي الناتج المحلي وليس العكس وهذا على حسب اختبار (Granger) للسببية، أي أن نمو إجمالي الناتج المحلي هو الذي يسبب نمو الصادرات في الهند . وأظهرت دوال نبض الاستجابة أن هناك استجابات أعلى للتصدير من خلال الصدمات الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي.لذا نجد بالإجماع أن الهند تدعم نظرية الصادرات التي يقودها النمو.

- وما لم تتناوله هذه الورقة البحثية هو تحديد طبيعة العلاقة بين الصادرات وإجمالي الناتج المحلي على المدى البعيد من خلال اختبارات التكامل المشترك وهو ما تناولناه نحن في بحثنا.

ثالثا: دراسة (**WANG**, **CHEN**, **Huafeng**, **& Shengxiao**, **2017**)، و المعنونة بتأثير برامج ترقية الصادرات على أداء التصدير: أدلة من الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم في قطاع التصنيع (EFFECT OF EXPORT PROMOTION PROGRAMS ON EXPORT PERFORMANCE: EVIDENCE FROM MANUFACTURING SMEs).

يسعى الباحثون من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة كيف يمكن لمشاركة الشركة في برنامج الحكومة لترقية الصادرات أن تؤدي إلى أداء تصديري أفضل، ولأجل ذلك تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لغرض مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث، والمنهج التجريبي لقياس أثر ترويج الصادرات الحكومية على أداء التصدير.

و أظهر نتائج الدراسة مجموعة من النقاط المهمة و التي تتمثل في:

- قدرات التسويق تتأثر مباشرة ببرامج الحكومة لترويج الصادرات.
- تؤكد النتائج أيضا على الدور الفعل الذي تلعبه الحكومة من خلال برامج ترويج الصادرات في تعزيز وترقية أداء قطاع التصدير.

كما قدمت الدراسة إرشادات مهمة للمديرين أبرزها:

- يجب على صناع السياسات أن يطوروا من برامج الحكومة لترويج الصادرات مع التركيز على هدف محدد بدلا من التشتت بين الأهداف المتفرقة.
- ضرورة وضع رؤية جديدة واضحة وشاملة حول كيفية استغلال مشاريع التصدير لمنتجات التوريد المتوافقة مع البيئة.
- العمل على توسيع نطاق التفكير الحالي بشأن التصدير من خلال الاعتراف بأن أنواع مختلفة من منتجات التوريد المتوافقة مع البيئة تؤثر على التصدير.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للعناقيد الصناعية ومناقشة الأدبيات التجريبية

من خلال عملية البحث في الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع العناقيد الصناعية، وجدنا أن هذا الموضوع مستجد و حديث بحيث لا توجد دراسات قديمة مؤسسة لهدا الفرع المهم للاقتصاد الصناعي، كما سنناقش في هذا المبحث الأدبيات السابقة التي تم انتقاؤها ومعرفة أهم مميزات الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة للعناقيد الصناعية

سنورد فيما يلي أهم الدراسات السابقة الخاصة بالعناقيد الصناعية في البيئة العربية والوطنية وكذلك في البيئة الأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات الوطنية و العربية

يمثل موضوع العناقيد الصناعية محورا هاما للباحثين الاقتصاديين في الجزائر والوطن العربي باعتبارها إستراتيجية مهمة لتطوير القطاع الصناعي وزيادة تنافسيته، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الدراسات.

أولا: دراسة (قوفي، 2017)، الموسومة بالتجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة لبعض تجارب البلدان النامية).

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مجموعة من المقومات التي تبرز أهمية إنشاء تجمعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، وذلك في إطار إستراتيجية العناقيد الصناعية، واعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على المنهج الوصفي التحليلي لشرح الظواهر وتحليل العلاقات بينها، وتناولت الدراسة العناقيد الصناعية ودورها في دعم تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت إلى عدة استنتاجات رئيسية أهمها:

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما بنقص الأصول الثابتة وصغر الحجم، مما يسهل على المستثمرين الدخول إلى هذا القطاع أو الخروج منه إذا تبين أنه غير مربح.
- تشكل التكتلات والتحالفات فرصة لتطور وتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما تمثل في الوقت ذاته تحديا كبيرا للمنتجين الحديين من أجل البقاء في السوق.

- العناقيد المكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتميز بأداء أفضل خاصة في مجال المبيعات، ولديها قدرة أكبر على الوصول إلى أسواق أبعد مقارنة بالمؤسسات ذات الحجم المماثل التي تعمل خارج العنقود وفي نفس الصناعات والمواقع.
- أظهرت الدراسة أن معدل الابتكار للمؤسسات التي تعمل داخل العناقيد الصناعية يزيد بمقدار ثماني مرات مقارنة مع المؤسسات غير العنقودية، وذلك بفضل سرعة انتشار المعرفة وتوافر مخرجات بحوث المعاهد والمؤسسات التعليمية المتخصصة ضمن إطار العنقود.
- أسهمت وجود العناقيد الصناعية الناجحة في الوطن العربي بشكل كبير في تعزيز القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل.

ثانيا: دراسة(الطيبي، 2020)، الموسومة بالعناقيد الصناعية الإستراتيجية البديلة ودورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة– حالة الجزائر—

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من البرامج والسياسات التي تسهم في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التصديرية، وذلك في إطار إستراتيجية العناقيد الصناعية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لشرح الجوانب النظرية وتحليل مختلف أبعاد الموضوع، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي الذي يعنى بتحليل التقارير والبيانات لتتبع العلاقة بين متغيرات الدراسة. تناولت الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القدرات التصديرية للجزائر، كما استعرضت بعض ملامح العناقيد الصناعية في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسية، أهمها:

- النمو الملحوظ للمؤسسات العاملة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات، مقابل ضعف كبير في نمو المؤسسات الناشطة في الصناعات التحويلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بالواردات، مما قد يؤثر سلبا على تنافسية الاقتصاد الوطني في الوصول إلى الأسواق الدولية.
- ضرورة تبني إستراتيجية العناقيد الصناعية لزيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية من خلال برامج محفزة.
- لتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب توفير منظومة تشريعية وقانونية متكاملة، فضلا عن تحسين تقنيات الإنتاج لتلبية احتياجات الأسواق العالمية.

ثالثا: دراسة (بلقاسم، 2008)، تحت عنوان العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العناقيد الصناعية في معالجة النقص الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة من حيث التعاون والتنسيق بينها في مراحل الإنتاج أو التسويق وغيرها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استعرضت دور الحكومة في تنظيم العناقيد الصناعية بشكل يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزة تنافسية وقوة تصديرية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، منها:

- المشكلة الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تكمن في صغر حجمها فقط بل في غياب التنسيق والتكامل بينها وعزلها عن المحيط العلمي والتكنولوجي، ومن هنا تبرز أهمية العناقيد الصناعية كإستراتيجية فعالة للتغلب على هذه الصعوبات والمشاكل.
- تساهم العناقيد الصناعية في تعزيز العلاقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين بيئتها الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها.
- تعتبر أبرز مشاكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي تفككها وعزلتها عن النسيج الصناعي والمحيط العلمي، مما يحد من قدرتها على النمو والمنافسة.

رابعا: دراسة (بوراس، 2020)، تحت عنوان مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

سعت الباحثة من خلال دراستها إلى تحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الأقطاب التكنولوجية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعطيات والبيانات المتعلقة بالموضوع، إلى جانب المنهج المقارن الذي يتضمن دراسة مقارنة بين أقطاب مجموعة من الدول. وقد ركزت الدراسة على استعراض المفاهيم المتعلقة بالمجمعات الصناعية والعناقيد الصناعية، بالإضافة إلى تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر مع تسليط الضوء على الأقطاب التكنولوجية في الجزائر وتونس والمغرب.

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسية، أبرزها:

- **البنية التحتية وجودة الخدمات:** تعد من العوامل الأساسية التي تساهم في نجاح الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى الرغم من أهمية التكنولوجيا إلا أنه يمكن الحصول عليها خارج القطب التكنولوجي.
- **الابتكار:** يعتبر عنصرا محوريا في تعزيز تنافسية المؤسسات وخلق الثروة، كما يُعد محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية، لذا تولي الحكومات اهتماما متزايدا بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير.
- **انخفاض جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر:** يعود إلى غياب الديناميكية الاقتصادية والتركيز المفرط على قطاع المحروقات، مما يؤدي إلى إهمال باقي القطاعات الاقتصادية.
- **نجاح الأقطاب التكنولوجية:** يتطلب توفر بنية حضرية مجهزة بهياكل أساسية متكاملة مثل شبكات الطرق والمطارات ووسائل الاتصال، بالإضافة إلى وجود نظام مصرفي قوي يوفر الأدوات المالية اللازمة التي تعد محركا أساسيا لبيئة الأعمال.

تشير هذه الاستنتاجات إلى أهمية التنوع الاقتصادي وتحفيز الابتكار كاستراتيجيات أساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية المستدامة.

خامسا: دراسة (غربي، 2021)، بعنوان العناقيد الصناعية ودورها في خلق القيمة المشتركة في بيئة منظمات الأعمال بالجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصيدلانية–

حاول الباحث من خلالها التعريف بإستراتجية العناقيد الصناعية وتوضيح ماهية خلق القيمة المشتركة اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي وتحديد العلاقة المتوقعة بينهما الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على الأقطاب التكنولوجية، مما تطلب استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض و تحليل المعطيات و البيانات الخاصة بالموضوع كما تم الاعتماد على المنهج المقارن من خلال إجراء دراسة مقارنة بين أقطاب مجموعة من الدول، ولقد اهتمت هذه الدراسة بالاستعراض المفاهيمي للمجمعات الصناعية والعناقيد الصناعية وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى أهم الأقطاب التكنولوجية بالجزائر وتونس والمغرب.

و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعمل إستراتيجية العناقيد الصناعية على زيادة إنتاجية وتنافسية المؤسسات على المستوى الجزئي، كما أنها تساهم في الرفع من النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي.

- تقوم إستراتيجية العناقيد الصناعية على أبعاد مختلفة (التخصص، التركيز الجغرافي، التعاون، المنافسة، الابتكار)، و ينتج عن ذلك تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تقوم مقاربة القيمة المشتركة على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد و المؤسسات و الحكومات بشكل متوازن.
- تشكل الوحدات الاقتصادية الصيدلانية التي تم دراستها في العاصمة وقسنطينة والطارف عنقود صناعي بجميع أبعاده الرئيسية (التخصص، التركيز الجغرافي، التعاون، المنافسة، الابتكار).
- توجد علاقة قوية بين مختلف أبعاد العناقيد الصناعية والقيمة الاقتصادية لدى الوحدات الصيدلانية محل الدراسة.
- ترتبط العناقيد الصناعية و القيمة الاجتماعية بعلاقة متوسطة لدى الوحدات الصيدلانية محل الدراسة.
- توصلت الدراسة القياسية إلى أن لأبعاد الابتكار و المنافسة والتعاون، تأثيرا متوسطا على متغير القيمة المشتركة لدى الوحدات التي تمت دراستها.
- أظهرت الدراسة القياسية غياب الدلالة الإحصائية للعلاقة بين أبعاد التخصص والتركيز الجغرافي على القيمة المشتركة.
- التجمعات العنقودية الصناعية و القيمة المشتركة تشكلان فرصة للرفع من أداء المؤسسات الصيدلانية وتنافسيتها مما يضمن تجسيد أهداف اقتصادية و اجتماعية مشتركة.

من خلال النتائج النظرية و التجريبية التي تم التوصل إليها قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها:

- الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها النواة الأساسية لتكوين العناقيد الصناعية و المحرك الرئيسي للعجلة الاقتصادية.
- يجب على المؤسسات الصيدلانية الاستفادة من تواجدها في إطار جغرافي يجمعها مع المؤسسات الأخرى و مراكز البحث و التطوير و المؤسسات الجامعية، من أجل تحقيق قيمة اجتماعية و اقتصادية.
- تمارس المؤسسات الصيدلانية نشاط إنتاجي واحد وتتوفر على إمكانيات و موارد كبيرة، و هو ما أكسبها ميزة تنافسية تساهم في تحقيق القيمة المشتركة.
- يجب على المؤسسات الصيدلانية الاهتمام بالابتكار و تنويع التحالفات مع المؤسسات الأخرى لتطوير منتجاتها و تحقيق قيمة مشتركة.

سادسا: دراسة (حليمي و بوعشة، 2018)، تحت عنوان العناقيد الصناعية توجه إستراتيجي للتنويع الاقتصادي –المملكة العربية السعودية – أنموذجا .

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أهمية التوجه الاستراتيجي نحو التنويع المستدام الذي تبنته المملكة العربية السعودية من خلال إستراتيجيتها المتعلقة بالعناقيد الصناعية، بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل. وقد اعتمدت المملكة على إقامة روابط ديناميكية بين مختلف مكونات سلسلة القيمة عبر إنشاء العناقيد الصناعية التي تساهم في دعم هذا التوجه. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والعناقيد الصناعية، ولتقييم واقع هذه العناقيد في المملكة خلال الفترة من 2010 إلى 2015 ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال بناء العديد من المدن الصناعية والتجمعات العنقودية التي توفر البنية التحتية اللازمة للصناعة.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- تحقيق التنافسية العالمية من خلال العناقيد الصناعية يتم عبر إقامة علاقات تكاملية بين الصناعات، سواء بشكل أفقي أو رأسي، مما يسهم في زيادة القيمة المضافة على المستوى الاقتصادي.
- نجاح إستراتيجية العناقيد الصناعية في تحقيق التنويع المستدام يعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي.
- الصناعات الموجودة في المدن والتجمعات الصناعية بالمملكة تعد أكثر قدرة على النجاح مقارنة بتلك الموجودة خارج هذه المناطق.
- المملكة تسعى إلى تطوير معايير بيئية تتماشى مع المعايير الدولية في المدن الصناعية، بهدف جعلها بيئات معيشية مستدامة عبر تحسين النظام البيئي.
- تم اعتماد سياسة توطين الصناعة في المدن الصناعية السعودية، مما يعد خيارا استراتيجيا لتنويع الدخل، من خلال توفير الأراضي الصناعية المطورة والمصانع الجاهزة والحاضنات الصناعية.
- كانت للعناقيد الصناعية في المملكة دور مهم في زيادة معدل نمو الصناعات التحويلية بمعدل 8% خلال خمس سنوات، بالإضافة إلى المساهمة في تقليص معدلات البطالة وزيادة حجم الصادرات الصناعية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

لقد كان الباحثين الاقتصاديين الأجانب السباقين لدراسة موضوع العناقيد الصناعية و مدى دورها في التنمية الاقتصادية، وفيما بعض هاته الدراسات التي تم جمعها للاستفادة منها في دراستنا.

أولا: دراسة (Zhang, 2012)، تحت عنوان: The Research on Influence of Industrial Cluster on Regional Economic Development.

حيث قدمت هذه الدراسة مناقشة مهمة لتطوير العناقيد الصناعية في الصين و انعكاساتها على الاقتصاد الإقليمي من ناحية تحسين القدرة التنافسية للمنطقة و ذهب الباحث إلى أن تطوير العناقيد الصناعية يعتمد على ثلاث تصورات أساسية: منظور العولمة ومنظور الابتكار التكنولوجي ومنظور التنمية الإقليمية، واستندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق للمفاهيم الأساسية للعناقيد الصناعية ثم تحليل تطور التجمعات الصناعية في الصين ثم تحليل أثر التجمعات الصناعية على التنمية الاقتصادية الإقليمية.

كما اقترح الباحث بعض النصائح لتعزيز تنمية العناقيد الصناعية أهمها:

- اختيار المنطقة التي لديها قوة اقتصادية وأسس اجتماعية وقدرة تنافسية دولية للمجموعات الصناعية وذلك من خلال تشجيع الصناعات الرائدة وتطوير السياسات التفضيلية الصناعية وتعزيز التدفق المعرفي والتكنولوجي و عوامل الإنتاج الأخرى داخل العنقود.
- تعزيز البيئة العنقودية لبناء التنمية عن طريق توفير بيئة السوق المناسبة، تطوير الخدمات الاستشارية ووكالات الخدمات الوسيطة ومراكز خدمات الأعمال و نظام التعليم و التدريب، العمل على خلق بيئة جماعية للابتكار فضلا عن إنشاء علاقات تعاون طويلة الأمد بين المؤسسات المشكلة للعنقود.
- مذكرة لتعزيز العناقيد الصناعية بين المناطق بحيث يجب أن يعتمد تطوير التجمعات العنقودية على الظروف والخصائص الصناعية الإقليمية والتركيز على المناطق الصناعية الإقليمية لتحسين القدرة التنافسية الإقليمية، كما ينبغي تعزيز تعاون الشركات مع الجامعات ومعاهد البحوث والمنظمات الاجتماعية وخلق بيئة ملائمة لمثل هذا التعاون.
- الاهتمام بتعزيز إستراتيجية الأعمال الدولية للعنقود: الأعمال الدولية هي مختلف الأنشطة الإنتاج والتسويق التي تتراوح من دولة لأخرى ويسعى العنقود إلى تكوين ميزة تنافسية للمجموعة من خلال تدريب المؤسسات على الوعي التجاري الدولي والمشاركة في التقسيم الدولي للعمل.

ثانيا: دراسة (Driffild & De Propris, 2006)، تحت عنوان The importance of clusters for spillovers from foreign direct investment and technology sourcing.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تطوير العناقيد والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من خلال اختبار التأثيرات العنقودية في تحديد إنتاجية الاستثمار الأجنبية المباشر، واستند الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والعناقيد الصناعية، والمنهج الإحصائي لقياس مدى تأثير وارتباط المتغيرات ببعضها البعض.

أفضت الدراسة إلى الوصول للنتائج التالية:

- تستفيد الشركات المحلية في التجمعات بشكل كبير على عكس تلك التي تمارس نشاطاتها خارج التجمع.
- هناك نمو ضئيل جدا في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج الخارجية في الشركات الأجنبية التابعة، ويعود ذلك إلى كون التكنولوجيا الحديثة متركزة في رأس المال الاستثماري الداخلي.
- تؤدي استثمار الشركات البريطانية على مستوى الصناعة المحلية إلى توليد نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الأجنبية، ولكن عندما تقع الشركات متعددة الجنسيات في مجموعات أو بالقرب منها.
- التجمعات العنقودية هي مواقع جذابة للشركات متعددة الجنسيات، والتكنولوجيا المتولدة داخل هذه التجمعات يتم نقلها.
- الشركات التي تعمل داخل التجمع العنقودي تحقق كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقتهم.
- تعاني الشركات في العنقود من المنافسة المتزايدة التي يولدها الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد، ولكن أي تراجع في الإنتاجية يتم تعويضها من خلال مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يمكن أن تكون العناقيد المتولدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر هشة وكثيرا ما أثبتت أنها غير قادرة على توفير تنمية محلية مستدامة وذلك لأن الاستخدام المفرط للرأس المال الدولي يكون تصرف غير صائب .

ثالثا: دراسة (ÇETİN, 2012)، تحت عنوان: EXPORTS AND CLUSTERS:A SPATIAL ECONOMETRIC ANALYSIS ON ANKARA AND ISTANBUL OIZs.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التجمعات الصناعية في تركيا في تعزيز عملية التصدير، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي محاولا توضيح السياسة الصناعية لتركيا و عرض مختلف المنشآت الصناعية المعتمدة على

التواصل المكاني، كما تطرق أيضا إلى عملية التصدير في تركيا و توزيعها حسب المحافظات، واستند كذلك إلى المنهج القياسي للوصول إلى نتائج عملية لمدى تأثير التكتلات الصناعية على التصدير في محافظتي أنقرة واسطنبول.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- في نظرية النمو تصبح المعرفة متغيرا مهما بالنسبة للمنظرين والسياسيين الذي يسعون لتحقيق التنمية المستدامة.
- انتشار المعرفة تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي بحيث تستفيد الشركة من الشركات الأخرى التي تتراكم حولها المعرفة على الرغم من أن الاقتصاديين يؤكدون أن نقل المعرفة ليست واضحة.
- خلال التحليل القياسي تم إثبات آثار غير مباشرة للمعرفة في المناطق الصناعية من خلال أربعة متغيرات مهمة لكل من أنقرة واسطنبول وهي: حجم الشركة، استخدام الكمبيوتر في الإنتاج والتصميم والبحث والقرب التنظيمي ومعرفة اللغة الأجنبية للمسؤول.

مكنت النتائج المتوصل إليها من اقتراح التوصيات التالية:

- على واضعي السياسات الاقتصادية في تركيا تشجيع الشركات على توظيف المزيد من اليد العاملة وزيادة قدراتها مع الاهتمام بالبحث والتطوير وبرامج دعم الابتكار والتطبيقات الصناعية.
- توفير البيئة الملائمة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التواصل مع عالمها الخارجي.
- فتح دورات لغة مجانية أو منخفضة التكلفة لأعضاء المنظمات الصناعية وذلك لاحتمالية المشاركة في التصدير أو التفاعل مع الشركات الأجنبية.
- العمل على تطوير مهارات العمالة في المناطق الصناعية مما يعطي ميزة قوية للتصدير وبالتالي تحسين تنافسية المؤسسات.

رابعا: دراسة (Sosnovskikh, 2017)، تحت عنوان: Industrial clusters in Russia: The development of special economic zones and industrial parks.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالتجربة الروسية في تطوير سياسة التجمعات العنقودية و ذلك من خلال دراسة و تحليل المجمعات الصناعية و المناطق الاقتصادية الخاصة على مدى 15 سنة من تاريخ استخدام هذه

الإستراتيجية، و لجأت الحكومات إلى هذه النماذج لتطوير وزيادة الصادرات وزيادة القدرة التشغيلية لليد العاملة وتبادل المعارف والتكنولوجيا، وترتكز مفهوم التكتل الصناعي على تعزيز التنافسية وزيادة الروابط مع الموردين مع استغلال التقارب الجغرافي والسياسات الحكومية في تشجيع الابتكار وتحسين الإنتاجية داخل العنقود، ولقد بينت هذه الدراسة دعم الحكومة الروسية لإستراتيجية العناقيد الصناعية بتدخلها المباشر في النشاطات التجارية وتشجيع روح التنافسية والتعاون في نفس الوقت بين المؤسسات المكونة لهذا الكيان الاقتصادي، واستعان الباحث بالمنهج الوصفي الذي يتناسب مع موضوع الدراسة و المنهج التحليلي الذي ساعده في تحليل البيانات التي تم جمعها من المواقع الرسمية الحكومية في روسيا، كما تم إجراء مقابلات مع مدراء خمس مناطق اقتصادية خاصة وممثلين اثنين عن جمعية الحدائق الصناعية وثلاثة مستأجرين في هذه المناطق الاقتصادية الخاصة

من خلال الدراسة التحليلية المعمقة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- لازالت هذه المناطق الصناعية غير ناضجة وتعرف صعوبات كبيرة، الأمر الذي عقد من مهمة الحكومات الإقليمية في استقطاب المستثمرين لتطوير هاته المناطق.
- إن تطوير إستراتيجية العناقيد الصناعية في روسيا يتطلب تدخلا من الحكومة الفدرالية عن طريق تهيئة البنية التحتية و التطبيق الفعال للقوانين واللوائح والتي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي وتحفيز حركية النشاط الاقتصادي.
- من أجل زيادة القدرة على الابتكار وتحسين التنافسية في هاته المناطق يجب على صناع القرار وواضعي السياسات إنشاء مناطق لها روابط عنقودية.
- ضرورة ترتيب الأولويات في اختيار الموقع المناسب للتجمعات العنقودية بحيث يجب التركيز على خفض التكلفة و تحسين الأداء وزيادة الربحية بدلا من التركيز على اختيار المناطق التي تعاني من صعوبات اقتصادية.
- التحالفات الإستراتيجية بين المؤسسات المكونة للعنقود يجب أن تبنى على أساس المنافسة والتعاون وتقاسم الموارد.
- تستطيع العناقيد الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة أن تطور من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والتي تستجيب لمتطلبات السوق.

خامسا: دراسة (**Yamawaki, 2022**)، والمسومة ب: Hideki Yamawaki, The Evolution and Structure of Industrial Clusters in Japan.

تسعى هذه الدراسة إلى التوصل لإجابة واضحة للتساؤلات المطروحة وهي: ما هي أسباب ظهور التجمعات الصناعية العنقودية في اليابان، وما الفائدة من انضمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، لذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لعرض مختلف المقاربات النظرية، والمنهج التحليلي التعمق في مناقشة الموضوع من خلال مراجعة 14 تجمع عنقودي و الذي يشمل مجالات متعددة من الصناعات و الأقاليم في اليابان.

وفي ختام الدراسة توصل الباحث الى مجموعة من النتائج:

- تشكل العناقيد الصناعية في اليابان يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها: العوامل التاريخية، توفر الدولة على عدد كبير من المؤسسات المصنعة و الصناعات الداعمة لها، بحيث ترتبط ببعضها من الناحية الجغرافية.
- تمنح العناقيد الصناعية مزايا مختلفة من خلال دعم الموردين المتخصصين و تنظيم هيكل السوق، وتشجع كذلك الروابط بين المؤسسات وتسهل عملية نقل المعارف و التكنولوجيا بينها.
- بالرغم من العوامل التاريخية المختلفة، إلا أن خصوصية توطين الصناعة في اليابان يتوافق مع الخبرات والتجارب في الولايات المتحدة الأمريكية.
- تشجع الحكومة اليابانية التكتلات المحلية من خلال التعاقد من الباطن، وتعزز أيضا بين الروابط المؤسسات المصنعة و الموردين.
- باشرت الحكومة اليابانية بشكل كبير بإنشاء مراكز البحث والتطوير ومؤسسات عديدة أهمها الجمعيات التجارية و إتحاد تجار الجملة بالإضافة إلى العديد من الفاعلين في العملية الصناعية.
- تواجد المؤسسات الصغيرة ضمن وعاء صناعي أكسبها فوائد كبيرة وهي التخصص وسهولة التوريد وتبادل التكنولوجيا والاستفادة من الدعم الحكومي الموجه للعنقود الصناعي.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ومميزات الدراسة الحالية

من خلال عرض الدراسات السابقة وتحليلها تعرفنا على بعض مواطن التوافق والاختلاف مع الدراسة الحالية، وكذلك تبين لنا أهم مميزات هذه الدراسة .

الفرع الأول: أوجه التشابه و الاختلاف مع الدراسة الحالية

من خلال البحث في موضوع دراستنا في البيئة العربية وكذلك الأجنبية و تحليل أهم الدراسات السابقة التي انتقيناها، تبين لنا بعض مواطن التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية والتي سوف نناقشها كما يلي:

1- المنهجية المستخدمة

افتقدت أغلب الدراسات السابقة الخاصة بالعناقيد الصناعية إلى التحليل القياسي والكمي باستثناء دراسة كل من "غربي عادل" ودراسة "DILEK CETIN"، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات فقد تم الاعتماد في مجمل دراساتهما السابقة على المنهج القياسي.

2- عينة الدراسة

تطرقت معظم الدراسات السابقة و خاصة العربية منها في تحليلها و دراستها القياسية إلى دولة الجزائر، بينما لم تتفق الدراسة الحالية مع أي دراسة سابقة حول الدولتين محل دراستنا مع بعض (الجزائر والسعودية)، تناولت الدراسات السابقة بيئات ومناطق مختلفة من العالم كتركيا و روسيا و العراق و نيجيريا وتكتل دول شرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA) ومنظمة البريكس والدول المغاربية.

3- الإطار الزمني للدراسة

امتدت فترة الدراسة زمنيا من عام 2007 إلى غاية عام 2022 مما جعلها تتشابه إلى حد ما من حيث طول الفترة الزمنية مع دراسة.

الفرع الثاني: مميزات الدراسة الحالية

عند مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسة تميزت في عديد النقاط نوجزها فيما يلي:

1- من حيث هدف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة تأثير إستراتيجية العناقيد الصناعية في جذب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات في الأجلين الطويل و القصير في بلدين مختلفين و إجراء مقارنة النتائج القياسية بينهما. كما انفردت هذه الدراسة في كونها استهدفت مؤشرات العناقيد الصناعية في الجزائر والسعودية، وعملت على الإجابة على التساؤل التالي: هل تؤدي العناقيد الصناعية إلى المساهمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تنمية الصادرات؟

2- من حيث منهجية الدراسة

تميزت الدراسة الحالية في المنهج المتبع عند الدراسة القياسية بحيث استخدمنا التحليل القياسي بأسلوب مقارن، من أجل معرفة مدى تطابق النظرية الاقتصادية مع نتائج الدراسة القياسية في بلدين مختلفين.

3- من حيث أداة الدراسة

عمدت بعض الدراسات السابقة إلى تقديم العناقيد الصناعية المتواجدة في بعض الاقتصاديات الكبرى كالصين وروسيا وأوروبا وبعض الدول العربية ومنها الجزائر كتجارب رائدة، كذلك الأمر فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر و ترقية الصادرات فقد اعتمدت بعض الدراسات السابقة إلى الإشارة إلى تجارب بعض الدول، وذلك من خلال تحليل البرامج والاستراتيجيات والخطوات المتبعة، أما بعض الدراسات فقد اعتمدت دراسة الحالة كأداة بحثية اعتمدت فيها على جمع المعلومات المالية والحوار مع المسيرين بهدف إضفاء مصداقية على النتائج المتوصل إليها، وبعض الدراسات اعتمدت على تحليل البيانات والإحصائيات الخاصة بالدول، وعدد محدود من الدراسات اعتمد على الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات ومعالجتها ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS، أما دراستنا فاعتمدت على دراسة قياسية مقارنة للاقتصاد الجزائري و الاقتصاد السعودي، وباستعمال قواعد البيانات الدولية من أجل جمع المعلومات والبيانات.

4- من حيث مجتمع الدراسة

تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات الأخرى التي اختارت مؤسسات صناعية مختلفة، ودراسات أخرى كان مجتمع الدراسة لها عبارة على بعض العناقيد الصناعية المتواجدة في أوروبا والصين وروسيا وبعض تجارب الدول

العربية كالأردن وفلسطين والسعودية، أما الدراسة الحالية فقد استهدفت حالة العناقيد الصناعية بصفة عامة لكل من الجزائر و السعودية.

5- من حيث بيئة الدراسة

تنوعت بيئة الدراسات السابقة فمنها من اختلف مع الدراسة الحالية كون البيئة المستهدفة هي بيئات أجنبية وعربية مختلفة كروسيا والصين والسعودية، وأخرى تتفق مع بيئة الدراسة الحالية كون البيئة المستهدفة هي البيئة الجزائرية.

6- من حيث متغيرات الدراسة

فيما يخص الدراسات السابقة ومن خلال بحثنا لم نتمكن من الحصول على دراسة سابقة ربطت بين جميع متغيرات موضوع الدراسة، وكانت بعض الدراسات الأخرى قد درست العلاقة العناقيد الصناعية بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبعض الدراسات ربطت بين مقاربة العناقيد الصناعية وتحسين القدرة التنافسية، في حين الدراسة الحالية تطرقت إلى تأثير العناقيد في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وفي تنمية القدرة التصديرية وترقيتها.

كما تميزت الدراسة الحالية على الدراسات السابقة فيما يراه الباحث فيما يلي:

- عالجت موضوع جديد من المواضيع المعاصرة وهو إستراتيجية العناقيد الصناعية.
- سلطت الضوء على آليات قياس الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.
- تعتبر الدراسة الأولى العربية التي درست وحللت العلاقة بين متغيرات الدراسة الثلاث.
- المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكبرى المحققة من خلال الاستثمار في هذا النوع من النسيج الصناعي من ما يجعله أرضية خصبة لدراسة هاته العلاقة.
- التوجه الجديد لصناع القرار في الجزائر يدفع بالاستثمار في العناقيد الصناعية من أجل العمل على تخفيض فاتورة الاستيراد و ترقية الصادرات.

الفرع الثالث: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

عرض الدراسات السابقة ساعد الباحث في الوصول إلى رؤية شاملة حول موضوع الدراسة، وكان له دور أساسي في الإحاطة بالجانب النظري والتطبيقي للأطروحة، وتبرز الفوائد التي تم استخلاصها من هذه الدراسات في العناصر التالية:

- إثراء الجانب النظري: ساهمت الدراسات السابقة في فهم معنى العناقيد الصناعية، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وطرق ترقية الصادرات وذلك من خلال تقديم مجموعة من الرؤى المعمقة، وخاصة عبر عرض تجارب بعض الدول الناجحة.
- استيعاب أفكار ونظريات متنوعة: منحت الدراسات السابقة مجموعة من الأفكار والآراء المختلفة والمساعدة على فهم جوانب الموضوع. المختلفة
- تحديد المتغيرات: الدراسات السابقة أسهمت في تحديد أبعاد المتغيرات وأنواعها، مما ساهم بشكل كبير في بناء نموذج الدراسة.
- صياغة الإشكالية والفرضيات: الدراسات السابقة كان لها دورا كبيرا في الوصول بشكل دقيق إلى الصياغة الأساسية للإشكالية والفرضيات ، مع إعطاء تصور أولي لنموذج الدراسة.
- الوصول إلى مختلف المراجع والمصادر: هذه الدراسات ساعدت الباحث في الحصول على مراجع ومصادر متنوعة، وذلك ما عزز من عمق الدراسة.
- اختيار أدوات التحليل: ساهمت الدراسات السابقة في اختيار أدوات التحليل الإحصائي والنماذج المستخدمة والبرامج المناسبة في جمع وتحليل البيانات، وبالتالي اختيار الأسلوب المناسب لهذه الدراسة.
- الدراسات الجزائرية ذات صلة: كان للدراسات الجزائرية التي تناولت متغير مشترك مع الدراسة الحالية علاقة قوية بهذا البحث، حيث دفعت الباحث إلى القيام بدراسة تبحث في العلاقة بين هذه المتغيرات.

خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل المتعلق بالدراسات السابقة حول العناقيد الصناعية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وترقية الصادرات، يمكن القول إن هذه الدراسات قد قدمت رؤى قيمة وأساسية لفهم العلاقة المعقدة بين هذه المتغيرات. لقد تناولت العديد من الدراسات مختلف جوانب العناقيد الصناعية وأثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تطرقت إلى سبل تعزيز الصادرات من خلال هذه العناقيد، سواء في السياقات العالمية أو الإقليمية أو المحلية. ولقد تباينت الدراسات السابقة التي تم عرضها في هذا الفصل من حيث تناولها لأحد متغيرات الدراسة أو كليهما، وكذلك تنوعت فيما يتعلق ببيئة الدراسة، حيث شملت بيئات أجنبية، عربية، ومحلية، كما اختلفت الأساليب المتبعة، والأهداف التي سعت لتحقيقها، والنتائج التي توصلت إليها.

وبعد استعراض وتحليل هذه الدراسات ومقارنة أهدافها ونتائجها بالدراسة الحالية، يتضح جليا قيمة هذه الدراسات وأهميتها الكبيرة، حيث قدمت خارطة طريق تم من خلالها بناء الإطار القياسي للدراسة وضبط أبعاد المتغيرات، بالإضافة إلى وضع تصور مبدئي لنموذج الدراسة. كما ساعدته في تحديد المجتمع والعينة المستهدفة واختيار الأدوات والأساليب المناسبة وتحديد البرامج اللازمة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية، وهو ما سيتضح بشكل أكثر تفصيلا في الفصل التالي.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لدور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ترقية الصادرات في الجزائر (2007-2022)

تمهيد

تقول النظرية الاقتصادية بأن تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشر وتطور الصادرات ترتبط بالعديد من الاستراتيجيات الصناعية التي تنتهجها الدولة وأبرزها التجمعات العنقودية، كما أثبتت مختلف الدراسات التجريبية على وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بإستراتيجية العناقيد ومدى تطورها ولقد تباينت هاته العلاقة من دراسة إلى أخرى حسب دول عينة الدراسة.

ويعتبر استخدام الاقتصاد القياسي من التقنيات المهمة جدا في تحديد نوعية وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ولقد تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطية (ARDL) في هذه الدراسة، والذي يتيح إمكانية تتبع أثر التشابكات والترابطات بين المؤسسات المشكلة للعنقود في زيادة حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من جهة وفي تطوير قطاع التصدير و ترقيته من جهة أخرى الواردة وذلك في الدولتين محل الدراسة (الجزائر و المملكة العربية السعودية)، ويضمن أيضا استخدام نموذج (ARDL) تحقيق نتائج دقيقة موضوعية بالمقارنة مع بقية النماذج، بمعنى إعطاء إمكانية كبيرة للباحث ليختبر مدى صحة الفرضيات التي تم طرحها في الأدبيات النظرية الخاصة بموضوع الدراسة. كما يقوم نموذج (ARDL) بالإجابة عن التساؤلات الجوهرية المطروحة في هذه الدراسة والتي تتجلى بشكل كبير في قياس مدى مساهمة العناقيد الصناعية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وتطوير الصادرات في الجزائر مع إضافة دولة السعودية للدراسة القياسية من أجل المقارنة وتعزيز اختبار الفرضيات من خلال سياق آخر وباعتبارها دولة رائدة في هذا المجال، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2022.

المبحث الأول :منهجية القياس الإحصائي و متغيرات الدراسة

ترتكز أي دراسة على مجموعة من الأساليب لعرض البيانات المتوفرة وتحليلها لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، ويتوقف ذلك على طبيعة وحجم العينة محل الدراسة بالإضافة إلى المتغيرات التي يعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية

سيتم التطرق إلى مفاهيم خاصة المنهجية المتبعة والخطوات الضرورية للوصول إلى نتائج جيدة و مفيدة لرسم السياسات الاقتصادية و التنموية للبلاد.

الفرع الأول: تحليل السلاسل الزمنية

قبل الشروع في استخدام أي نموذج قياسي بدون انحرافات زائفة، يجب دراسة خصائص السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المعتمدة في التقدير أو التنبؤ، ومن أجل سكون واستقرار السلاسل الزمنية يتم غالبا تجريب اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أو اختبار فيليب بيرون (PP)، حيث تعمل هذه الاختبارات على سكون السلاسل الزمنية من حالتها الغير مستقرة إلى حالتها المستقرة، وذلك عن طريق معرفة ما إذا كان هناك جذر الوحدة واتجاه عام، وتكون العلاقة بين المتغيرات غير مستقرة مضللة (ليست حقيقية) وهذا ما يعرف بالانحدار الزائف (مولود، 2002، صفحة 137).

أولا: ماهية السلاسل الزمنية و اختبارات الاستقرارية (اختبار جذر الوحدة ADF و PP)

1- تعريف السلاسل الزمنية

تم تعريف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين ومرتب حسب تسلسل زمني متساوي ومتصاعد مثل الأيام، الأشهر، الثلاثيات، السداسيات، السنوات ....الخ، وتعرف كذلك على أنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعدد المتغيرات بالدليل t، والذي يعود إلى مجموعة دليلية T، ويرمز لها عادة ب$t\epsilon T, Y(t)$، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن والآخر متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة ويتم التعبير عن الظاهرة رياضيا كما يلي: y=f(t)

في حين إذا كانت هناك متغيرات (عوامل) توضيحية أخرى بالإضافة إلى متغير الزمن تؤثر في الظاهرة محل الدراسة Y فيتم استخدام العلاقة الرياضية التالية: Y= f(t ,x1 ,X2,X3,..... Xk).

عند بناء السلاسل الزمنية، وقبل استعمالها في التحليل يجب التأكد من قابلية مستوياتها للمقارنة فيما بينها، ويعتبر هذا شرطا أساسيا لصحة التقدير والتنبؤ، كما يشترط أن تكون مستويات السلسلة الزمنية تتعلق

بمكان محدد سواء إقليم أو مقاطعة أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس موحدة لجميع السلسلة (صالح، 1999، صفحة 214).

2- الاستقرارية في السلاسل الزمنية

عند القيام بدراسة أي ظاهرة اقتصادية يجب أولا التأكد من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، ووفق طبيعة نمو السلسلة نستطيع التمييز بين السلسلة الزمنية المستقرة "Stationary Time Series"، والسلسلة الزمنية غير المستقرة "Non StationaryTime Series" أي ذات اتجاه، وتوجد بعض الشروط لاستقرار السلسلة الزمنية بشكل تام:

- ✓ ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن.
- ✓ ثبات قيمة التباين عبر الزمن.
- ✓ أن يكون التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين(Pirotte & Bresson, 1995) .

وفي بعض الأحيان يصعب معرفة طبيعة السلسلة الزمنية بالملاحظة البسيطة ولا بالرسم البياني، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاختبارات الإحصائية لمعرفة ما إذا كان هناك اتجاه عام للسلسلة أو لا، ويعتبر جذر الوحدة الأداة الاختبار الأكثر فعالية في اختبارات جذر الوحدة(Gourieroux, 1999).

3- اختبارات جذر الوحدة UNIT ROOT TESTS

قبل تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطية "ARDL" للتكامل المشترك الخاص بمتغيرات الدراسة، يجب أولا تحديد درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة والتأكد من أنها ليست متكاملة من الدرجة I(2) لأن هذا النموذج مبني على افتراض عدم تكامل المتغيرات في الرتبة الدرجة الثانية، ويجب أن تكون متكاملة من الدرجة I(1) أو عند المستوى I(0) أو في المستوى والفرق الأول معا.(شيخي، 2012، الصفحات 2110-212).

وتعتبر اختبارات جذر الوحدة لتحليل السلاسل الزمنية أداة جد رئيسية، لأنها تحدد قابلية السلاسل للنمذجة أم لا أو ثابتة أم لا، ومن الصعب القيام بتحليل العمليات غير الثابتة، بحيث ممكن ظهور الارتباط الذاتي للأخطاء، أما تحليل العمليات الثابتة فيكون سهل لأنها تبين خصائص إحصائية نستطيع التنبؤ بها مستقبلا، وعليه فقد تستند اختبارات جذر الوحدة إلى افتراض أنه يمكن التعبير عن عملية غير ثابتة كمسافة عشوائية مع الانحراف

هذا يعني أن العملية تميل إلى التحرك في اتجاه معين مع مرور الوقت، ولكن هذه الحركة عشوائية ولا يمكن التنبؤ بها.

فمن هذا السياق فأحد اختبارات جذر الوحدة الأكثر استخداماً هو اختبار Dickey-Fuller المطور (ADF) يفحص هذا الاختبار ما إذا كانت السلسلة لديها جذر وحدة عن طريق تراجع الفرق الأول من السلسلة على القيم المتأخرة للسلسلة و إذا كانت الاختبار أقل من القيمة الحرجة، فسيتم رفض الفرضية الصفرية لجذر الوحدة ونقول أن السلسلة ثابتة.

كما أن اختبار جذر الوحدة الشائع الذي يستخدم بشكل شائع هو اختبار Perron (PP) Phillips- يشبه هذا الاختبار اختبارADF، لكنه يسمح بهياكل تأخر أكثر مرونة وتوسيط غير متجانس في مصطلح الخطأ.

تعد اختبارات جذر الوحدة أداة قوية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية واكتشاف عدم الاستقرار، من خلال تحديد ما إذا كانت العملية ثابتة أو غير ثابتة، يمكن أن تساعد هذه الاختبارات الباحثين من التحقق من البيانات وذلك لعدة أسباب وهي(Gujarati, 2011, p. 207):

- قد يؤدي تحليل الانحدار الذي تكون فيه السلاسل الزمنية غير ساكنة الى ظاهرة الانحدار الزائف، وعليه فإن النتائج المتحصل عليها في ظل هذا الانحدار تعتبر زائفة تماما.(Granger, 1974, pp. 111-113)
- في السلاسل الزمنية الغير مستقرة يؤثر عدم السكون على سلوكها و خصائصها، وذلك بالنظر إلى مدى تأثير الصدمات تدريجيا عبر الزمن، فالسلاسل الساكنة تتلاشى الصدمات تدريجيا عبر الزمن، أما بالنسبة للبيانات الغير مستقرة يكون تأثير الصدمات دوما لا نهائي.
- إذا كنت السلسلة في حالة عدم سكون، عندئذ يمكن دراسة سلوكها في الفترة قيد الدراسة، إذا فان مجموعة بيانات السلاسل الزمنية ستكون خاصة فقط بتلك المرحلة ، وبناءا على ذلك يصبح من غير الممكن تعميم النتائج المتحصل عليها على فترات زمنية أخرى.
- لا يمكن الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية الغير مستقرة لأن العمل بها سيكون ذو قيمة علمية منخفضة.

أصبح دراسة جذر الوحدة أمرا مهما في التحليل القياسي، بحيث يبين هذا الاختبار الخصائص المستقرة لمتغيرات الدراسة بهدف معرفة درجة تكاملها ، وبالتالي فقد توجد أساليب مختلفة من أجل إختبار جذر الوحدة أهمها: (عطا الله و بوثلجة، 2019، الصفحات 18-19)

- ✓ اختبار ديكي فولر DICKEY –FULLER (DF)1979
- ✓ اختبار ديكي فولر المطور AUGMENTED DICKEY–FULLER(ADF)1981
- ✓ اختبار فيليب بيرون PHILIP –PERRON (PP)
- ✓ اختبار ZIVOT AND ANDREW(ZA) 1992
- ✓ اختبار KWIATKOWSKI – PHILLIPS Shin–Schmidt (KPSS)
- ✓ اختبار (DF)1979 Fuller Generalized Least Squares-Dickey

ويعد اختبار (ADF) وكذا اختبار(PP) من أشهر وأهم اختبارات جذر الوحدة والتي تم استخدامها على نطاق واسع في أغلب الدراسات القياسية، وهما كافيين من أجل دراسة استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، وعليه يمكن شرح هذين الاختباران:

3–1 اختبار دكي فولر الموسع AugmentedDickey–Fuller Test

قام ديكي وفولر سنة 1979 بأولى إختبارات جذر الوحدة، وتم تطوير هذا الاختبار إلى اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عام 1981(علاوي، 2013، الصفحات 223-224)، ويعد هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخداما للكشف عن وجود جذر الوحدة بالسلاسل الزمنية أم لا، بناءا على فرضية العدم التي تقر على أن : $H0: \delta = 0$ في العلاقة التالية :

$$\Delta y = \delta yt - 1 + Ut$$

ويشير ذلك إلى وجود جذر الوحدة بالسلسلة الزمنية بمعنى أنها غير مستقرة، في المقابل الفرض البديل ($H1: \delta<0$) وبالتالي استقرارها، ولقد أضاف كل من ديكي وفولر عام 1981 للطرف الأيمن من العلاقة السابقة قاطع واتجاه عام مع عدد مناسب من الفروق من الدرجة الأولى، وذلك تفاديا لمشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، لتشكل في الأخير جملة مكونة من ثلاثة نماذج كما يلي (عطا الله و بوثلجة، 2019، الصفحات 18-19):

بدون ثابت واتجاه عام $\Delta y_t = \delta y_{t-1} + U_t$

ثابت $\Delta y_t = \alpha + \delta y_{t-1} + Y - \beta_{t-1} + U_t$

ثابت واتجاه عام $\Delta y_t = \alpha + \delta y_{t-1} + \beta_t + U_t$

وللقيام بهذا الاختبار يتعين حساب القيمة الإحصائية لاختبار ديكي فولر (T) لجميع النماذج الثلاثة وذلك من خلال اختبار فرضية العدم ($H0: \delta = 0$)، أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة احصائية (t)

المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لاختبار ديكي فولر الموسع، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لديكي فولر الموسع فإنها تكون معنوية إحصائيا، وعليه نرفض الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (stationary)، أما إذا كانت عكس ذلك فلا يمكن رفض جذر الوحدة ومعنى ذلك أن السلسلة غير مستقرة ولديها جذر الوحدة(non -stationary).

2–3 اختبار فليب بيرون (Phillips – Perron Test-PP)

يقوم اختبار فليب بيرون بتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة لا معلمية (No-Parametric Adjustment) للتباين الشرطي للأخطاء (PHILLIPS & PERRON, 1988, pp. 335-337)، وهذا الاختبار يعكس الطبيعة الديناميكية للسلاسل الزمنية، بحيث يستند على نفس التوزيعات المحدودة لاختباري ADF,DF ويجري على أربع خطوات هي:

- ✓ التقدير يكون بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الأساسية لاختبار DICKEY – FULLER وحسب الإحصائيات المرتبطة بها .
- ✓ تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=0}^{n} e_t^2$ حيث (et) يمثل الباقي المقدر .
- ✓ تقدير معامل التصحيح s_t^2 المسمى بالتباين طويل الأجل، انطلاقا من صيغة التيانات المشتركة لبواقي التقدير للنماذج المقدرة سابقا حيث:
- ✓ :

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{n}\left(1 - \frac{\mathrm{i}}{\mathrm{T}-1}\right)\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t e_{t-1}$$

ومن أجل تقدير هذا التبيان طويل المدى، يجب تعريف عدد الإبطاءات (I) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية (n).

حساب إحصائية فليب بيرون $PPT_{\emptyset}^{*} = \sqrt{K\frac{(\emptyset-1)}{\sigma_{\emptyset_1}}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\emptyset 1)}}{2a}$

$K = \frac{\sigma^2}{S_t^2}$. والتي تساوي تقريبا 1 إذا كان et يمثل الخطأ أو تشويش أبيض، تتم مقارنة إحصائية PP : $t_{\emptyset\,1}^{*}$ مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon.

4– معايير اختيار درجات التأخير

من أجل اختبار عدد التأخيرات الخاص بنموذج ARDL، يجب تحديد درجة الإبطاء المثلى، حيث أن اختيار عدد صغير جدا لفترات الإبطاء يمكن أن يؤدي إلى رفض فرضية العدم بينما تكون صحيحة، أما اختيار

عدد كبير لدرجات الإبطاء قد يضعف من قوة الاختبار نتيجة انخفاض عدد درجات الحرية، ومن أهم اختبارات درجات الإبطاء:

1-4 معيار Akaike AIC

قدم Akaike عام 1973 مفهوم معايير المعلومات كطريقة لاختيار النموذج الأمثل وأوضح نتيجته الحاسمة في الوصول لمعيار صارم من أجل اختيار النموذج وذلك بالاعتماد على معلومات L-K والذي ممكن تقديره (ظافر و خالد، 2001، صفحة 75)، ويقوم هذا الأسلوب على الاحتفاظ بقيمة P والتي تعطى كما يلي:

$$C(p) = IN(\frac{(SCR_P}{N} + \frac{2_P}{n})$$

حيث تمثل SCR_P : مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي p, n وهي عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان أو مشاهدة) In اللوغاريتم النيبيري.

2-4 معيار Schwarz (SC):

يستخدم هذا المعيار لكي نفاضل بين النماذج المرشحة، ووفق هذا المعيار فإن النموذج الذي يكون لديه أدنى قيمة SC هو النموذج الأفضل، ويعتمد هذا المعيار على مدى ملائمة النقاط وعدد المعلمات المستخدمة في النموذج، ويقوم على الاحتفاظ بقيمة P التي تعطي ادني قيمة (Gideon, 1978, pp. 461-462):

$$SCR(P) = \ln\left(\frac{SCR_P}{N}\right) + \frac{\text{plnn}}{N})$$

ثانيا: اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ ECM

يعطي نموذج ARDL عدد كافي من درجات الإبطاء الزمني للحصول على أحسن مجموعة من البيانات، كما أن نموذج ARDL يمنح أفضل النتائج لمقدرات النموذج في المدى الطويل، كما يمكن الاعتماد على اختبارات التشخيص بشكل كبير، لذلك يعد نموذج ARDL من بين أفضل النماذج ملائمة مع حجم العينة المدروسة (نورالدين، 2018، صفحة 13).

1- تعريف اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

هو الاختبار الذي يبين وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين جميع المتغيرات ، ويقوم بتحديد درجة التكامل للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة وإسقاط هذا الاختبار بالنظرية الاقتصادية الخاص بالتوازن في المدى الطويل، حيث تقر النظرية الاقتصادية غالبا بعدم تباعد بعض المتغيرات عن بعضها بصفة كبيرة خاصة في الأجل الطويل، وتعتبر مثل هذه العلاقة طويلة المدى مفيدة بين مجموعة من المتغيرات من أجل تقدير قيم المتغير التابع

بدلالة المتغيرات المستقلة (مليباري، 2021، صفحة 20).كما تم تعريف التكامل المشترك على أنه تصاحب سلستين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التغيرات في سلسلة معينة لإنهاء التغيرات في السلسلة الأخرى (عطية، 2005، صفحة 670)، ويعني ذلك أنه يمكن أن نجد سلسلتان زمنيتان x، y غير مستقرتان إذا أخذنا كل واحدة على حدى، بينما إذا أخذناهما كمجموعة بمعنى إيجاد علاقة خطية بين هاتين السلسلتين فإنهما تكونا مستقرتين مثل العلاقة طويلة المدى بين مجموعة المتغيرات، وتعتبر مهمة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، وحدوث التكامل المشترك يتطلب أن تكون السلسلتان Y_t, X_t:

- متكاملتان من رتبة أولى كل على حدى.
- وأن تكون البواقي الناتجة عن عملية تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر (0) .

ونقول أن متغيران لهمها علاقة توازنية طويلة الأمد ومتجهة لوضعية التوازن في هذا الأجل إذا كانا يحملان خاصية التكامل المشترك.

2- المناهج المستخدمة لاختبار التكامل المشترك

توجد اختبارات عديدة للتكامل المشترك وأهمها:

2-1 اختبار انجل- جرانجرENGLE GRANGER1987, 1983(شيخي أ.، 2014، صفحة 5):

إن تحليل التكامل الذي وضعه أول مرة غرانجر GRANGER عام 1983، وانجل وغرانجر ENGEL GRANGER عام 1987 يعتبر لدى الكثير من الباحثين الاقتصاديين أحد المفاهيم الجديدة الهامة في مجال الاقتصاد القياسي وفي تحليل السلاسل الزمنية ، وتتطلب هذه الطريقة تطبيق عمليتين الأولى هي تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، حيث عن طريقها نتحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم نتحصل على بواقي الانحدار المقدرة $\hat{\varepsilon}_t$. وهي تعد مزيج خطي يخرج من انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل. والثانية اختبار درجة سكون البواقي المتحصل عليها من العملية الأولى وفق للعلاقة التالية:

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \ ,,,,,,,, \ e_t \sim IN(0)$$

2-2 منهجية جوهانسون للتكامل المشترك (JohansenCointegration Test 1988)(حميد، 2017، الصفحات 413-416):

استخدم جوهانسون اختبار للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك وذلك عند تقدير العلاقة بين أكثر من متغيرين، وكذلك عندما تكون السلاسل الأصلية غير مستقرة ولها نفس درجة التكامل، كما يمنح هذا الاختبار خاصية إضافية تتمثل في تحليل أثر التفاعل أو التداخل بين المتغيرات. وذلك لأنه يسمح بالأثر المتبادل بين

المتغيرين محل الدراسة، وقدم كلا من (Johannsen &Juselius) اختبار إحصائيتين وهما اختبار الأثر وكذلك اختبار القيمة العظمى.

- **اختبار الأثر (Trace Test)**: يختبر فرضية العدم التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل أو يساوي العدد كما يلي: q (r ≤ q).

وبالمقابل تقول الفرضية البديلة بأن عدد المتجهات يساوي q (r=q) ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{trac}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1 - i\lambda)$$

وتشير فرضية العدم إلى أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r) وهي رتبة المصفوفة **π**(براطسة، 2017، صفحة 50).

- **اختبار القيمة العظمى(Maximum Values)**: ويحسب هذا الاختبار وفقا للعلاقة الآتية:

$$\lambda_{max}\left(\frac{r}{r} + 1\right) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

حيث يشير اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r (q=r)، بينما الفرضية البديلة تدل على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r+1 (q=r+1). وأن منهجية جوهانسون هو اختبار لرتبة المصفوفة **π**، يدل على أن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية يستلزم ألا تكون المصفوفة **π** برتبة كاملة ، أي أن المتغيرات الأصلية مستقرة(حميد، 2017، صفحة 420).

3- اختبار التكامل باستعمال منهج الحدود bounds test

حسب هذا الاختبار نقوم بحساب إحصائية الاختبار F، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية لهذا الاختبار B0=B1=B2=0، التي تقول بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ولا توجد علاقة توازنية طويلة المدى، بينما الفرضية البديلة تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل، وهذا يقودنا إلى مقارنة إحصائيةF المقدرة مع قيمها المجدولة التي جاء بها peasaran et al عام 2001 وليس قيمة f الاعتيادية، تمثل قيمة الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من درجة I(1) ، وللقيام بهذا الاختبار يجب تطبيق أربعة خطوات مهمة: اختبار درجة الإبطاء، تقدير نموذج UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى ols، اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المتأخرة بفترة واحدة بواسطة اختبار wald، القيام باختبار فيشر ثم مقارنة قيم فيشر المحسوبة مع الجدولية (الشوربجي، 2012، الصفحات 158-159).

الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL والاختبارات التشخيصية

بعد تطرقنا بالتفصيل لأهم الاختبارات الخاصة بالتكامل المشترك، سنتناول الآن منهجية ARDL لنماذج الانحدار الذاتي ذات الفترات المتباطئة الذي يبين العلاقة التكاملية بين المتغيرات الخارجية و المتغير الداخلي على المدى القصير و البعيد، و في حالة سلسلة زمنية دالة في إبطاء قيمتها، كما يفضل استخدامه لإزالة مشكل الارتباط الذاتي.

أولا: خطوات تطبيق نموذج ARDL

هناك الكثير من المبررات التي تجعل من منهجية ARDL مفضلة لدي الباحثين الاقتصاديين ونذكر منها ما يلي(يحي، 2019، صفحة 100):

- منهجية صالحة عندما يكون لدينا عينة حجمها صغير عكس منهجية التكامل المشترك لجوهانسون التي تتطلب عينات كبيرة الحجم.
- تتطلب منهجية ARDL معادلة بسيطة.
- نموذج ARDL يطبق عندما تكون السلاسل ساكنة في المستوى I(0) أو في الفرق الأول I(1) أو مزيج بينهما.
- تساعد منهجية ARDL على تفادي المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات ومشاكل الارتباط الذاتي للمقدرات.

وتتمثل أهم الخطوات المنهجية التي يتطلبها تقدير نموذج ARDL فيما يلي(أحلام، 2022، الصفحات 2015-2016):

- التأكد من خلو كل المتغيرات من التكامل من الدرجة الثانية I(2).
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).
- تحديد فترات التأخير المثلى للنموذج.
- يجب التأكد أيضا من أن الأخطاء الخاصة بالنموذج مستقلة تسلسليا.
- إثبات أن النموذج مستقر ديناميكيا.
- إجراء اختبار الحدود لتحديد ما إذا كانت توجد علاقة المدى المدى بين المتغيرات.
- إذا قدم اختبار الحدود نتائج ايجابية يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل بالإضافة إلى اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) للعلاقة قصيرة المدى.

- الاعتماد على نتائج المرحلة السابقة لتحديد العلاقة قصيرة المدى، والعلاقة التوازنية طويلة المدى للمتغيرات.

ثانيا: اختبارات مشاكل القياس

في هذه المرحلة نقوم بفحص بواقي نموذج ARDL المقدرة في المرحلة السابقة،وذلك من خلال الاختبارات التالية:

1- اختبارات جودة نموذج الدراسة:

يتم التحقق من جودة نموذج الدراسة وخلوه من المشاكل القياسية بتطبيق مجموعة من الاختبارات التشخيصية أهمها:

- **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Breusch-godfrey-serial correlation LM test**:

يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج الذي يسمح بمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p حسب الشكل التالي (شيخي م.، 2011، صفحة 100):

$$\mathcal{L}_t = \rho_1 \mathcal{L}_{t-1} + \rho_2 \mathcal{L}_{t-2} + \ldots + \rho_p \mathcal{L}_{t-p} + u_t$$

ويكون النموذج العام حيث الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$Yt = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \ldots + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \mathcal{L}_{t-1} + \rho_2 \mathcal{L}_{t-2} + \ldots + \rho_p \mathcal{L}_{t-p} + u_t$$

بحيث أن فرضية استقلالية الأخطاء H_0 التي يجب اختيارها هي:

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \ldots = \rho_p = 0$$

الإحصائية $LM = (n-p) \times R^2$ تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية ρ .

إذا كان $(n-p) \times R^2$ أكبر من X^2 (ρ) (القيمة الحرجة لتوزيع بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 فرضية استقلالية الأخطاء.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera test**:

يعد اختبار Jarque-Bera من اختبارات مضاعف لاغرانج (LM)، وهو اختبار يحدد التوزيع الطبيعي للبواقي(Normality)، حيث تعتبر حالة التوزيع الطبيعي أحدى الافتراضات الرئيسية للكثير من الاختبارات الإحصائية مثل اختبار T-test أو اختبار f-test ، وفي الكثير من الأحيان يتم إجراء اختبار Jarque-Bera

(JB) قبل الاختبارات الأخرى للتحقق من حالة التوزيع الطبيعي، وخاصة بالنسبة للعينات كبيرة الحجم. ويقارن اختبار Jarque-Bera بين انحراف العينة (Skewness) وتفرطحها (Kurtosis) ، ويأخذ اختبار Jarque-Bera العلاقة التالية:

$$JB = n\,[(\sqrt{b1})2 / 6 + (b_2 - 3)^2 / 24]$$

حيث:

n : هو حجم العينة

$\sqrt{b1}$: هو معامل انحراف العينة

$b2$: هو معامل التفلطح .(Jarque-Bera Test,2021)

ويسمح اختبار Jarque-Bera باختبار الفرضيات التالية: (جلطي و شمة، 2021، صفحة 606)

H0:الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي .

H1:الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

ومنه نقارن بين قيمة JB مع إحصائية $\mathcal{L}(\rho)$ فإذا كانت $JB < \mathcal{L}(\rho)$ نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء ARCH – LM test**

تسمح نماذج ARCH القياسية بنمذجة المتغيرات التي لديها تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية، والتي تعبر غالبا عن المخاطرة، ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LMمن خلال الخطوات التالية :

الخطوة الأولى :تقدير النموذج العام $Y = X\beta + \mathcal{L}$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم حساب مربعات البواقي المقدرة $\mathcal{L}'^2_t$.

الخطوة الثالثة :اختبار فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء

$$H0 : H_0 = H_1 = \ldots = H_q = 0$$

وذلك باستعمال إحصائية مضاعف لاغرانج:

$$LM = (n-q) \times R^2 \qquad X^2_q$$

فإننا q α وتكون قاعدة القرار: أنه إذا كانت LM أكبر من القيمة المجدولة لتوزيعة الكاي مربع عند مستوى معنويةα ودرجة حريةq نرفض الفرضيةH_0 وهو ما يعني أن تباين الأخطاء غير ثابت أو غير متجانس (قدوري، 2018، الصفحات 131-132).

- **اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج Ramsey Reset test**

يعد اختبار Ramsey طريقة لاكتشاف فيما إذا كان هناك بعض العلاقات غير الخطية (Nonlinear) الهامة عند القيام ببناء نموذج الانحدار الخطي، واقترح Ramsey طريقة أطلق عليها اسم RESET (Regression Specification Error test)، والتي تفترض وجود نموذج يتكون من متغير متوقع X (Predictor) ومتغير مستجيب (Response) Y، ومن خلال هذين المتغيرين يتم تكوين النموذج الخطي الأول.

$$Y_i = \beta_1 + \beta_2 X_i + u_i$$

حيث يقوم هذا الاختبار بعد تكوين نموذج الانحدار الخطي الأول، ببناء نموذج انحدار آخر مع إضافة قوى أخرى متوقعة للمتغير التابعY كمتغيرات مستقلة في النموذج الجديد مع متغيرات X الأصلية .

$$Yi = \beta_1 + \beta_2 X_i + \beta_3 Y^2_i + \beta_4 Y^3_i + u_i$$

وتتم المقارنة بين النموذجين من خلال اختبار فيشر F-test، وهذا وفق الفرضيات التالية:

H_0: النموذج الأول هو الملائم للدراسة (نموذج خطي) .

H_1: النموذج الأول ليس ملائم للدراسة (نموذج غير خطي)(P, Suhar, & Dedi Dwi, 2020, p. 1)

فإذا كانت قيمة F-test أكبر من مستوى المعنوية 5%، عندها يتم قبول فرضية العدم H_0 ، وبالتالي فالنموذج الأول هو الملائم للدراسة (نموذج خطي)، ولا يعاني من عدم ملائمة الشكل الدالي أو سوء التوصيف الرياضي، وعليه فالنموذج يعتبر صحيحا (بلهوشات، محيريق، و قابوسة، 2020، صفحة 89).

وتبقى سهولة تطبيق Ramsey test من الإيجابيات التي يتمتع بها هذا الاختبار، إلا أن له مواطن ضعف ومن أهمها أنه لا يستطيع تحديد أي النماذج أفضل للدراسة.

2- اختبارات كوزوم للاستقرارية CUSUM Stability tests:

من أجل التأكد من استقرار النموذج الهيكلي للدراسة ومتانته، يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM test)، وأيضا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of squares test) للتأكد من خلو بيانات الدراسة من وجود أي تقلبات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام المقدرات طويلة المدى مع المعلمات قصيرة المدى، وفيما إذا كان النموذج القياسي صالح للدراسة أم لا. (جلطي و شمة، 2021، الصفحات 606-607)

وتتجلى نتائج هذا الاختبار في شكل منحنى لأخطاء نموذج مقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)ومجال ثقة، بهدف اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معلمات نموذج المربعات الصغرى العادية غير مستقرة، فإذا كان منحنى الأخطاء داخل الحدود الحرجة خلال فترة الدراسة فإن الفرضية العدمية ترفض عند نسبة معنوية (5%)، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ومن ثم إمكانية تقدير معلمات ثابتة للنموذج على طول الفترة الزمنية للدراسة دون الحاجة إلى تجزئتها لفترات جزئية، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنه يتطلب تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة. (الصمادي و ملاوي، 2016، صفحة 17).

المطلب الثاني :تحديد عينة الدراسة و التحليل الوصفي للمتغيرات

سنورد في هذا المطلب أهم المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي ودراستها من الناحية الوصفية في إطار الفترة الزمنية المتاحة و كذلك سنتعرف على العينة محل الدراسة التجريبية.

الفرع الأول: عينة الدراسة و تحديد المتغيرات

سنحاول من خلال هذه الدراسة حصر أهم المتغيرات والتي تمثل المتغيرات المستقلة التي تعبر عن العناقيد الصناعية والمتمثلة في: حالة تطوير العناقيد SCD، الناتج الداخلي الخام GDP، التضخم INF، الانفتاح التجاري OPEN، وتتمثل المتغيرات التابعة في الصادرات من السلع والخدمات EXP والاستثمار الأجنبي المباشر FDI استنادا على ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، واعتمادا على الدراسات السابقة التي عنيت بهذا الموضوع ومع مراعاة طبيعة وخصوصية الاقتصاد الجزائري وكذا الاقتصاد السعودي، ولذلك فإن دراستنا اقتصرت على اختبار دور العناقيد الصناعية دون غيرها والمؤثرة على كل من الصادرات من السلع والخدمات EXP والمتغير التابع الأخر لاستثمار الأجنبي المباشر FDI، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من عدة مصادر وهي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي FMI، الديوان الوطني للإحصائيات ONEC، إحصائيات

التجارة الخارجية، وعليه سيتم استعمال البرنامج الإحصائي EVIWES13 لتقدير واختيار النموذج الملائم للمتغيرات التابعة على حسب تكامل بيانات الدراسة، حيث سيتم العمل على بناء أربعة نماذج ARDL لكل متغير تابع على حدى واللذان يخصان كل من الجزائر والسعودية، فعملية التقدير ستكون بناء على نماذج خطية والمعروف في الأدبيات الاقتصادية أن النظريات الاقتصادية لا تعطي معلومات كافية بشأن طبيعة العلاقات الخطية بين متغيرات الدراسة، ولذلك يستخدم أسلوب التجريب في العلاقات الرياضية، والمقصود هنا هو عدد المعادلات التي يحتويها النموذج، وعليه تم اختبار النموذج الخطي دونه لما له من مؤشرات إحصائية أفضل من بقية النماذج الأخرى في تمثيل بيانات الدراسة.

والجدول التالي يوضح جميع متغيرات الدراسة وتصنيفها:

الجدول رقم (03-01): متغيرات الدراسة

نوع المتغير	المتغير	الوصف	المصدر	الرمز
المتغيرات التابعة	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية (مليار دولار)	البنك الدولي	FDI
	الصادرات	الصادرات من السلع و الخدمات بالأسعار الجارية (مليار دولار)	احصائيات المركز الوطني للاعلام والإحصائيات CNIS، تقارير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية	EXC
المتغيرات المستقلة	العناقيد الصناعية	حالة تطوير العناقيد (1-7)	المنتدى الاقتصادي العالمي(مؤشر التنافسية العالمي)، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (مؤشر الابتكار العالمي)	SCD
	معدل التضخم	التضخم بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%سنويا)	صندوق النقد الدولي	INF
	معدل الانفتاح التجاري	نسبة الصادرات و الواردات من قيمة الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصاءات CNEC	OPEN
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	البنك الدولي	GDP

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على توصيف النموذج

الفرع الثاني: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة في كل من الجزائر والسعودية

سنتطرق خلال هذا المطلب الى وصف تطور كل المتغيرات التي تم استخدامها في بناء نماذج الدراسة القياسية في كل من الجزائر و السعودية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2022.

1- الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الشكل رقم (03-01) أدناه، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شهد تقلبات كبيرة بسبب تأثيرات أسعار النفط، السياسات الاقتصادية المحلية والصدمات العالمية، حيث واصل الارتفاع من سنة 2007 إلى غاية سنة 2014 أين وصل إلى حوالي 238 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهو المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، وبعد ذلك بدأ بالتباطؤ نظرا لتراجع عائدات البترول وبدأ الاقتصاد الجزائري يتكيف مع انخفاض إيرادات النفط من خلال تبني سياسة تقشف وخفض الإنفاق العام، وفي عام 2020 تأثرت الجزائر بشدة بجائحة كوفيد-19، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشا ملحوظا بقيمة 164 مليار دولار بسبب الإغلاق الاقتصادي والركود العالمي، وفي سنة 2021 بدأ الاقتصاد في التعافي تدريجيا مع ارتفاع أسعار النفط، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 186 مليار دولار ليرتفع مجددا سنة 2022 إلى حوالي 225 مليار دولار.

أما في المملكة العربية السعودية فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي العديد من التحولات المهمة، ويرتبط بشكل رئيسي بتقلبات أسعار النفط العالمية والتغيرات الاقتصادية الداخلية والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المملكة، فخلال الفترة من 2007 إلى 2013 حقق الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته 766 مليار دولار وذلك راجع إلى الارتفاعات الملحوظة في أسعار النفط ، مما انعكس إيجابيا على الاقتصاد السعودي، لكن سرعان ما تراجع إلى 666 مليار دولار سنة 2016 بسبب انهيار أسعار النفط، ثم بدأ بالتعافي بحلول سنة 2017 ليحقق ما يقارب 846 مليار دولار في سنة 2018، في عام 2020 تضرر الاقتصاد السعودي بشكل كبير جراء جائحة كوفيد-19، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.6% نتيجة لتوقف الأنشطة الاقتصادية، وانخفاض الطلب على النفط، والإغلاقات التي فرضتها الجائحة، ليستعيد عافيته من جديد بإستراتيجية و رؤية واضحة كانت نتيجتها أن بلغ الاقتصاد السعودي حوالي واحد 01 تريليون دولار و بمعدل نمو قوي قدره8.7%.

الشكل رقم (03-01): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022

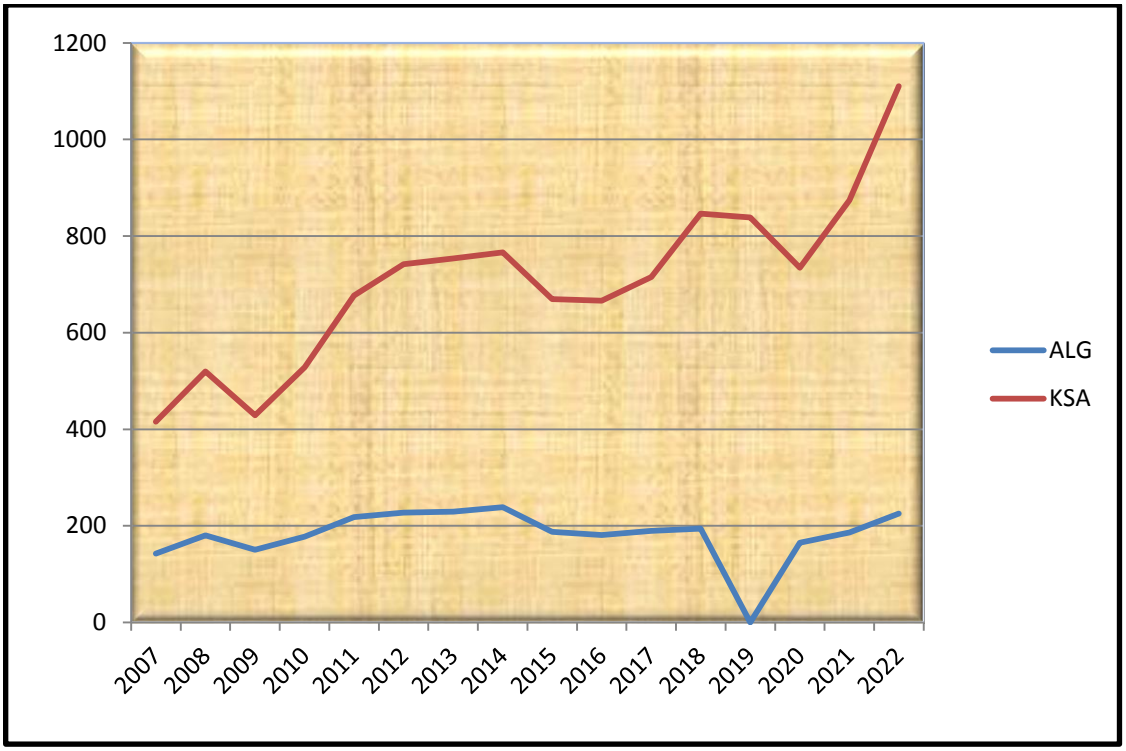

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج إكسل Excel 2007

2- حالة تطوير العناقيد

من خلال الشكل رقم (03-02) الموضح أدناه يتبين أن السعودية لديها أداء أفضل في تطوير العناقيد الصناعية بالمقارنة مع الجزائر، وهذا راجع إلى عوامل عديدة أبرزها:

- إستراتيجية التنويع الصناعي: تتبنى السعودية إستراتيجية متطورة لتحفيز القطاعات الصناعية المختلفة، انطلاقا من البتروكيماويات إلى التكنولوجيا المتطورة والطاقات المتجددة.
- الاستثمار في البنية التحتية :ساهمت المشاريع الكبرى التي باشرتها السعودية مثل نيوم وسبارك وغيرها من الأقاليم الصناعية في تطور العناقيد الصناعية.

رغم بعض محاولات الحكومة الجزائرية لتنويع الاقتصاد مثل صناعة السيارات، إلا أن العوامل الهيكلية كالاعتماد المفرط على المحروقات والعوائق الإدارية والمالية حالت دون تنمية العناقيد الصناعية بصورة كافية مقارنة بالسعودية.

الشكل رقم (02.03): تطور حالة تطوير العناقيد في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022

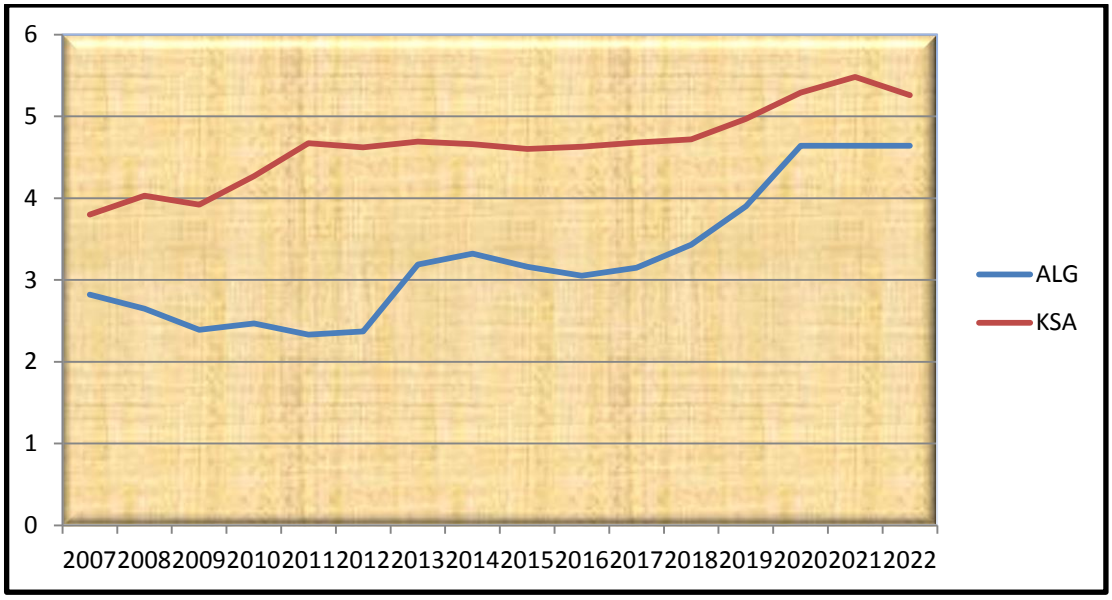

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج إكسل Excel 2007

ولقد تفاوت الاهتمام بإستراتيجية العناقيد الصناعية بين الجزائر والسعودية وذلك راجع لبيئة الاستثمار والرغبة في تنويع الاقتصاد حسب كل بلد، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (02-03): مقارنة بين الجزائر والسعودية في تطوير العناقيد الصناعية (2007-2022)

المؤشر	السعودية	الجزائر
التركيز على الصناعات	تنويع شامل بين الصناعات الثقيلة، التقنية، والطاقة المتجددة.	تركز على الصناعات الثقيلة (النفط والغاز)، وصناعات صغيرة متخصصة.
الإصلاحات الحكومية	إصلاحات شاملة بموجب رؤية 2030 مع التركيز على التنوع الصناعي.	إصلاحات تدريجية لتحفيز التصنيع المحلي، مع تحديات كبيرة في التنفيذ.
المشاريع الكبرى	مشاريع ضخمة مثل نيوم، مدن صناعية متخصصة، ومبادرات جديدة في الطاقة والصناعة الرقمية.	مشاريع صناعية صغيرة الحجم، تركز على الاستثمارات الأجنبية.
تطوير القطاعات غير النفطية	تسريع التنوع الاقتصادي من خلال الصناعة والتكنولوجيا.	محدود، مع اعتماد كبير على النفط.
البيئة التنظيمية	تحسينات كبيرة في بيئة الأعمال، تسهيل الاستثمار.	تعقيد في الإجراءات البيروقراطية وضعف البنية التحتية.
المشاريع الصناعية المخصصة	إنشاء مدن صناعية ضخمة ومتخصصة (مثل سبارك ونيوم).	مناطق صناعية صغيرة ومحدودة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسات سابقة

3- التضخم

من خلال الشكل رقم (03-03) الموضح أدناه تبين لنا أن الجزائر شهدت تضخم مرتفع بشكل عام خلال الفترة المدروسة، وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط في 2014 وما تبعها من مشاكل اقتصادية مثل تراجع الإيرادات الحكومية وضعف الإنتاج المحلي، التضخم في الجزائر كان في معظم السنوات يتراوح بين 4% و 9% مع بعض الاستثناء بسبب الاعتماد الكبير على الواردات وزيادة أسعار السلع الأساسية المحلية. أما في السعودية فعرف التضخم مستويات أقل بكثير من الجزائر خلال معظم الفترة، وذلك راجع إلى أن المملكة قد قامت بإصلاحات اقتصادية، مثل تطوير القطاع غير النفطي وتطبيق سياسة مالية محافظة، حيث تراوح التضخم في السعودية عموما بين 1%و 4%، مع بعض الانخفاضات مثل عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، وكان لرفع الضريبة المضافة إلى 15% في 2020 تأثير واضح على زيادة الأسعار ولكنه لم يتسبب في تضخم كبير مقارنة ببعض البلدان الأخرى.

الشكل رقم (03-03): تطور معدلات التضخم في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022

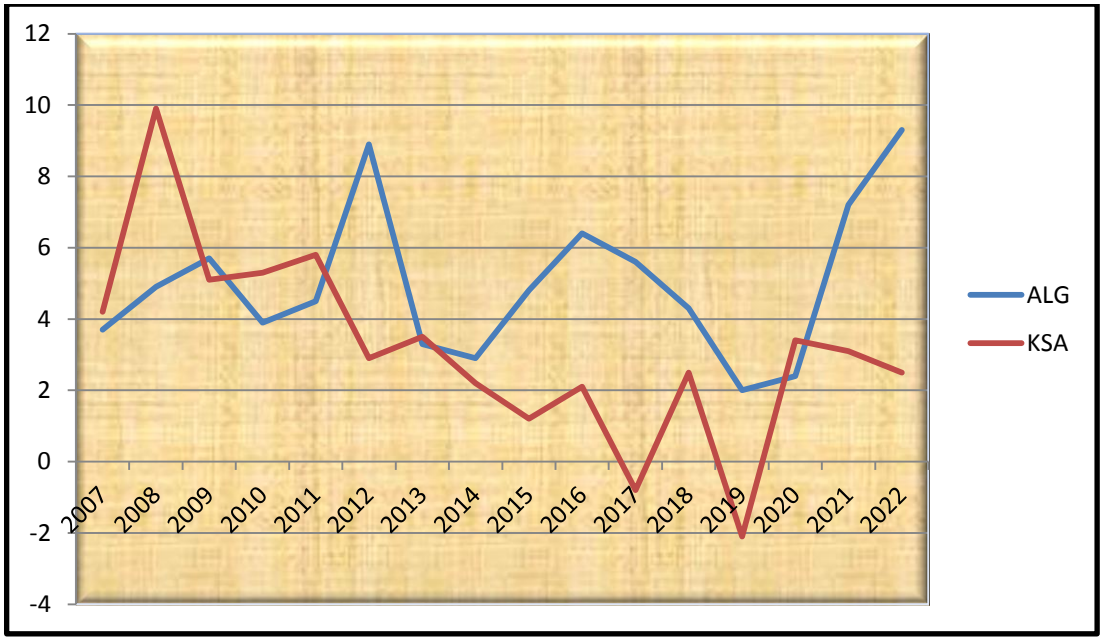

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج إكسل Excel 2007

4- الانفتاح التجاري

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (03-04) أدناه أن السعودية تتمتع بمستوى عالٍ من الانفتاح التجاري مقارنة بالجزائر، حيث كان مؤشر الانفتاح التجاري يتجاوز 90% في السنوات الأولى (2007-2008) ليصل إلى

مستويات أقل لاحقا، لكن يبقى مستوى الانفتاح مرتفعا مقارنة بالجزائر ويعكس ذلك قوة الاقتصاد السعودي المتنوع، الذي كان يعتمد بشكل أقل على النفط مقارنة بالجزائر. الانخفاض الكبير الذي حدث بين 2014 و2020 في مؤشر الانفتاح التجاري يعكس تأثيرات انخفاض أسعار النفط، والذي أثر بشكل سلبي على التجارة الخارجية والاقتصاد السعودي في تلك الفترة، ومع بداية تطبيق رؤية 2030 بدأ المؤشر يرتفع من جديد (من 49.71% في 2020 إلى 63.43% في 2022)، ما يدل على تحسن في مستويات الانفتاح التجاري نتيجة للإصلاحات الاقتصادية وفتح الأسواق أمام التجارة والاستثمار، ورغم تحسن المؤشر قليلا في السنوات الأخيرة (من 39.63% في 2020 إلى 49.61% في 2022)، إلا أن الجزائر لا تزال تتسم بمستوى أقل من الانفتاح مقارنة بالسعودية.

الشكل رقم (03-04): تطور الانفتاح التجاري في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022

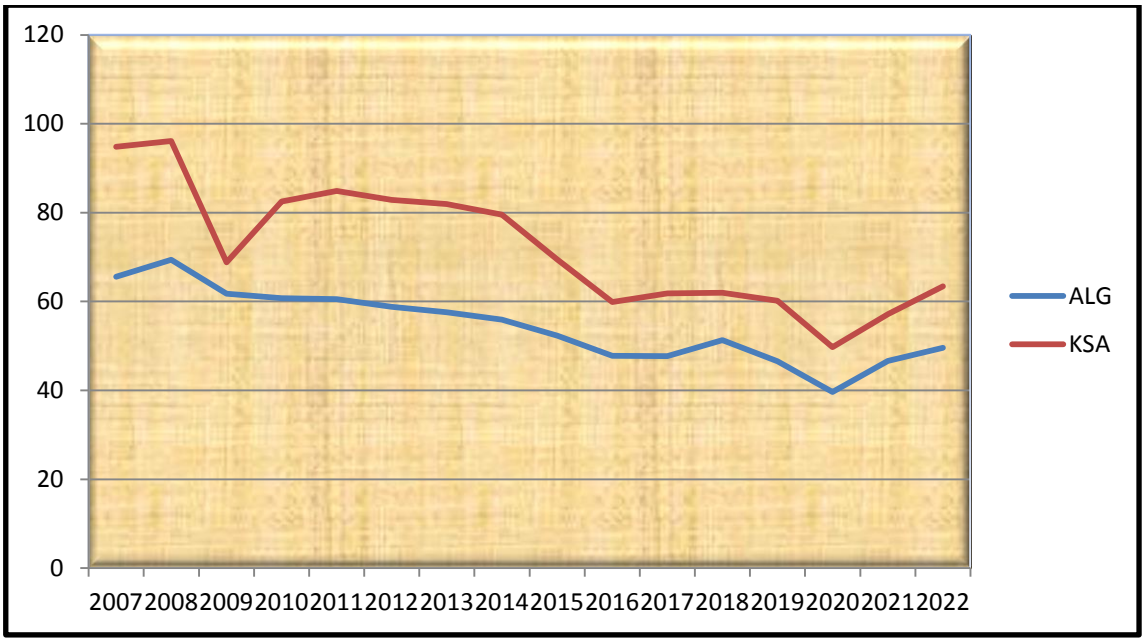

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج إكسل Excel 2007

5- الاستثمار الأجنبي المباشر

من الشكل رقم (03-05) الموضح أدناه نلاحظ تراجع نسبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مدار السنوات الماضية في الجزائر بسبب عوامل مختلفة مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والسياسية، وعرفت الجزائر خلال الفترة (2007-2013) ارتفاع ملحوظ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط التي شجعت المستثمرين على دخول السوق، وعلى الرغم من ذلك بقيت التدفقات غير كافية لتلبية احتياجات التنمية، أما من سنة 2014 إلى سنة 2022 فلقد تأثرت الجزائر بتقلبات أسعار النفط مما أضعف قدرتها على

استقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما فرضت السياسات الاقتصادية مثل زيادة القيود على تحويل الأرباح من البلاد وفرض قواعد الإعفاء من الضرائب والتي كانت تعيق تدفق الاستثمارات، وقد تأثر ذلك سلبا بمعدلات النمو للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وشهدت المملكة العربية السعودية تطورا ملحوظا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بعد تنفيذ رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، فكانت التدفقات الاستثمارية خلال الفترة من 2007 إلى 2013 متزايدة نسبيا بفضل النمو الاقتصادي القوي الناتج عن أسعار النفط المرتفعة، أما من سنة 2014 إلى غاية 2022 ومع انخفاض أسعار النفط في منتصف العقد الثاني من الألفية، بدأت السعودية في تنفيذ إصلاحات جذرية بهدف جذب الاستثمارات غير النفطية، مثل إطلاق رؤية السعودية 2030 في 2016، التي تركز على تطوير القطاعات غير النفطية مثل السياحة، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة. كما أطلقت المملكة إصلاحات مثل تسهيل الإجراءات الإدارية، تحسين بيئة الأعمال، ورفع القيود على ملكية الأجانب في بعض القطاعات.

الشكل رقم (03-05): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022

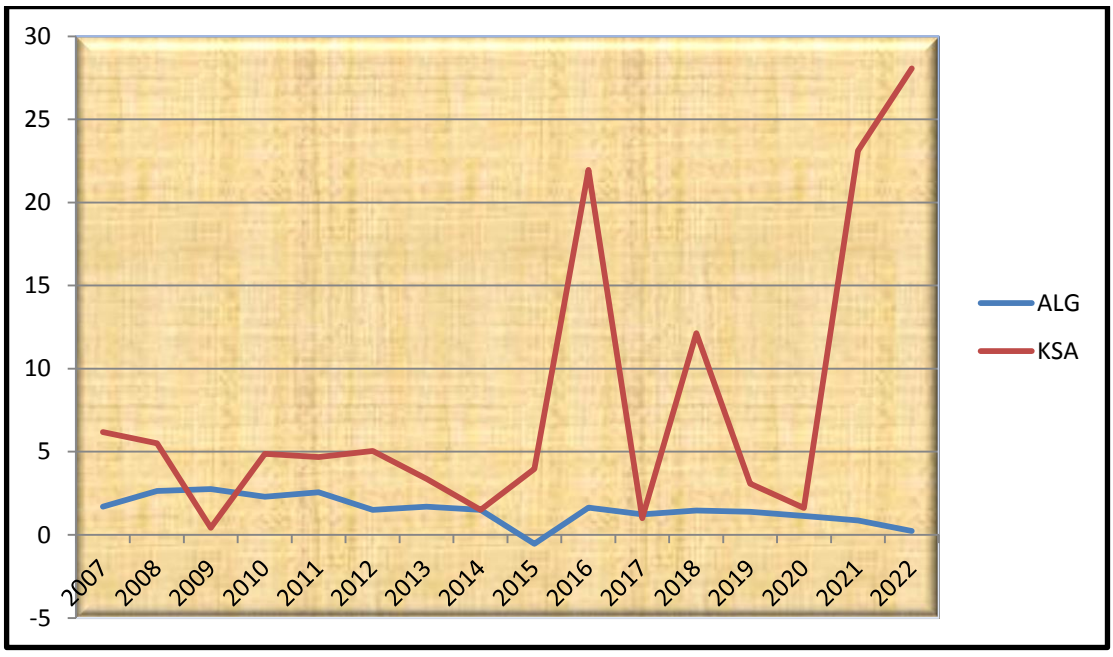

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج إكسل Excel 2007

6- الصادرات من السلع و الخدمات

عند التمعن في الشكل رقم (03-06) المبين أدناه، نلاحظ أن السعودية شهدت زيادة مستمرة في حجم الصادرات، خاصة بفضل صادرات النفط والغاز، لكنها بدأت تتجه نحو التنوع الاقتصادي مع التركيز على زيادة صادراتها غير النفطية، بينما الجزائر شهدت تراجعات ملحوظة في صادراتها بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز،

ورغم الجهود لتحفيز القطاعات غير النفطية إلا أن تأثيرها كان محدودا بسبب التحديات الاقتصادية والهيكلية التي تواجهها البلاد، ويكمن الفرق الكبير بين البلدين في مستوى التنوع الاقتصادي المرتفع في السعودية مقارنة بالجزائر، حيث تظل الجزائر أكثر اعتمادا على النفط والغاز كممول رئيسي للنفقات.

الشكل رقم (03-06): تطور الصادرات من السلع و الخدمات في الجزائر و السعودية للفترة 2007-2022

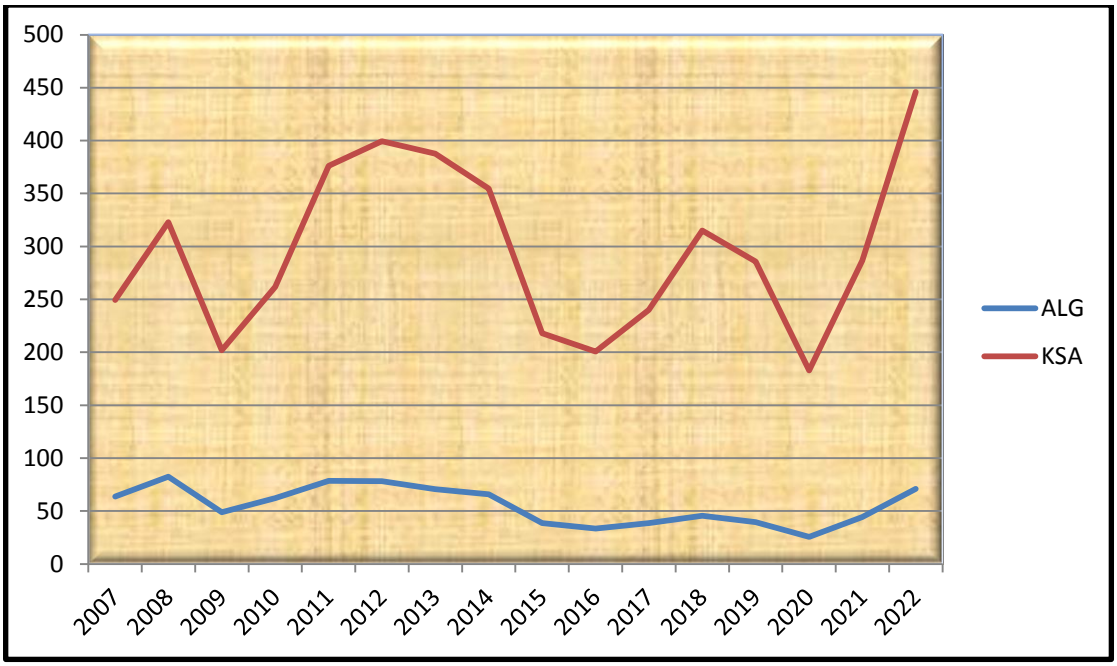

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج إكسل Excel 2007

المبحث الثاني: نتائج الدراسة القياسية لدور العناقيد الصناعية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات في الجزائر والسعودية ومناقشة النتائج.

لقد برهنت النماذج القياسية فعاليتها في المجال الاقتصادي خاصة مع تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عبر الزمن، حيث تلجأ الكثير من الدراسات إلى استخدام هذه الأساليب الإحصائية للحصول على نتائج دقيقة تعطي لصناع القرار القدرة على اتخاذ القرارات السليمة، ولقد استخدمت هذه النماذج بكثرة من الباحثين الأكاديميين وصناع السياسات الحكومية على حد سواء، بالنظر لما تكتسيه من أهمية في تخطيط المتطلبات الأساسية للاقتصاد، ولقد شهدت الدراسات القياسية والتحاليل الإحصائية تطورات كبيرة نتيجة لتضافر جهود الباحثين الاقتصاديين في هذا المجال، وهو ما دفع الكثير من البلدان أن تضعها ضمن أولوياتها في تخطيط وإدارة الاقتصاد، ويعتبر أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة " Autoregressive " أكثر ملائمة مع حجم العينة التي نحن بصدد دراستها، وهذا لتوضيح مدى تأثير العناقيد الصناعية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الصادرات (2007- 2022).

المطلب الأول: توصيف النموذج الرياضي ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية للجزائر و السعودية

قبل القيام بالاختبارات القياسية الأساسية، سنقوم أولا بتوصيف النموذج الرياضي للمتغيرات المفسرة والتابعة، ثم إجراء اختبارات استقرارية جميع هذه المتغيرات.

الفرع الأول: توصيف النموذج الرياضي الخاص بالدراسة القياسية

من أجل التعريف بالعلاقة الرياضية التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة المستخدة في الدراسة، والتي تفسر دور العناقيد الصناعية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الصادرات، وذلك في كل من الجزائر والسعودية للفترة (2007 –2022). والتي يمكن تجسيدها عن طريق علاقة رياضية حسب ما تمليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وعليه نحصل على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL المخصص للمتغيرات التابعة.

وعليه، فان معادلة النموذج الذي تم اقتراحه في صورتها الصريحة وفي الشكل الخطي تكون وفق الصورة التالية:

النموذج الأول:

EXP= F(GDP, INF, SCD, OPEN,) T=2007-2022

$$\Delta \text{EXPt} = B_0 + \sum B_1 \Delta \text{EXP}_{t-1} + \\ + \sum B_2 \Delta SCD_{t-1} + \sum B_3 \Delta \text{GDP}_{t-1} + \sum B_4 \Delta \text{INF}_{t-1} + \sum B_5 \Delta \text{OPEN}_{t-1} + \\ \alpha_1 \Delta \text{EXP}_{t-1} + \alpha_2 \text{GDP}_{t-1} + \alpha_3 \Delta \text{INF}_{t-1} + \alpha_3 \Delta \text{SCD}_{t-1} + \alpha_3 \Delta \text{OPEN}_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني:

FDI=F(GDP, INF, SCD, OPEN,) T=2007-2022

$$\Delta \text{FDIt} = B_0 + \sum B_1 \Delta \text{FDI}_{t-1} + \\ + \sum B_2 \Delta SCD_{t-1} + \sum B_3 \Delta \text{GDP}_{t-1} + \sum B_4 \Delta \text{INF}_{t-1} + \sum B_5 \Delta \text{OPEN}_{t-1} + \\ \alpha_1 \Delta \text{FDI}_{t-1} + \alpha_2 \text{GDP}_{t-1} + \alpha_3 \Delta \text{INF}_{t-1} + \alpha_4 \Delta \text{SCD}_{t-1} + \alpha_5 \Delta \text{OPEN}_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- ✓ FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ EXP: الصادرات مت السلع و الخدمات.
- ➢ Δ : يشير إلى الفروقات من الدرجة الأولى.
- ➢ Pq: تمثل الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج
- ➢ B1, B2, B3, B4,: تمثل معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)
- ➢ $\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3, \alpha 4$: تمقل معاملات العلاقة طويلة الأجل .
- ➢ SCD: حالة تطوير العناقيد
- ➢ GDP: الناتج الداخلي الخام
- ➢ INF :التضخم
- ➢ OPEN :الانفتاح التجاري

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالجزائر

يعتمد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاص بالمتغيرات على وجود جذر الوحدة (unit root) أو عدم وجوده، ويعني عدم استقرارية السلسلة وجود انحراف زائف وهو ما يشكل حاجز أمام التحليل القياسي، ويتم استخدام بعض الاختبارات للتأكد من سكون أو استقرارية السلاسل أهمها اختبار AUGMENT DICKEY

FULLER، ومن أجل ذلك سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة، وقد تم إجراء هذه الاختبارات عند المستوى وعند الفرق الأول، وعلى ثلاث مراحل من الخصائص الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03-03): نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع(ADF)

المتغيرات Variable	عند المستوى At Level				
	الخصائص	t-Sta	prob	نتيجة السكون	القيم الحرجة
GDP	Trend and Intercept	-1 .80	0.64	غير ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	-1 .87	0.33	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	0 .49	0.80	غير ساكن	عند مستوى 5%
SCD	Trend and Intercept	-2 .87	0.19	غير ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	0 .18	0.96	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	1 .44	0.95	غير ساكن	عند مستوى 5%
INF	Trend and Intercept	-7 .44	0.00	ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	-0 .74	0.79	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	-1 .32	0.15	غير ساكن	عند مستوى 5%
OPEN	Trend and Intercept	-3 .82	0.04	ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	-0 .86	0.76	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	-3 .09	0.00	ساكن	عند مستوى 5%
EXP	Trend and Intercept	-1 .67	0.70	غير ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	-2 .12	0.24	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	-0 .08	0.63	غير ساكن	عند مستوى 5%
FDI	Trend and Intercept	-3 .67	0.05	غير ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	-1 .98	0.28	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	-1 .32	0.16	غير ساكن	عند مستوى 5%
المتغيرات Variable	عند الفرق الأول First Deference				
	الخصائص	t-Sta	prob	نتيجة السكون	القيم الحرجة
GDP	Trend and Intercept	29.3-	0.10	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	63.3-	0.10	ساكن	عند مستوى 1%
	None	72.3-	0.10	ساكن	عند مستوى 1%
SCD	Trend and Intercept	35.6-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	73.2-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
	None	45.2-	0.10	ساكن	عند مستوى 1%
	Trend and Intercept	1.5-	0.01	ساكن	عند مستوى 5%

INF	Intercept	6.98-	0.00	ساكن	عند مستوى 5%
	None	6.46-	0.00	ساكن	عند مستوى 5%
OPEN	Trend and Intercept	14.5-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	25.5-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
	None	3.72-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
EXP	Trend and Intercept	3.63-	0.05	ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	3.56-	0.02	ساكن	عند مستوى 5%
	None	2.95-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
FDI	Trend and Intercept	87.5-	0.05	ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	12.6-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
	None	11.6-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من خلال الجدول أعلاه، أثبتت نتائج اختبار ADF (AUGMENT-DICKEY–FULLER) بالنسبة لسلاسل متغيرات الدراسة وجود جذر الوحدة عند المستوى مما يدل على أنها ليست ساكنة في المستوى، وبعد إجراء الاختبار عند الفرق الأول استقرت جميع السلاسل، وبالتالي يمكن أن نرفض فرضية العدم H0 القائلة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة وهذا عند مستوى 0.05% و 0.1% لجميع متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

بما أن متغيرات الدراسة تتسم بالسكون عند الفرق الأول I(1)، يمكن إذن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة "ARDL"، وهذا لتوفر الشرط المتمثل في سكون السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول (حالة دراستنا هذه) أو عند المستوى والفرق الأول مع بعض.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالسعودية

يعتمد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاص بالمتغيرات على وجود جذر الوحدة (unit root) أو عدم وجوده، ويعني عدم استقرارية السلسلة وجود انحراف زائف وهو ما يشكل حاجز أمام التحليل القياسي، ويتم استخدام بعض الاختبارات للتأكد من سكون أو استقرارية السلاسل أهمها اختبار AUGMENT DICKEY FULLER، ومن أجل ذلك سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة، وقد تم إجراء هذه الاختبارات عند المستوى وعند الفرق الأول، وعلى ثلاث مراحل من الخصائص الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03-04) : نتائج نموذج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغيرات Variable	عند المستوى At Level				
	الخصائص	t-Sta	prob	نتيجة السكون	القيم الحرجة
GDP	Trend and Intercept	2.52-	0.31	غير ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	1.21-	0.63	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	2.02-	0.98	غير ساكن	عند مستوى 5%
SCD	Trend and Intercept	3.35-	0.10	غير ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	1.34-	0.58	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	1.88	0.98	غير ساكن	عند مستوى 5%
INF	Trend and Intercept	2.61	0.99	غير ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	1.56-	0.47	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	2.23-	0.02	ساكن	عند مستوى 5%
OPEN	Trend and Intercept	2.86-	0.20	غير ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	1.84-	0.34	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	1.17-	0.20	غير ساكن	عند مستوى 5%
EXP	Trend and Intercept	2.40-	0.36	غير ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	2.74-	0.09	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	0.43-	0.79	غير ساكن	عند مستوى 5%
FDI	Trend and Intercept	3.05-	0.15	غير ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	2.17-	0.22	غير ساكن	عند مستوى 5%
	None	1.04-	0.25	غير ساكن	عند مستوى 5%
المتغيرات Variable	عند الفرق الأول First Deference				
	الخصائص	t-Sta	prob	نتيجة السكون	القيم الحرجة
GDP	Trend and Intercept	3.19-	0.03	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	3.37-	0.03	ساكن	عند مستوى 1%
	None	2.30-	0.03	ساكن	عند مستوى 1%
SCD	Trend and Intercept	2.83-	0.04	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	2.97-	0.05	ساكن	عند مستوى 1%
	None	2.69-	0.01	ساكن	عند مستوى 1%
INF	Trend and Intercept	6.05-	0.00	ساكن	عند مستوى 5%
	Intercept	3.79-	0.01	ساكن	عند مستوى 5%
	None	3.65-	0.00	ساكن	عند مستوى 5%
OPEN	Trend and Intercept	4.14-	0.03	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	4.39-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%

	None	4.47-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
EXP	Trend and Intercept	3.05-	0.01	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	3.22-	0.04	ساكن	عند مستوى 1%
	None	3.36-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
FDI	Trend and Intercept	5.72-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	5.44-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%
	None	5.47-	0.00	ساكن	عند مستوى 1%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

أشارت نتائج اختبار AUGMENT DICKEY–FULLER "ADF" إلى وجود جذر الوحدة عند المستوى بالنسبة لسلاسل متغيرات الدراسة ما يعني أنها غير ساكنة عند المستوى، وبعد القيام بالاختبارات عند الفرق الأول استقرت جميع سلاسل متغيرات الدراسة، ما يعني أنه بإمكاننا الآن رفض الفرضية العدم H0 (وجود جذر الوحدة) والقبول بالفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة، وهذا عند مستوى 0.05% و 0.1% لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة.

بما أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الدرجة I(1)، فإنه بإمكاننا تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة "ARDL"، وهذا لتوفر شرط استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

المطلب الثاني: المقاربة القياسية لدور العناقيد الصناعية في ترقية الصادرات في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2022) باستخدام منهجية ARDL.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الاختبارات الأساسية لنموذج "ARDL" الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، وكذلك الاختبارات التشخيصية لقياس صلاحية النموذج.

الفرع الأول: الاختبارات الأساسية لتقدير نموذج "ARDL"

قبل تطبيق نموذج "ARDL " الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، نجري أولا بعض الاختبارات القبلية ثم نقوم بتقدير النموذج.

1- اختبار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج

- **حالة الجزائر**

بالاعتماد على اختبار (AIC Akaike) تم تحديد فترات التأخير والتي أثبتت أن النموذج:(3.1.1. 1.1) هو الأمثل مثلما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (03-07): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

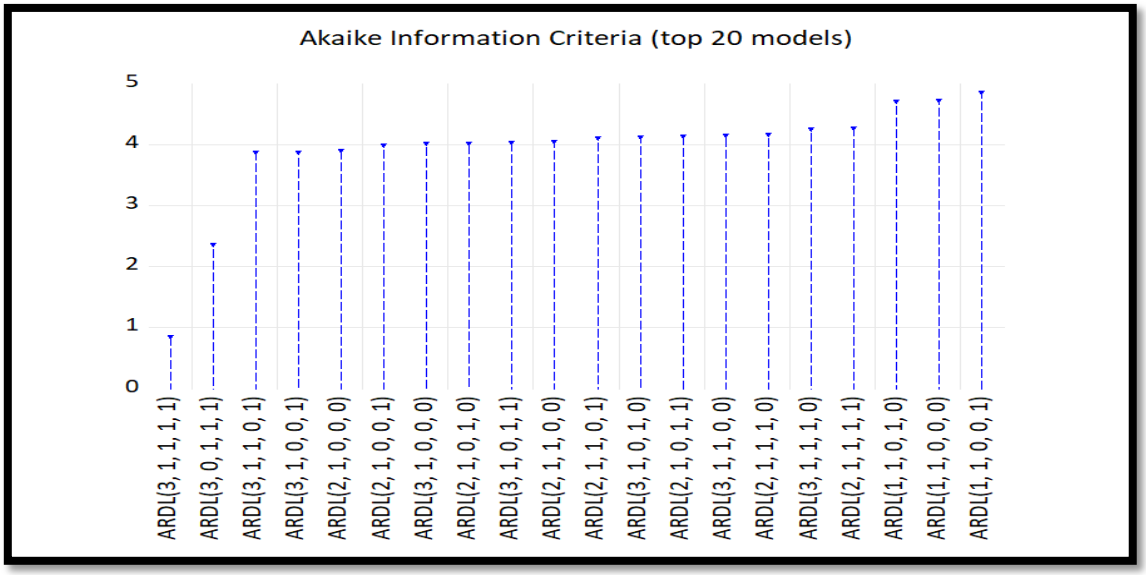

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: EXPE
Date: 11/08/24 Time: 07:39
Sample: 2007 2022
Included observations: 13

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	6.477978	0.849542	1.371034	0.742352	0.999164	ARDL(3, 1, 1, 1, 1)
9	-4.310337	2.355436	2.833471	2.257179	0.997803	ARDL(3, 0, 1, 1, 1)
3	-14.125815	3.865510	4.343544	3.767252	0.990055	ARDL(3, 1, 1, 0, 1)
7	-15.160502	3.870846	4.305423	3.781521	0.992226	ARDL(3, 1, 0, 0, 1)
24	-17.305483	3.893151	4.240812	3.821691	0.993512	ARDL(2, 1, 0, 0, 0)
23	-16.902321	3.984972	4.376091	3.904580	0.992378	ARDL(2, 1, 0, 0, 1)
8	-17.063753	4.009808	4.400927	3.929416	0.992186	ARDL(3, 1, 0, 0, 0)
22	-17.067318	4.010357	4.401475	3.929964	0.992182	ARDL(2, 1, 0, 1, 0)
5	-15.136398	4.020984	4.499018	3.922727	0.988382	ARDL(3, 1, 0, 1, 1)
20	-17.286992	4.044153	4.435271	3.963760	0.991913	ARDL(2, 1, 1, 0, 0)
19	-16.673304	4.103585	4.538162	4.014260	0.990189	ARDL(2, 1, 1, 0, 1)
6	-16.761126	4.117096	4.551673	4.027771	0.990055	ARDL(3, 1, 0, 1, 0)
21	-16.846934	4.130298	4.564874	4.040972	0.989923	ARDL(2, 1, 0, 1, 1)
4	-16.959130	4.147558	4.582135	4.058233	0.989748	ARDL(3, 1, 1, 0, 0)
18	-17.025437	4.157760	4.592336	4.068435	0.989642	ARDL(2, 1, 1, 1, 0)
2	-16.570953	4.241685	4.719719	4.143428	0.985513	ARDL(3, 1, 1, 1, 0)
17	-16.643098	4.252784	4.730818	4.154527	0.985351	ARDL(2, 1, 1, 1, 1)
38	-22.535819	4.697818	5.045479	4.626358	0.985493	ARDL(1, 1, 0, 1, 0)
40	-23.682746	4.720423	5.024626	4.657895	0.985578	ARDL(1, 1, 0, 0, 0)
39	-23.486250	4.844038	5.191700	4.772578	0.983209	ARDL(1, 1, 0, 0, 1)
34	-22.504969	4.846918	5.238037	4.766526	0.981952	ARDL(1, 1, 1, 1, 0)
37	-22.535805	4.851662	5.242781	4.771270	0.981866	ARDL(1, 1, 0, 1, 1)
36	-23.682167	4.874180	5.221841	4.802720	0.982695	ARDL(1, 1, 1, 0, 0)
35	-23.296874	4.968750	5.359869	4.888357	0.979614	ARDL(1, 1, 1, 0, 1)
33	-22.413691	4.986722	5.421298	4.897397	0.976271	ARDL(1, 1, 1, 1, 1)
25	-25.448281	5.453582	5.888158	5.364257	0.962153	ARDL(2, 0, 1, 1, 1)
13	-29.988392	6.152060	6.586637	6.062735	0.923902	ARDL(3, 0, 0, 1, 1)
29	-30.999783	6.153813	6.544932	6.073420	0.933318	ARDL(2, 0, 0, 1, 1)

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

- حالة السعودية

بالاعتماد على اختبار (AIC Akaike) تم تحديد فترات التأخير والتي أثبتت أن النموذج:(3.1.1. 1.1) هو الأمثل مثلما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (03-08): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

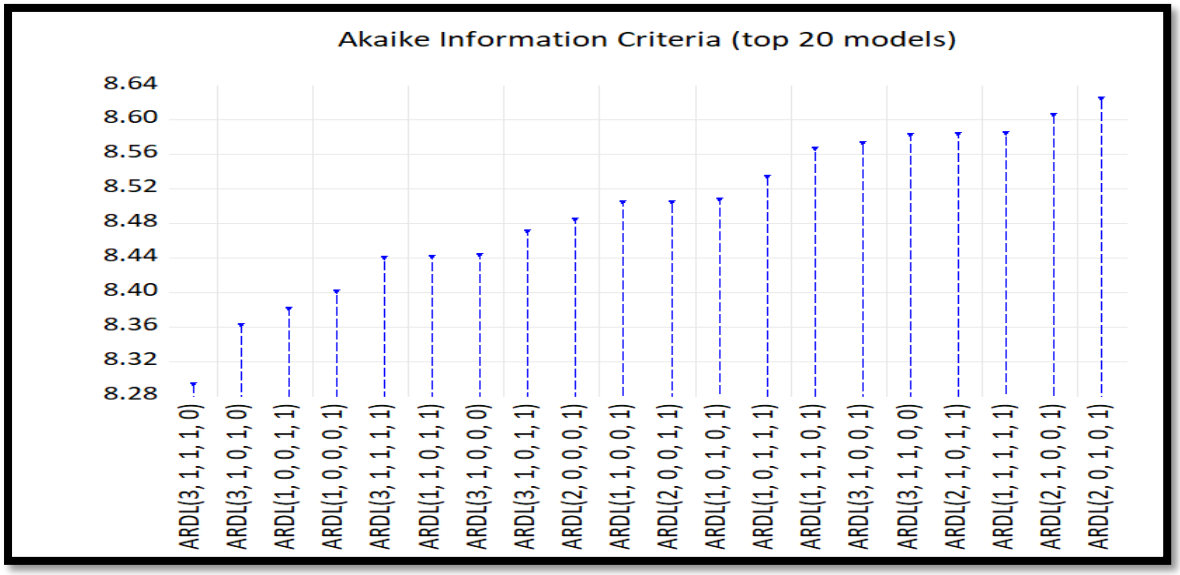

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: EXPE
Date: 11/08/24 Time: 14:52
Sample: 2007 2022
Included observations: 13

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
2	-42.903865	8.292902	8.770936	8.194645	0.959694	ARDL(3, 1, 1, 1, 0)
6	-44.353241	8.362037	8.796613	8.272712	0.966417	ARDL(3, 1, 0, 1, 0)
45	-46.473138	8.380483	8.728144	8.309023	0.972080	ARDL(1, 0, 0, 1, 1)
47	-47.606734	8.401036	8.705239	8.338508	0.972301	ARDL(1, 0, 0, 0, 1)
1	-42.862716	8.440418	8.961910	8.333228	0.919897	ARDL(3, 1, 1, 1, 1)
37	-45.867817	8.441203	8.832321	8.360810	0.968204	ARDL(1, 1, 0, 1, 1)
8	-45.880065	8.443087	8.834206	8.362694	0.968144	ARDL(3, 1, 0, 0, 0)
5	-44.056341	8.470206	8.948240	8.371949	0.951875	ARDL(3, 1, 0, 1, 1)
31	-47.148450	8.484377	8.832038	8.412917	0.969024	ARDL(2, 0, 0, 0, 1)
39	-47.275618	8.503941	8.851602	8.432481	0.968412	ARDL(1, 1, 0, 0, 1)
29	-46.275883	8.503982	8.895101	8.423589	0.966144	ARDL(2, 0, 0, 1, 1)
43	-47.297613	8.507325	8.854986	8.435865	0.968305	ARDL(1, 0, 1, 0, 1)
41	-46.470195	8.533876	8.924995	8.453484	0.965116	ARDL(1, 0, 1, 1, 1)
35	-46.685655	8.567024	8.958143	8.486631	0.963941	ARDL(1, 1, 1, 0, 1)
7	-45.725885	8.573213	9.007789	8.483888	0.958521	ARDL(3, 1, 0, 0, 1)
4	-45.788938	8.582914	9.017490	8.493589	0.958116	ARDL(3, 1, 1, 0, 0)
21	-45.793217	8.583572	9.018148	8.494247	0.958089	ARDL(2, 1, 0, 1, 1)
33	-45.799129	8.584481	9.019058	8.495156	0.958051	ARDL(1, 1, 1, 1, 1)
23	-46.936009	8.605540	8.996659	8.525147	0.962525	ARDL(2, 1, 0, 0, 1)
27	-47.063340	8.625129	9.016248	8.544737	0.961783	ARDL(2, 0, 1, 0, 1)
15	-47.123065	8.634318	9.025436	8.553925	0.961430	ARDL(3, 0, 0, 0, 1)
25	-46.260914	8.655525	9.090102	8.566200	0.954962	ARDL(2, 0, 1, 1, 1)
13	-46.272897	8.657369	9.091945	8.568044	0.954879	ARDL(3, 0, 0, 1, 1)
32	-49.545080	8.699243	9.003447	8.636715	0.962677	ARDL(2, 0, 0, 0, 0)
16	-48.627377	8.711904	9.059565	8.640444	0.961109	ARDL(3, 0, 0, 0, 0)
19	-46.639646	8.713792	9.148368	8.624467	0.952260	ARDL(2, 1, 1, 0, 1)
3	-45.715504	8.725462	9.203496	8.627205	0.937880	ARDL(3, 1, 1, 0, 1)
17	-45.769816	8.733818	9.211852	8.635560	0.937359	ARDL(2, 1, 1, 1, 1)
11	-47.062251	8.778808	9.213384	8.689483	0.949053	ARDL(3, 0, 1, 0, 1)
9	-46.229411	8.804525	9.282559	8.706267	0.932770	ARDL(3, 0, 1, 1, 1)
30	-49.300636	8.815482	9.163144	8.744022	0.956865	ARDL(2, 0, 0, 1, 0)
14	-48.339142	8.821407	9.212525	8.741014	0.953495	ARDL(3, 0, 0, 1, 0)
12	-48.473773	8.842119	9.233238	8.761726	0.952522	ARDL(3, 0, 1, 0, 0)

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

2- اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bound test)

- **حالة الجزائر**

أعطى الجدول رقم (03-05) المبين أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك، وذلك بالاعتماد على منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)، وتشير هذه النتائج إلى أن قيمة لـ F-statistic F= 93.33 المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى عند جل مستويات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، وذلك بسبب وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في (حالة العناقيد الصناعية، التضخم، الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري)، واختبار " bound test" أدناه يبين ذلك :

الجدول رقم (03-05): اختبار bound test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	93.33484	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	13		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

- **حالة السعودية**

أعطى الجدول رقم (03-06) الموضح أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك وذلك بالاعتماد على منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)، وتعطي هذه النتائج القيمة المحسوبة لـ F-statistic F= 10.69 والتي هي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى عند أغلب مستويات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، وذلك بسبب وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في (حالة العناقيد الصناعية، الانفتاح التجاري، الناتج الداخلي الخام ، التضخم)، واختبار" bound test" أدناه يوضح ذلك :

الجدول رقم (03-06): اختبار bound test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	10.69098	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	13	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

3- نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة باستخدام ARDL

- **حالة الجزائر**

بعد تحديد درجة الإبطاء المثلى وبعد التأكد كذلك من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:

الجدول (03-07): تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL

Dependent Variable: EXPE
Method: ARDL
Date: 11/08/24 Time: 07:45
Sample (adjusted): 2010 2022
Included observations: 13 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GDP INF OPEN SCD
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 48
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXPE(-1)	-0.163372	0.183871	-0.888513	0.5375
EXPE(-2)	-0.257152	0.029498	-8.717522	0.0727
EXPE(-3)	0.179287	0.030720	5.836178	0.1080
GDP	0.336959	0.015880	21.21849	0.0300
GDP(-1)	-0.119688	0.058003	-2.063480	0.2873
INF	3.164914	0.394670	8.019142	0.0790
INF(-1)	-1.535522	0.296573	-5.177550	0.1215
OPEN	2.181452	0.219254	9.949435	0.0638
OPEN(-1)	1.497121	0.313516	4.775255	0.1314
SCD	31.11567	4.615655	6.741333	0.0938
SCD(-1)	-21.86947	3.768696	-5.802928	0.1086
C	-215.3450	33.68813	-6.392311	0.0988

R-squared	0.999930	Mean dependent var	53.24615
Adjusted R-squared	0.999164	S.D. dependent var	18.33658
S.E. of regression	0.530057	Akaike info criterion	0.849542
Sum squared resid	0.280961	Schwarz criterion	1.371034
Log likelihood	6.477978	Hannan-Quinn criter.	0.742352
F-statistic	1305.416	Durbin-Watson stat	3.226814
Prob(F-statistic)	0.021585		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 13

تم تقدير معامل التحديد من الجدول أعلاه ب R^2=99.99، وهو مقبول جدا ويعبر على أن نسبة 99.99 % من التغيرات التي تطرأ على الصادرات من السلع الخدمات EXP بسبب المتغيرات التفسيرية، كما أن قيمة فيشر (Fisher) ذات معنوية F=13.05، وهي أكبر من القيمة الجدولية، مما يثبت أن النموذج له دلالة إحصائية.

- **حالة السعودية**

بعد تحديد درجة التأخير المثلى وبعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:

جدول (03-08): تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL

Dependent Variable: EXPE
Method: ARDL
Date: 11/08/24 Time: 14:55
Sample (adjusted): 2010 2022
Included observations: 13 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): OPEN SCD INF GDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 48
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXPE(-1)	-0.556430	0.376464	-1.478041	0.2775
EXPE(-2)	0.018515	0.158597	0.116743	0.9177
EXPE(-3)	-0.256503	0.141930	-1.807250	0.2125
OPEN	8.568922	2.891462	2.963525	0.0975
OPEN(-1)	3.370498	2.279125	1.478856	0.2773
SCD	50.95419	51.88729	0.982017	0.4296
SCD(-1)	45.68174	64.63003	0.706819	0.5529
INF	-6.348877	6.772663	-0.937427	0.4475
INF(-1)	-7.936027	7.507504	-1.057079	0.4013
GDP	0.492787	0.147115	3.349684	0.0787
C	1090.727	443.4036	-2.459898	0.1331

R-squared	0.993282	Mean dependent var	304.1938
Adjusted R-squared	0.959694	S.D. dependent var	83.33652
S.E. of regression	16.73094	Akaike info criterion	8.292902
Sum squared resid	559.8489	Schwarz criterion	8.770936
Log likelihood	-42.90386	Hannan-Quinn criter.	8.194645
F-statistic	29.57221	Durbin-Watson stat	2.847686
Prob(F-statistic)	0.033140		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 13

تم تقدير معامل التحديد من الجدول أعلاه ب R^2=99.32، وهو مقبول جدا ويعبر على أن نسبة 99.32 % من التغيرات التي تطرأ على الصادرات من السلع الخدمات EXP بسبب المتغيرات التفسيرية، كما أن قيمة فيشر (Fisher) ذات معنوية F=29.57، وهي أكبر من القيمة الجدولية، مما يثبت أن النموذج له دلالة إحصائية.

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية

قبل الاعتماد على نموذج ARDL من أجل تقدير الآثار القصيرة والطويلة المدى، لابد من التأكد من جودة هذا النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، وذلك بالاستعانة بالاختبارات التالية:

1- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (breusch - Godfrrey Correlation lm test)

- **حالة الجزائر**

انطلاقا من اختبار مشكلة الارتباط الذاتي المبين في الجدول(03-09)، والذي يتضمن القيمة الإحصائية (F) المقدرة ب 14.69 مع قيمة احتمالية "p=0.20" وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي غير مرتبطة ذاتيا.

جدول رقم (03-09): اختبار breusch – Godfrrey Correlation lm test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	14.69145	Prob. F(11,1)	0.2010
Obs*R-squared	12.92005	Prob. Chi-Square(11)	0.2986
Scaled explained SS	0.065715	Prob. Chi-Square(11)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/08/24 Time: 07:48
Sample: 2010 2022
Included observations: 13

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

- **حالة السعودية**

انطلاقا من اختبار مشكلة الارتباط الذاتي المبين في الجدول(03-10)، والذي يتضمن القيمة الإحصائية (F) المقدرة ب 0.20 مع قيمة احتمالية "p=0.96" وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي غير مرتبطة ذاتيا.

جدول رقم (03-10): اختبار breusch – Godfrrey Correlation lm test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.203219	Prob. F(10,2)	0.9675
Obs*R-squared	6.551898	Prob. Chi-Square(10)	0.7670
Scaled explained SS	0.128602	Prob. Chi-Square(10)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/08/24 Time: 15:09
Sample: 2010 2022
Included observations: 13

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

2- اختبار مشكلة اختلاف التباين (HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH)

- **حالة الجزائر**

من خلال نتائج الجدول رقم (03-11)، والذي يتضمن القيمة الإحصائية (F=0.97) مع قيمة احتمالية (p=0.34)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يمكننا قبول فرضية العدم التي تدل على تجانس البواقي وعدم احتواء النموذج على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول رقم (03-11): HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.974991	Prob. F(1,10)	0.3467
Obs*R-squared	1.066050	Prob. Chi-Square(1)	0.3018

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/08/24 Time: 07:50
Sample (adjusted): 2011 2022
Included observations: 12 after adjustments

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

➢ **حالة السعودية**

من خلال نتائج الجدول رقم (03-12)، والذي يتضمن القيمة الإحصائية (F=0.001) مع قيمة احتمالية (p=0.96)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يمكننا قبول فرضية العدم التي تدل على تجانس البواقي وعدم احتواء النموذج على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول رقم (03-12): HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.001639	Prob. F(1,10)	0.9685
Obs*R-squared	0.001967	Prob. Chi-Square(1)	0.9646

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Histogram- normality Test)

➢ **حالة الجزائر**

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (03-09) إمكانية قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية لها توزيع طبيعي في النموذج، وذلك لأن قيمة "jarque – Bera " تساوي: 0.06 مع قيمة احتمالية "Prob jarque – Bera" قدرت ب 0.96 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يعطي إشارة إلى خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي، أي أنها موزعة توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم (03-09): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

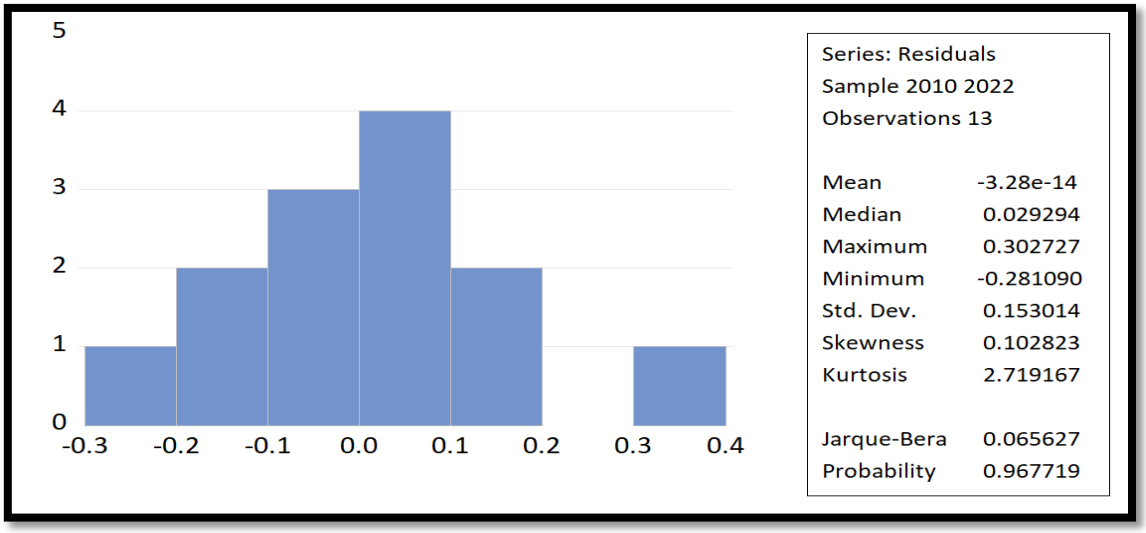

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

➢ حالة السعودية

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (03-10) إمكانية قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية لها توزيع طبيعي في النموذج، وذلك لأن قيمة "jarque – Bera" تساوي: 1.79 مع قيمة احتمالية "Prob jarque – Bera" قدرت ب 0.40 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يعطي إشارة إلى خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي، أي أنها موزعة توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم (03-10): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

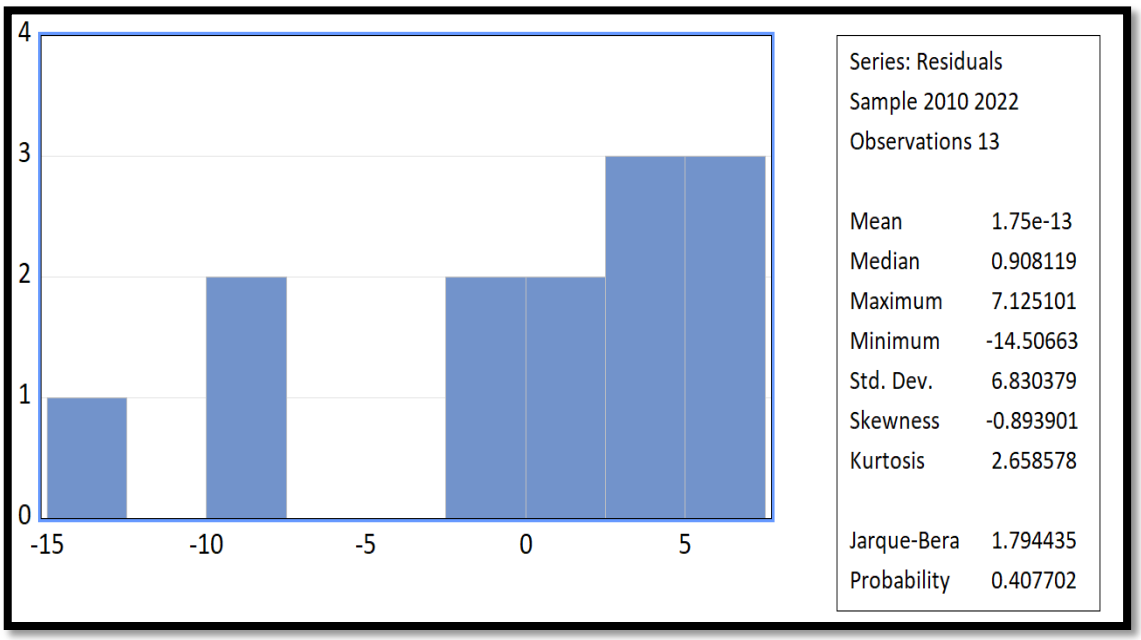

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

4- اختبار الاستقرارية (stability test):

➢ **حالة الجزائر**

يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل والمقدرة لنموذج تصحيح الخطأ الخاص بنموذج "ARDL" الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بحيث إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وSQUARES OF CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وبالاعتماد على معظم الدراسات، قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM وCUSUMSQ التي اقترحها كل من BROWN, DUBLIN وEVANS (1975) من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تقلبات هيكلية، والشكل أدناه رقم (03-11) يبين وجود استقرار بين المتغيرات المدروسة ويؤكد انسجام في النموذج ما بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير و الطويل وبالتالي النموذج يحتوي على معادلة واحدة فقط.

الشكل رقم (03-11): نتائج اختبار الاستقرارية

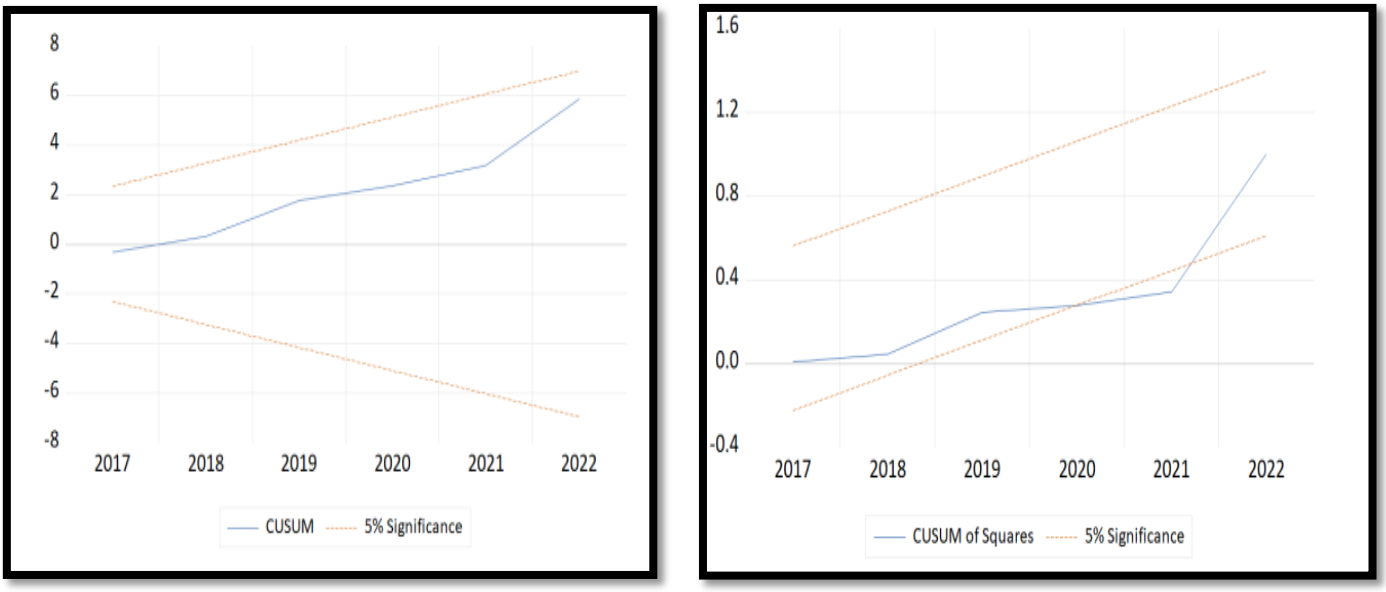

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التمثيل في كل من CUSUM test و CUSUM OF SQUARES TEST داخل الحدود عند مستوى 5% وبالتالي نقبل باستقرارية النموذج.

➢ **حالة السعودية**

يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل والمقدرة لنموذج تصحيح الخطأ الخاص بنموذج "ARDL" الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بحيث إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وSQUARES OF CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وبالاعتماد على معظم

الدراسات، قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM وCUSUMSQ التي اقترحها كل من BROWN, DUBLIN وEVANS (1975) من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تقلبات هيكلية، والشكل أدناه رقم (03-12) يبين وجود استقرار بين المتغيرات المدروسة ويؤكد انسجام في النموذج ما بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير و الطويل وبالتالي النموذج يحتوي على معادلة واحدة فقط.

الشكل رقم (03-12): نتائج اختبار الاستقرارية

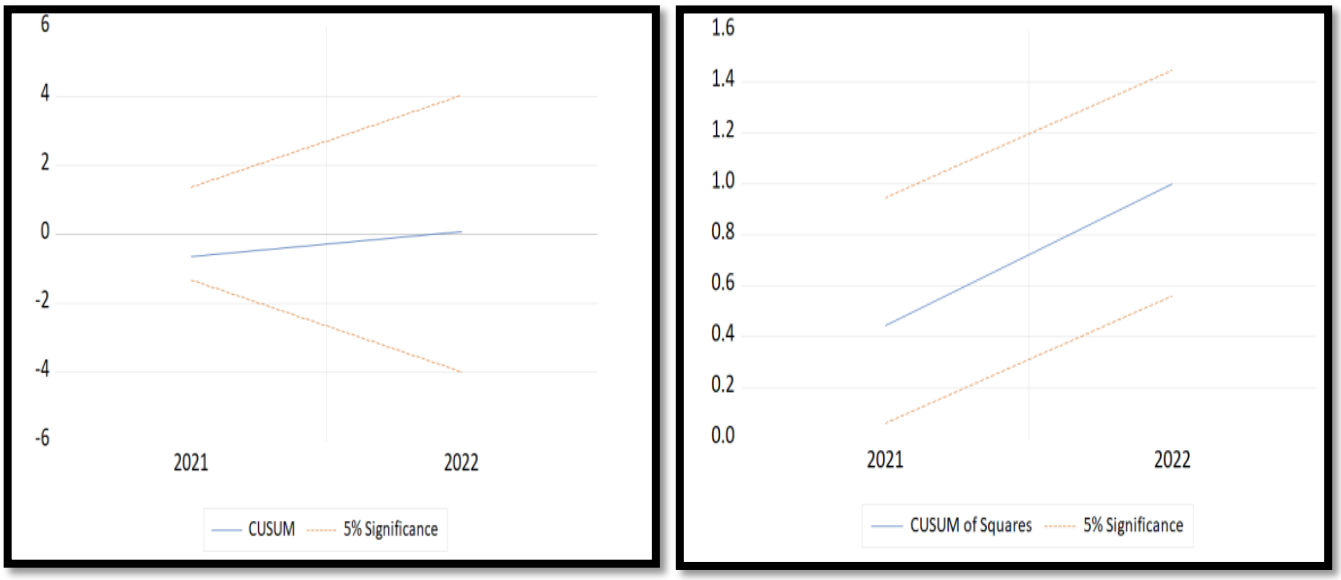

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التمثيل في كل من CUSUM test و CUSUM OF SQUARES TEST داخل الحدود عند مستوى 5% وبالتالي نقبل باستقرارية النموذج.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة قصيرة الأجل و تفسير النتائج في المدى الطويل

بعدما تأكدنا من خلو هذا النموذج من المشاكل القياسية، سنقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع في المدى القصير باستخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ، ثم سيتم تقدير معلمات الأجل الطويل من أجل قياس العلاقة في المدى الطويل.

1- تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ:

- **حالة الجزائر**

من أجل تقدير العلاقة في الأجل القصير يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة الفروق من الدرجة الأولى، بحيث يكون في هذا النموذج حد تصحيح الخطأ مؤخرا بفترة زمنية واحدة فقط بصفته متغيرا تفسيريا فمن خلال هذا النموذج يمكن تحليل سرعة تكيف اختلالات

الأجل القصير للوصول إلى التوازن طويل الأجل، إذا كانت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ولها دلالة معنوية أقل من 0.05 فذلك يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل، كما أن القيمة المطلقة لهذا المعامل تمثل سرعة استعادة حالة التوازن بعد حدوث أي اختلال، وكانت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-13): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EXPE)
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/08/24 Time: 08:04
Sample: 2007 2022
Included observations: 13

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPE(-1))	0.077865	0.004704	16.55459	0.0384
D(EXPE(-2))	-0.179287	0.004995	-35.89174	0.0177
D(GDP)	0.336959	0.003416	98.64463	0.0065
D(INF)	3.164914	0.050892	62.18881	0.0102
D(OPEN)	2.181452	0.028020	77.85336	0.0082
D(SCD)	31.11567	0.546314	56.95565	0.0112
CointEq(-1)*	-1.241237	0.021413	-57.96598	0.0110

R-squared	0.999893	Mean dependent var	1.688462
Adjusted R-squared	0.999786	S.D. dependent var	14.79037
S.E. of regression	0.216395	Akaike info criterion	0.080311
Sum squared resid	0.280961	Schwarz criterion	0.384515
Log likelihood	6.477978	Hannan-Quinn criter.	0.017784
Durbin-Watson stat	3.226814		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

يمكن توضيح العلاقة كالتالي:

- تشير نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب cointeq(-1)=1.24 وذو معنوية إحصائية، وهذا يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة نحو التوازن في الأجل الطويل، أي أن 1.24% من الأخطاء التي تقع في الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل في أقل من

سنة واحدة، ومن خلال النتائج أعلاه التي تبرز العلاقة في الأجل القصير والتي تؤكد أيضا أن متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا.

- معلمة الناتج الداخلي الخام GDP لها علاقة موجبة ومعنوية في عند مستوى 5% مع الصادرات من السلع والخدمات EXP حيث عند زيادة الناتج الداخلي الخام ب 1 % بالمائة سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات ب 0.33%.
- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين التضخم INF والصادرات من السلع والخدمات EXP، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أنه كلما زاد التضخم ب 1% كلما زادت الصادرات من السلع والخدمات ب 3.14%.
- تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الانفتاح التجاري والصادرات من السلع والخدمات، حيث أنه كلما زاد الانفتاح التجاري ب 1% سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات Exp ب2.18%.
- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين حالة العناقيد الصناعية وبين الصادرات من السلع والخدمات حيث أنه كلما زادت العناقيد الصناعية ب 1% سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السع والخدمات ب 12. 31.% .
- **حالة السعودية**

يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) من أجل تقدير العلاقة في الأجل القصير، والذي يعبر عن المتغيرات من خلال الفروق من الدرجة الأولى، في هذا النموذج يتم تأخير حد تصحيح الخطأ لفترة زمنية واحدة بصفته متغيرا تفسيريا، ومن خلاله يمكن تقييم سرعة التكيف مع الصدمات الحاصلة في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، فإذا كانت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ولها دلالة إحصائية معنوية أقل من 0.05، فهذا يدل على وجود علاقة طويلة المدى، وتعكس القيمة المطلقة لهذا المعامل مدى سرعة استعادة التوازن بعد حدوث أي اختلال، وكانت العلاقة قصيرة الأجل حسب نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EXPE)
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/08/24 Time: 16:42
Sample: 2007 2022
Included observations: 13

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPE(-1))	0.237988	0.033707	7.060434	0.0195
D(EXPE(-2))	0.256503	0.058305	4.399303	0.0480
D(OPEN)	8.568922	0.381721	22.44811	0.0020
D(SCD)	50.95419	12.91657	3.944871	0.0587
D(INF)	-6.348877	1.347623	-4.711167	0.0422
CointEq(-1)*	-1.794418	0.119758	-14.98368	0.0044

R-squared	0.993605	Mean dependent var	18.75538
Adjusted R-squared	0.989036	S.D. dependent var	85.40993
S.E. of regression	8.943065	Akaike info criterion	7.523672
Sum squared resid	559.8489	Schwarz criterion	7.784417
Log likelihood	-42.90386	Hannan-Quinn criter.	7.470077
Durbin-Watson stat	2.847686		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

يمكن توضيح العلاقة كالتالي:

- تشير نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب cointeq(-1)=1.79 وذو معنوية إحصائية، وهذا يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة نحو التوازن في الأجل الطويل أي أن 1.79% من الخطأ يمكن أن تقع في الأجل القصير ويمكن تصحيحها في الأجل الطويل في أقل من سنة واحدة ، ومن خلال النتائج أعلاه التي تبرز العلاقة في الأجل القصير تؤكد أيضا أن متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا .
- نلاحظ أن معلمة الانفتاح التجاري OPEN لها علاقة موجبة ومعنوية في عند مستوى ثقة 5% مع الصادرات من السلع والخدمات EXP حيث عند زيادة الناتج الداخلي الخام ب 1% بالمائة سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات ب 8.56%.

- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التضخمINF والصادرات من السلع والخدمات EXP، وهذا يشير إلى أنه كلما زاد التضخم ب 1% تنقص الصادرات من السلع والخدمات ب 6.34%.
- كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية في عند مستوى ثقة 10% بين حالة العناقيد الصناعية وبين الصادرات من السلع والخدمات، حيث أنه كلما زادت العناقيد الصناعية ب 1% سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات Exp ب50.95%.

2- تفسير النتائج في المدى الطويل

- **حالة الجزائر**

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، ينبغي الحصول على معلمات الأجل الطويل:

الجدول رقم (03-15): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.175044	0.024852	7.043534	0.0898
INF	1.312716	0.156930	8.364953	0.0757
OPEN	2.963634	0.077096	38.44065	0.0166
SCD	7.449181	0.587911	12.67060	0.0501
C	173.4922	4.633539	-37.44270	0.0170

EC = EXPE - (0.1750*GDP + 1.3127*INF + 2.9636*OPEN + 7.4492*SCD +173.4922)

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- ✓ معلمة متغير الناتج الداخلي الخام GDP موجبة ومعنوية عند مستوى 10%، ويعني ذلك أنه كلما زاد الناتج الداخلي الخام ب 1% سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدماتEXP ب 0,17%.
- ✓ معلمة متغير التضخم INF موجبة ومعنوية عند 10%، وهذا يعني انه كلما زاد التضخم سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات ، وهذا ما يفسر وجود ضغط على التكاليف فيتم توجيهها إلى

الخارج من خلال زيادة الإنتاج ، حيث أنه كلما زاد التضخم ب 1% سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع و الخدمات ب 1.31 %.

- ✓ معلمة متغير الانفتاح التجاري OPEN موجبة ومعنوية عند 5% وهذا يعني انه كلما زاد الانفتاح التجاري ب 1% سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات ب 2. 96 %.
- ✓ معلمة متغير حالة العناقيد الصناعية SCD موجبة ومعنوية عند 10% وهذا يعني انه كلما زادت العناقيد الصناعية ب 1% سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات ب 7.44 %.

➢ **حالة السعودية**

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، ينبغي الحصول على معلمات الأجل الطويل:

الجدول رقم (03-16): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.274622	0.100211	2.740442	0.1114
INF	-7.960745	6.280002	-1.267634	0.3325
OPEN	6.653644	1.053501	6.315747	0.0242
SCD	53.85363	33.71217	1.597454	0.2513
C	-607.8449	157.2631	-3.865146	0.0609

EC = EXPE - (0.2746*GDP -7.9607*INF + 6.6536*OPEN + 53.8536*SCD -607.8449)

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

نلاحظ من الجدول أعلاه نتائج التقدير في الأجل الطويل :

- ✓ معلمة متغير الناتج الداخلي الخام GDP موجبة وغير معنوية هذا يعني أنه كلما زاد الناتج الداخلي الخام ب 1% سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدماتEXP ب 0,27 %.
- ✓ معلمة متغير التضخم INF سالبة وغير معنوية، وهذا يعني انه كلما التضخم ب 1%سيؤدي ذلك إلى نقصان الصادرات من السلع والخدمات ب 7. 96 % .
- ✓ معلمة متغير الانفتاح التجاري OPEN موجبة وغير معنوية عند 5% وهذا يعني انه كلما زاد الانفتاح التجاري ب 1%، سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات ب 6. 65 %.

- ✓ معلمة متغير حالة العناقيد الصناعية موجبة ومعنوية، وهذا يعني انه كلما زادت العناقيد الصناعية ب 1% سيؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات ب 85 .5 % .

الفرع الرابع: مقارنة نتائج الدراسة القياسية بين الجزائر و السعودية

وفيما يلي مقارنة لدور العناقيد الصناعية في ترقية الصادرات بين الجزائر و السعودية، حسب ما أفضت إليه الدراسة القياسية.

جدول رقم(03-17): مقارنة بين الجزائر والسعودية حسب نتائج الدراسة

نقاط المقارنة	الجزائر	السعودية
تكامل المتغيرات	المتغيرات متكاملة بشكل مشترك وتحتاج إلى أقل من سنة لتصحيح الأخطاء (2.64%)	المتغيرات متكاملة بشكل مشترك وتحتاج إلى أقل من سنة لتصحيح الأخطاء (2.89%)
تأثير العناقيد الصناعية على الصادرات	علاقة موجبة ومعنوية مع الصادرات في الأجل القصير والطويل. في الأجل القصير: زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 12.31%. في الأجل الطويل: 1% زيادة تؤدي إلى زيادة 44.7%.	علاقة موجبة ومعنوية مع الصادرات في الأجل القصير والطويل. في الأجل القصير: زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 50.95%. في الأجل الطويل: 1% زيادة تؤدي إلى زيادة 85.5%.
تأثير الانفتاح التجاري على الصادرات	علاقة موجبة ومعنوية مع الصادرات في الأجل القصير والطويل. في الأجل القصير: زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 2.18%. في الأجل الطويل: 1% زيادة يؤدي إلى زيادة 2.96%.	علاقة موجبة ومعنوية مع الصادرات في الأجل القصير والطويل. في الأجل القصير: زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 8.56%. في الأجل الطويل: 1% زيادة يؤدي إلى زيادة 6.65%.
تأثير التضخم على الصادرات	علاقة موجبة ومعنوية مع الصادرات في الأجل القصير. تأثير إيجابي ضعيف في الأجل الطويل. في الأجل القصير: زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 3.14%. في الأجل الطويل: 1% زيادة تؤدي إلى زيادة 1.31%.	علاقة عكسية ومعنوية مع الصادرات في الأجل القصير (تأثير سلبي). في الأجل الطويل، تأثير سلبي غير معنوي. في الأجل القصير: زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى تقليص الصادرات بنسبة 6.34%. في الأجل الطويل: 1% زيادة تؤدي إلى تقليص الصادرات بنسبة 7.96%.
تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات	علاقة موجبة ومعنوية مع الصادرات في الأجل القصير و الطويل. في الأجل القصير: زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.33%. في الأجل الطويل: 1% زيادة يؤدي إلى زيادة 0.17%.	علاقة موجبة وغير معنوية مع الصادرات في الأجل الطويل. زيادة الناتج بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.27%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة القياسية

من خلال الجدول يظهر لنا أن الانفتاح التجاري والعناقيد الصناعية في الجزائر لهما تأثيرات إيجابية قوية على الصادرات وخاصة في الأجل الطويل، في حين أن تأثير الناتج المحلي على الصادرات ضعيف وغير معنوي. أما في السعودية فهناك تأثير كبير للانفتاح التجاري والعناقيد الصناعية على الصادرات ، خاصة في الأجل الطويل.

الفرع الخامس: التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية

بعد تقدير وقياس دور العناقيد الصناعية في ترقية الصادرات في الجزائر والسعودية، يمكننا تقديم تحليل اقتصادي عبر النقاط التالية:

أولا: حالة السعودية

1- التحليل الاقتصادي في المدى القصير

- يشير معامل تصحيح الخطأ – (ECM) سالب(cointeq(-1) = 1.79) إلى وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير نحو التوازن في الأجل الطويل، و يعني ذلك أن 1.79% من انحرافات المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير التي تؤثر على الصادرات (الانفتاح التجاري، التضخم، العناقيد الصناعية، والناتج المحلي الإجمالي) في الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل، مما يعني أن السوق أو الاقتصاد يستعيد التوازن بسرعة نسبيا.

- العلاقة بين الانفتاح التجاري والصادرات هي علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى ثقة 5% في الأجل القصير، ويشير ذلك إلى أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 8.56%، ويعني ذلك أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 8.56%، ويشير ذلك إلى أن زيادة انفتاح الأسواق على التجارة الخارجية يعزز قدرة الاقتصاد على تصدير السلع والخدمات بسبب تقليل الحواجز التجارية (مثل التعريفات الجمركية)، مما يسهل الوصول إلى أسواق جديدة ويزيد من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.
- العلاقة بين التضخم والصادرات هي علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى ثقة 5%، يشير ذلك أنه كلما زاد التضخم بنسبة 1% تراجعت الصادرات بنسبة 6.34%، هذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تفيد بأن التضخم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، حيث أن ارتفاع الأسعار في الاقتصاديات المحلية قد يضعف من جاذبية السلع والخدمات للأسواق الدولية.

- تفيد العلاقة الموجبة والمعنوية بين العناقيد الصناعية والصادرات في الأجل القصير إلى أن.زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 50.95%، بمعنى أن العناقيد

الصناعية تساهم في تعزيز الصادرات وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم وتحسين القدرة الإنتاجية ورفع مستوى الابتكار والكفاءة، إذ أن تواجد مجموعة من الشركات الصناعية المترابطة في قطاع معين يساهم في زيادة التنافسية وتعزيز التخصص والإنتاجية، مما يجعل المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

2. التحليل الاقتصادي في المدى الطويل

➢ معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة ولكن غير معنوية، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.27%، من الناحية الاقتصادية تدل العلاقة الموجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات على أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات، ولكن التأثير ضعيف وغير معنوي في هذه الحالة. هذه النتيجة قد تعكس تأثيرا محدودًا للزيادة في الناتج المحلي على الصادرات في الأجل الطويل، ويمكن تفسير ذلك من خلال:

- ✓ قد يكون النمو في الناتج المحلي الإجمالي مركزا في قطاعات محددة في السعودية كالنفط والغاز، مما قد لا ينعكس بالضرورة على زيادة الصادرات غير النفطية.
- ✓ قد تكون الصادرات خارج المحروقات ضعيفة في السعودية نسبيا بالمقارنة مع النمو في بقية القطاعات، ما يفسر ضعف العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في المدى الطويل.

ويشير هذا إلى أن النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لتعزيز الصادرات بصورة كبيرة في المدى الطويل، خاصة إذا كانت الدول المعتمدة على النفط غير قادرة على تحويل النمو في الناتج المحلي الإجمالي دائما إلى زيادة كبيرة في الصادرات، ولذلك يجب على السعودية تنويع اقتصادها ودعم القطاعات خارج المحروقات لتحقيق تأثير كبير في الصادرات.

➢ معلمة التضخم سالبة وغير معنوية، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى نقصان الصادرات بنسبة 7.96%، تشير العلاقة السلبية بين التضخم والصادرات إلى أن زيادة التضخم يمكن أن تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي، مما يحد من قدرة المنتجات السعودية على المنافسة في الأسواق العالمية، نظرا لأن التضخم يزيد من الأسعار المحلية وبالتالي تصبح السلع والخدمات المنتجة في السعودية أقل تنافسية من حيث السعر في الأسواق الخارجية، وقد يكون التضخم مرتبطا بزيادة التكاليف مثل الطاقة و المواد الأولية والعمالة والتي تؤثر بصفة مباشرة على القدرة التنافسية للمنتجات السعودية، ويمكن أن يؤدي التضخم أيضا إلى تراجع القدرة الشرائية داخليا وخارجيا، وذلك ما يؤثر سلبا على الصادرات.

يشير التأثير السلبي للتضخم على الصادرات إلى ضرورة السيطرة على مستويات التضخم في الاقتصاد السعودي، لأنه يؤثر سلبا على قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية، وعليه فمن الضروري أن تتبع السعودية سياسات نقدية ومالية تساعد في تقليل التضخم.

- معلمة الانفتاح التجاري موجبة ومعنوية عند مستوى 5%، حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 6.65%، وتعكس العلاقة الإيجابية مع الانفتاح التجاري الدور المهم الذي يلعبه الانفتاح على التجارة العالمية في تعزيز الصادرات. في الأجل الطويل، كلما زاد الانفتاح التجاري، زادت فرص الوصول إلى أسواق جديدة، وبالتالي زادت الصادرات. الانفتاح التجاري يعزز التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي، مما يمكن الشركات السعودية من الاستفادة من مزايا السوق الدولية. السياسة التجارية المفتوحة تسهم في رفع قدرة الاقتصاد السعودي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) وتوسيع أسواق صادرات السلع والخدمات.

هذه النتيجة تؤكد أهمية تبني سياسات تجارية مفتوحة تعزز التجارة مع الشركاء الدوليين. تعزيز التجارة الحرة والمنافسة العالمية يسهم في تحسين القدرة التنافسية للصادرات السعودية على المدى الطويل. من المهم أن تستمر السعودية في التوسع في اتفاقيات التجارة الحرة مع المزيد من الدول والمناطق.

- معلمة العناقيد الصناعية موجبة ومعنوية، حيث أن زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 85.5%، يعني ذلك أن العناقيد الصناعية تساهم بشكل كبير في زيادة القدرة التصديرية من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الجودة.

  - هذه العناقيد تساهم في تكامل الصناعات المحلية وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية.
  - قد تؤدي العناقيد الصناعية إلى تعزيز الابتكار وزيادة الإنتاج المحلي الموجه للتصدير، مما يسهم في زيادة صادرات السلع والخدمات بشكل كبير.

هذه النتيجة تؤكد أهمية تطوير العناقيد الصناعية في السعودية، خاصة في القطاعات غير النفطية. يساهم تطوير هذه العناقيد في تحفيز الصناعات التحويلية وتعزيز القدرة التصديرية، كما يمكن أن يكون أداة إستراتيجية لتنويع الاقتصاد السعودي بعيدا عن النفط.

ثانيا: حالة الجزائر

1- التحليل الاقتصادي في المدى القصير

➢ معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير هو سالب 1.24- ومعنوي إحصائيا وهذا يشير إلى وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة التي تتجه نحو التوازن في الأجل الطويل، ونفسر ذلك بأن معامل تصحيح الخطأ سالب يشير إلى أن المتغيرات في النموذج تميل إلى العودة إلى التوازن في الأجل الطويل بعد حدوث انحرافات في الأجل القصير. النتيجة تظهر أن 1.24% من الأخطاء (أي الانحرافات عن التوازن) يتم تصحيحها سنويا، مما يعني أن النظام يميل إلى تصحيح هذه الأخطاء بسرعة خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز السنة. ويشير ذلك إلى تكامل مشترك بين المتغيرات، أي أن هناك علاقة طويلة الأجل مستمرة بين هذه المتغيرات وأن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها بسرعة.

➢ معلمة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير لها علاقة موجبة ومعنوية مع الصادرات من السلع والخدمات، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.33%، هذه النتيجة تدل على أن هناك تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي على الصادرات في الأجل القصير، زيادة الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى أن الاقتصاد ينمو مما قد يساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية وتوسيع القدرة التصديرية، وقد تعكس النتيجة زيادة القدرة على الإنتاج والتصدير عندما يتحسن الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عبر زيادة القدرة على توفير السلع والخدمات لتلبية احتياجات الأسواق الخارجية.

بالرغم من أن التأثير ليس كبيرا (0.33%)، إلا أنه يظهر أن النمو في الاقتصاد المحلي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الصادرات في الأجل القصير، وخاصة إذا كان النمو مرتبطا بتحسين القدرات الإنتاجية وزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية في الأسواق الخارجية.

➢ العلاقة بين التضخم والصادرات هي موجبة ومعنوية، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 3.14%. هذه النتيجة قد تبدو مفاجئة، حيث أن معظم النظريات الاقتصادية تشير إلى أن التضخم يؤدي عادة إلى تقليص الصادرات بسبب زيادة التكاليف مما يؤثر على القدرة التنافسية، ويعني ذلك أن في كثير من الأحيان قد يؤدي الارتفاع في التضخم إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية وتدهور سعر الصرف، وبالتالي تصبح السلع المحلية أرخص بالنسبة للدول الأجنبية مما يزيد من تنافسية السلع الموجهة للأسواق الدولية،

وبالتالي زيادة التضخم في هذه الحالة يؤدي إلى زيادة الصادرات، وقد يؤدي التضخم في البلدان النامية إلى زيادة صادراتها عندما تتراجع عملاتها أمام العملات الأجنبية، بحيث تصبح المنتجات المحلية أرخص نسبيا مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك ما يعزز القدرة التنافسية ويزيد من حجم الصادرات.

- هناك علاقة موجبة ومعنوية بين الانفتاح التجاري والصادرات، حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 2.18%، و يعني ذلك أن الانفتاح التجاري يعزز من قدرة الاقتصاد المحلي على الوصول إلى أسواق جديدة وبالتالي رفع حجم الصادرات، ويشجع التوسع في التجارة العالمية من خلال تخفيف القيود الجمركية والسياسات التجارية على تدفق السلع والخدمات إلى الأسواق الخارجية، ويمكن أن يؤدي الانفتاح التجاري إلى تحفيز التخصص والتوسع في قطاعات معينة من الاقتصاد، بما في ذلك القطاعات التي تتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق الدولية .

النتيجة تؤكد على أهمية الاستمرار في الانفتاح التجاري وتحرير التجارة كأداة رئيسية لتعزيز الصادرات. وهذا يشير إلى أن السياسات التجارية التي تشجع على مزيد من التكامل مع الأسواق العالمية ستكون مفيدة لتحفيز النمو في الصادرات.

- توجد علاقة موجبة ومعنوية بين العناقيد الصناعية والصادرات، حيث أن زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 12.31%، ويدل ذلك على أن العناقيد الصناعية ومن خلال التعاون والتكامل بين الشركات تمنح مزايا اقتصادية كبيرة، مثل تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين الكفاءة وزيادة الابتكار، حيث تشارك الشركات المعرفة والتكنولوجيا بشكل أكبر مما يعزز القدرة التصديرية، وتساهم العناقيد الصناعية في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، حيث تقدم هذه التجمعات الصناعية منتجات أكثر كفاءة وجودة مما يزيد من جاذبيتها في الأسواق العالمية .

هذه النتيجة تؤكد على أهمية تطوير العناقيد الصناعية في السعودية كأداة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التصديرية. تشجيع العناقيد الصناعية يمكن أن يسهم في تحسين التنوع الصناعي في المملكة وزيادة الصادرات بشكل ملحوظ.

2- التحليل الاقتصادي في المدى الطويل

- المعلمة الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) موجبة ومعنوية عند مستوى 10%، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 0.17%، هاته العلاقة الموجبة تشير إلى أن زيادة النشاط الاقتصادي والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي يعزز القدرة الإنتاجية والقدرة التصديرية للاقتصاد، وتدل هذه النتيجة على أن النمو الاقتصادي يمكن أن يحسن القدرة الإنتاجية من السلع والخدمات التي يمكن تصديرها إلى الأسواق العالمية.

بالرغم من أن التأثير ليس كبيرا (0.17%)، إلا أنه يبين أن الاقتصاد بشكل عام له دور في تنمية الصادرات من خلال النمو في القطاع الإنتاجي، وقد يتجسد هذا التوسع في الإنتاج في زيادة الكفاءة أو تطور الصناعات التي تنتج سلعا قابلة للتصدير، فمن المهم أن تظل السياسات الاقتصادية التي تحفز النمو الاقتصادي مستمرة، مثل تحسين بيئة الأعمال وتطوير قطاعات إنتاجية معينة، لتعزيز قدرة الصادرات على النمو في الأجل الطويل.

- المعلمة الخاصة بالتضخم (INF) هي موجبة ومعنوية عند 10%، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 1.31%، في هذه الحالة التضخم لا يبدو أنه يؤثر سلبا على الصادرات كما هو معتاد في معظم الاقتصاديات بل إن التضخم يؤدي إلى زيادة الصادرات، التفسير المحتمل هو أن زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة التكاليف، مما يدفع الشركات إلى الزيادة في الإنتاج من أجل تحقيق الربح وتغطية هذه التكاليف المتزايدة وبالتالي تحفيز التصدير.

ويعني ذلك أيضا أن الارتفاع في الأسعار المحلية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج داخل السوق المحلي، وذلك إذا كان التضخم سببه زيادة في تكاليف الإنتاج المحلية مثل الأجور وأسعار المواد الخام، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب المحلي وبالتالي تحفيز الصادرات لتغطية الأسواق الخارجية، ما يزيد من القدرة التنافسية للسلع في الأسواق الدولية، ويمثل ذلك إستراتيجية تصدير من الشركات المحلية لمواجهة التكاليف المتزايدة للإنتاج بسبب التضخم، وبالتالي تعزيز تنافسيتهم في الأسواق الدولية.

- المعلمة الخاصة بالانفتاح التجاري (OPEN) هي موجبة ومعنوية عند 5%، حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 2.96% ، وتشير هذه العلاقة إلى قدرة الانفتاح التجاري على تصدير السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم التجارة مع الدول الخارجية،

وتشمل زيادة الانفتاح التجاري تخفيف القيود الجمركية، تحسين السياسات التجارية وتوسيع الاتفاقات التجارية الدولية، وتعزز هذه الإجراءات من قدرة الشركات المحلية على النفاذ إلى أسواق جديدة أوتوسيع أسواقها.

الزيادة الكبيرة في تأثير الانفتاح التجاري على الصادرات (2.96%) تعكس دور السياسات التجارية في تحفيز القدرة التصديرية، بحيث إذا ضاعفت الجزائر تبنيها لسياسات تجارية مرنة ومفتوحة فإنها تعزيز مكانتها في الأسواق الدولية، مما يساهم في تنمية الصادرات بشكل كبير في المدى الطويل، ويؤكد ذلك على أهمية إبرام الاتفاقات التجارية وتسهيل حركة التجارة الخارجية، مما يزيد من تدفق الصادرات ويدعم النمو الاقتصادي.

- المعلمة الخاصة بحالة العناقيد الصناعية (SCD) هي موجبة ومعنوية، حيث أن زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 44.7%، وتعزز هذه التجمعات من الكفاءة الإنتاجية كما تساهم في تخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الأسواق الدولية. وتشير العلاقة كذلك إلى أن العناقيد الصناعية يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاجية و تحسين التصدير بشكل كبير، حيث أنه عندما ترتفع مؤشرات العناقيد الصناعية فإن هذا يوفر مزايا اقتصادية مثل تبادل المعرفة، تقليل تكاليف الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، كما أن وجود العناقيد الصناعية يعزز من الابتكار والتطور التكنولوجي في تلك القطاعات وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير ودعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: دور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2007–2022) باستخدام منهجية ARDL.

سنتناول في هذا المطلب الاختبارات الأساسية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، والاختبارات التشخيصية لمعرفة مدى صلاحية النموذج.

الفرع الأول: الاختبارات الأساسية لتقدير نموذج ARDL

عند تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، يجب إجراء بعض الاختبارات القبلية أولا ثم تقدير النموذج.

1- اختبار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج

- **حالة الجزائر**

اعتمادا على اختبار AIC تم تحديد درجات التأخير، وبذلك تبين أن النموذج الأمثل هو النموذج: (2.1.1. 1.1) كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (03-13): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

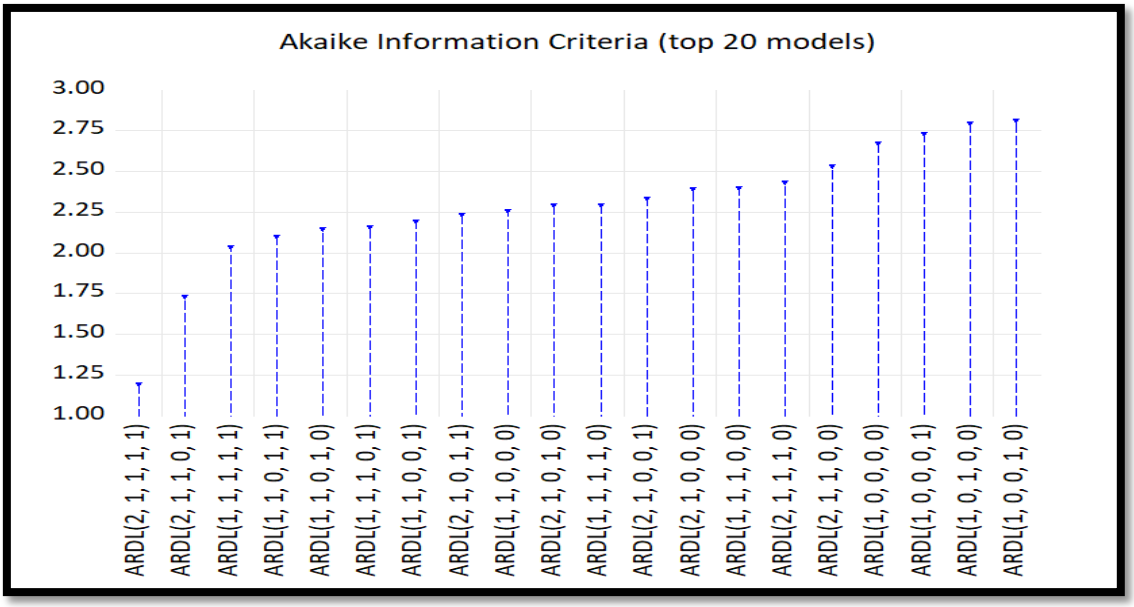

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: FDI
Date: 11/10/24 Time: 15:51
Sample: 2007 2022
Included observations: 14

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	2.666730	1.190467	1.692584	1.143987	0.747885	ARDL(2, 1, 1, 1, 1)
3	-2.076641	1.725234	2.181704	1.682980	0.627653	ARDL(2, 1, 1, 0, 1)
17	-4.231284	2.033041	2.489510	1.990786	0.493445	ARDL(1, 1, 1, 1, 1)
21	-5.684512	2.097787	2.508610	2.059758	0.501255	ARDL(1, 1, 0, 1, 1)
22	-7.022179	2.146026	2.511201	2.112222	0.496860	ARDL(1, 1, 0, 1, 0)
19	-6.080642	2.154377	2.565200	2.116348	0.472218	ARDL(1, 1, 1, 0, 1)
23	-7.322295	2.188899	2.554075	2.155096	0.474820	ARDL(1, 1, 0, 0, 1)
5	-5.611575	2.230225	2.686694	2.187970	0.383032	ARDL(2, 1, 0, 1, 1)
24	-8.763420	2.251917	2.571446	2.222339	0.446940	ARDL(1, 1, 0, 0, 0)
6	-7.010341	2.287192	2.698014	2.249162	0.397253	ARDL(2, 1, 0, 1, 0)
18	-7.020168	2.288595	2.699418	2.250566	0.396406	ARDL(1, 1, 1, 1, 0)
7	-7.299417	2.328488	2.739311	2.290459	0.371840	ARDL(2, 1, 0, 0, 1)
8	-8.707156	2.386737	2.751912	2.352933	0.359929	ARDL(2, 1, 0, 0, 0)
20	-8.761705	2.394529	2.759705	2.360726	0.354922	ARDL(1, 1, 1, 0, 0)
2	-7.010293	2.430042	2.886511	2.387787	0.246571	ARDL(2, 1, 1, 1, 0)
4	-8.690049	2.527150	2.937972	2.489121	0.233790	ARDL(2, 1, 1, 0, 0)
32	-12.701257	2.671608	2.945490	2.646255	0.150641	ARDL(1, 0, 0, 0, 0)
31	-12.112101	2.730300	3.049829	2.700722	0.107659	ARDL(1, 0, 0, 0, 1)
28	-12.559724	2.794246	3.113775	2.764668	0.048733	ARDL(1, 0, 1, 0, 0)
30	-12.668642	2.809806	3.129335	2.780228	0.033816	ARDL(1, 0, 0, 1, 0)
16	-12.676368	2.810910	3.130438	2.781332	0.032749	ARDL(2, 0, 0, 0, 0)
29	-12.014325	2.859189	3.224365	2.825386	-0.026624	ARDL(1, 0, 0, 1, 1)
27	-12.091471	2.870210	3.235386	2.836406	-0.038001	ARDL(1, 0, 1, 0, 1)
15	-12.103653	2.871950	3.237126	2.838147	-0.039809	ARDL(2, 0, 0, 0, 1)
12	-12.466249	2.923750	3.288926	2.889946	-0.095090	ARDL(2, 0, 1, 0, 0)
26	-12.533711	2.933387	3.298563	2.899584	-0.105695	ARDL(1, 0, 1, 1, 0)
14	-12.637152	2.948165	3.313340	2.914361	-0.122155	ARDL(2, 0, 0, 1, 0)
25	-11.969014	2.995573	3.406396	2.957544	-0.224001	ARDL(1, 0, 1, 1, 1)
11	-12.002123	3.000303	3.411126	2.962274	-0.229804	ARDL(2, 0, 1, 0, 1)
13	-12.008689	3.001241	3.412064	2.963212	-0.230958	ARDL(2, 0, 0, 1, 1)
10	-12.430111	3.061444	3.472267	3.023415	-0.307342	ARDL(2, 0, 1, 1, 0)

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

➢ **حالة السعودية**

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، تبين أن النموذج:(2.1.1. 0.1) هو النموذج الأمثل، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(03-14): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

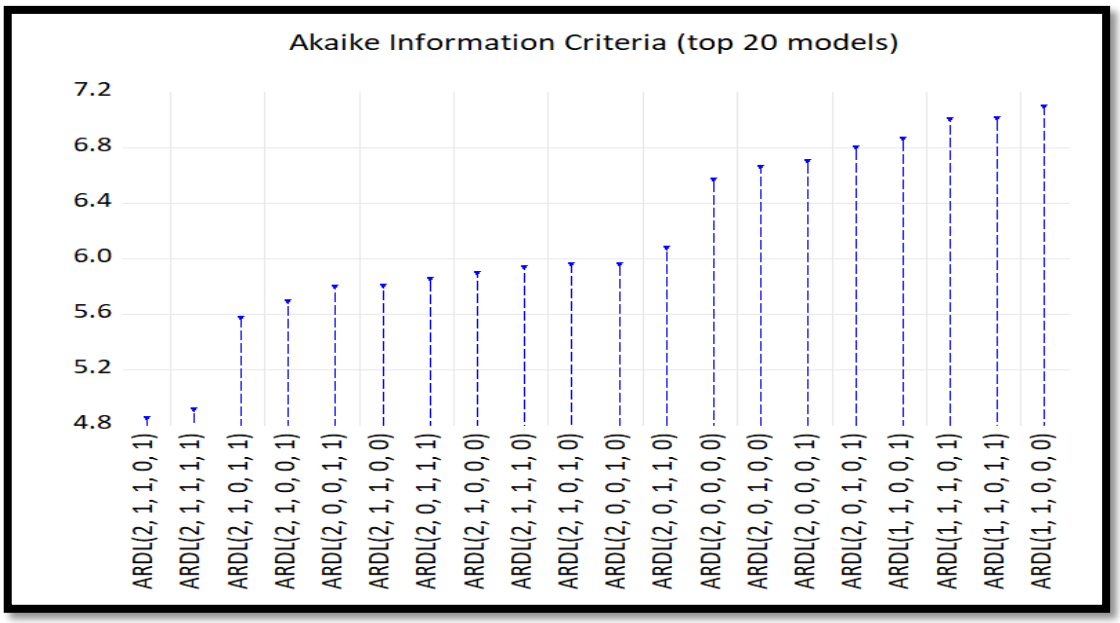

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: FDI
Date: 11/10/24 Time: 11:56
Sample: 2007 2022
Included observations: 14

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
3	-23.909600	4.844229	5.300698	4.801974	0.927750	ARDL(2, 1, 1, 0, 1)
1	-23.379801	4.911400	5.413517	4.864920	0.910688	ARDL(2, 1, 1, 1, 1)
5	-29.003451	5.571922	6.028391	5.529667	0.850420	ARDL(2, 1, 0, 1, 1)
7	-30.813722	5.687675	6.098497	5.649645	0.845020	ARDL(2, 1, 0, 0, 1)
13	-31.544935	5.792134	6.202956	5.754104	0.827955	ARDL(2, 0, 0, 1, 1)
4	-31.592480	5.798926	6.209748	5.760897	0.826782	ARDL(2, 1, 1, 0, 0)
9	-30.967968	5.852567	6.309036	5.810312	0.801958	ARDL(2, 0, 1, 1, 1)
8	-33.255918	5.893703	6.258878	5.859899	0.816931	ARDL(2, 1, 0, 0, 0)
2	-31.525593	5.932228	6.388697	5.889973	0.785537	ARDL(2, 1, 1, 1, 0)
6	-32.670204	5.952886	6.363709	5.914857	0.797951	ARDL(2, 1, 0, 1, 0)
14	-33.697331	5.956762	6.321937	5.922958	0.805015	ARDL(2, 0, 0, 1, 0)
10	-33.508049	6.072578	6.483401	6.034549	0.772260	ARDL(2, 0, 1, 1, 0)
16	-38.958756	6.565537	6.885065	6.535958	0.645608	ARDL(2, 0, 0, 0, 0)
12	-38.602483	6.657498	7.022673	6.623694	0.607060	ARDL(2, 0, 1, 0, 0)
15	-38.889608	6.698515	7.063691	6.664712	0.590607	ARDL(2, 0, 0, 0, 1)
11	-38.580471	6.797210	7.208033	6.759181	0.529952	ARDL(2, 0, 1, 0, 1)
23	-40.029974	6.861425	7.226601	6.827621	0.518173	ARDL(1, 1, 0, 0, 1)
19	-40.015200	7.002171	7.412994	6.964142	0.423027	ARDL(1, 1, 1, 0, 1)
21	-40.029883	7.004269	7.415092	6.966240	0.421815	ARDL(1, 1, 0, 1, 1)
24	-42.626840	7.089549	7.409077	7.059970	0.401507	ARDL(1, 1, 0, 0, 0)
17	-40.009205	7.144172	7.600642	7.101917	0.279401	ARDL(1, 1, 1, 1, 1)
20	-42.065291	7.152184	7.517360	7.118381	0.355584	ARDL(1, 1, 1, 0, 0)
29	-42.241389	7.177341	7.542517	7.143538	0.339167	ARDL(1, 0, 0, 1, 1)
22	-42.439328	7.205618	7.570794	7.171815	0.320214	ARDL(1, 1, 0, 1, 0)
25	-41.463775	7.209111	7.619933	7.171082	0.290376	ARDL(1, 0, 1, 1, 1)
32	-44.494040	7.213434	7.487316	7.188081	0.316227	ARDL(1, 0, 0, 0, 0)
26	-42.617864	7.231123	7.596299	7.197320	0.302653	ARDL(1, 0, 1, 1, 0)
30	-43.762229	7.251747	7.571276	7.222169	0.296116	ARDL(1, 0, 0, 1, 0)
28	-43.923829	7.274833	7.594361	7.245255	0.279677	ARDL(1, 0, 1, 0, 0)
18	-42.063712	7.294816	7.705639	7.256787	0.226875	ARDL(1, 1, 1, 1, 0)
31	-44.304677	7.329240	7.648768	7.299661	0.239401	ARDL(1, 0, 0, 0, 1)
27	-43.881107	7.411587	7.776762	7.377783	0.164737	ARDL(1, 0, 1, 0, 1)

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

2- اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bound test)

➢ **حالة الجزائر**

أعطى الجدول رقم (03-18) المبين أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك، وذلك بالاعتماد على منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)، وتشير هذه النتائج إلى أن قيمة لـ F-statistic F= 05.59 المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى عند جل مستويات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، وذلك بسبب وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في (حالة العناقيد الصناعية، التضخم، الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري)، واختبار " bound test " أدناه يبين ذلك :

الجدول رقم (03-18): اختبار bound test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.592121	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	14	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

➢ **حالة السعودية**

أعطى الجدول رقم (03-19) المبين أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك، وذلك بالاعتماد على منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)، وتشير هذه النتائج إلى أن قيمة لـ F-statistic F= 22.97 المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى عند جل مستويات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود

علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، وذلك بسبب وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في (حالة العناقيد الصناعية، التضخم، الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري)، واختبار " bound test" أدناه يبين ذلك :

الجدول رقم (03-19): اختبار bound test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	22.97917	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	14	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

3- نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة باستخدام ARDL

- **حالة الجزائر**

بعد تحديد درجة التأخير المثلى، وكذلك بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:

جدول رقم (03-20): تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL

Dependent Variable: FDI
Method: ARDL
Date: 11/10/24 Time: 16:34
Sample (adjusted): 2009 2022
Included observations: 14 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GDP INF OPEN SCD
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 32
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	-0.872514	0.342574	-2.546936	0.0842
FDI(-2)	-0.769243	0.342754	-2.244303	0.1105
GDP	0.005174	0.007959	0.650124	0.5620
GDP(-1)	-0.034742	0.007611	-4.564761	0.0197
INF	0.108573	0.095333	1.138879	0.3375
INF(-1)	-0.413968	0.158882	-2.605511	0.0800
OPEN	0.191718	0.101381	1.891071	0.1550
OPEN(-1)	0.080858	0.047419	1.705164	0.1867
SCD	3.331441	1.237819	2.691379	0.0743
SCD(-1)	-3.633845	1.214407	-2.992280	0.0580
C	2.765408	3.795190	-0.728662	0.5189

R-squared	0.941820	Mean dependent var	1.410000
Adjusted R-squared	0.747885	S.D. dependent var	0.860483
S.E. of regression	0.432057	Akaike info criterion	1.190467
Sum squared resid	0.560021	Schwarz criterion	1.692584
Log likelihood	2.666730	Hannan-Quinn criter.	1.143987
F-statistic	4.856379	Durbin-Watson stat	2.620565
Prob(F-statistic)	0.110018		

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

تم تقدير معامل التحديد من الجدول أعلاه ب R^2=94.18، وهو مقبول جدا ويعبر على أن نسبة 94.18 % من التغيرات التي تطرأ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI" بسبب المتغيرات التفسيرية، كما أن قيمة فيشر (Fisher) ذات معنوية F=4.85، وهي أكبر من القيمة الجدولية، مما يثبت أن النموذج له دلالة إحصائية.

3-2 حالة السعودية

بعد تحديد درجة الإبطاء المثلى وبعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:

جدول رقم (03-21) : تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL

Dependent Variable: FDI
Method: ARDL
Date: 11/10/24 Time: 11:59
Sample (adjusted): 2009 2022
Included observations: 14 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GDP INF OPEN SCD
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 32
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	-0.748549	0.154163	-4.855582	0.0083
FDI(-2)	-1.239787	0.206836	-5.994052	0.0039
GDP	0.101458	0.015059	6.737340	0.0025
GDP(-1)	-0.075067	0.014054	-5.341258	0.0059
INF	1.494044	0.561810	2.659341	0.0564
INF(-1)	-1.190832	0.459195	-2.593302	0.0605
OPEN	-0.764923	0.122581	-6.240160	0.0034
SCD	-33.36492	5.480526	-6.087905	0.0037
SCD(-1)	19.87954	7.034059	2.826183	0.0475
C	115.4154	28.67984	4.024270	0.0158

R-squared	0.977769	Mean dependent var	8.203571
Adjusted R-squared	0.927750	S.D. dependent var	9.291310
S.E. of regression	2.497453	Akaike info criterion	4.844229
Sum squared resid	24.94909	Schwarz criterion	5.300698
Log likelihood	-23.90960	Hannan-Quinn criter.	4.801974
F-statistic	19.54773	Durbin-Watson stat	2.479836
Prob(F-statistic)	0.005805		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 13

تم تقدير معامل التحديد من خلال الجدول أعلاه R^2=97.77، وهو مقبول ويعبر على أن نسبة 97.77 % من التغيرات التي تحصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI" هي بسبب المتغيرات التفسيرية، كما أن قيمة فيشر (Fisher) معنوية F=19.87، وهي أكبر من القيمة الجدولية، مما يثبت أن النموذج له معنوية إحصائية.

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية

قبل اعتماد نموذج "ARDL" لتقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، يجب اختبار جودة أداء هذا النموذج والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية، وذلك باستخدام الاختبارات التالية:

1- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (breusch - Godfrrey Correlation lm test)

- **حالة الجزائر**

انطلاقا من اختبار مشكلة الارتباط الذاتي المبين في الجدول(03-22)، والذي يتضمن القيمة الإحصائية (F) المقدرة ب 1.78 مع قيمة احتمالية "p=0.34" وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة على أن البواقي ليس لها ارتباطا ذاتيا.

جدول رقم (03-22): اختبار breusch – Godfrrey Correlation lm test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.782550	Prob. F(10,3)	0.3472
Obs*R-squared	11.98324	Prob. Chi-Square(10)	0.2862
Scaled explained SS	0.604944	Prob. Chi-Square(10)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/10/24 Time: 16:29
Sample: 2009 2022
Included observations: 14

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

- **حالة السعودية**

انطلاقا من اختبار مشكلة الارتباط الذاتي المبين في الجدول(03-23)، والذي يتضمن القيمة الإحصائية (F) المقدرة ب 4.47 مع قيمة احتمالية "p=0.08" وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة على أن البواقي ليس لها ارتباطا ذاتيا.

جدول رقم (03-23): اختبار breusch – Godfrrey Correlation lm test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	4.476536	Prob. F(9,4)	0.0814
Obs*R-squared	12.73557	Prob. Chi-Square(9)	0.1749
Scaled explained SS	0.651089	Prob. Chi-Square(9)	0.9999

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/10/24 Time: 12:02
Sample: 2009 2022
Included observations: 14

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

2- اختبار مشكلة اختلاف التباين (HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH)

- **حالة الجزائر**

من خلال نتائج الجدول رقم (03-24)، والذي يتضمن القيمة الإحصائية (F=0.93) مع قيمة احتمالية (p=0.35)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يمكننا قبول فرضية العدم التي تدل على تجانس البواقي وعدم احتواء النموذج على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول رقم (03-24): HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.935232	Prob. F(1,11)	0.3543
Obs*R-squared	1.018666	Prob. Chi-Square(1)	0.3128

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/10/24 Time: 16:30
Sample (adjusted): 2010 2022
Included observations: 13 after adjustments

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج

- **حالة السعودية**

من خلال نتائج الجدول رقم (03-25)، والذي يتضمن القيمة الإحصائية (F=0.002010) مع قيمة احتمالية (p=0.96) أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يمكننا قبول فرضية العدم التي تشير إلى تجانس البواقي وأن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين و هي صفة مرغوبة و مطلوبة في النموذج.

جدول رقم (03-25): HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.002010	Prob. F(1,12)	0.9650
Obs*R-squared	0.002344	Prob. Chi-Square(1)	0.9614

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Histogram- normality Test)

➢ **حالة الجزائر**

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (03-15) إمكانية قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية لها توزيع طبيعي في النموذج، وذلك لأن قيمة "jarque – Bera " تساوي: 0.07 مع قيمة احتمالية "Prob jarque – Bera" قدرت ب 0.96 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يعطي إشارة إلى خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي، أي أنها موزعة توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم (03-15): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

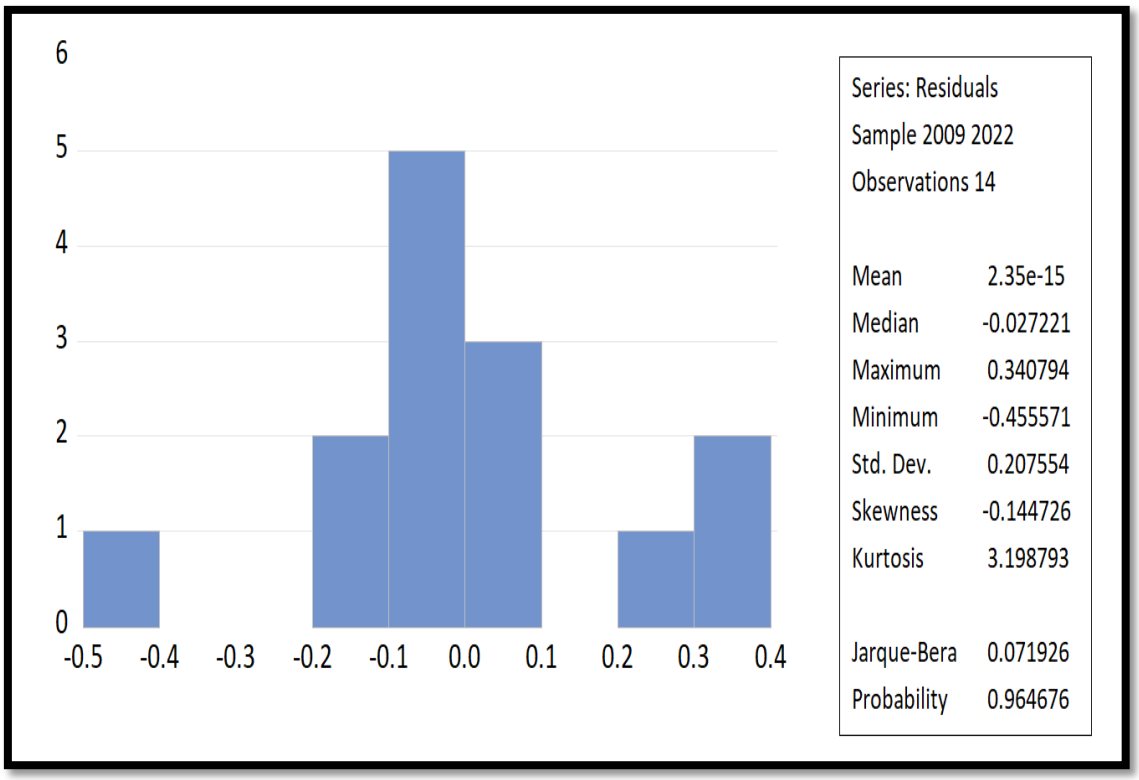

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

➢ **حالة السعودية**

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (03-16) إمكانية قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية لها توزيع طبيعي في النموذج، وذلك لأن قيمة "jarque – Bera " تساوي 0.36 مع قيمة احتمالية "Prob jarque – Bera" قدرت ب 0.83 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي هناك دلالة على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم (03-16): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

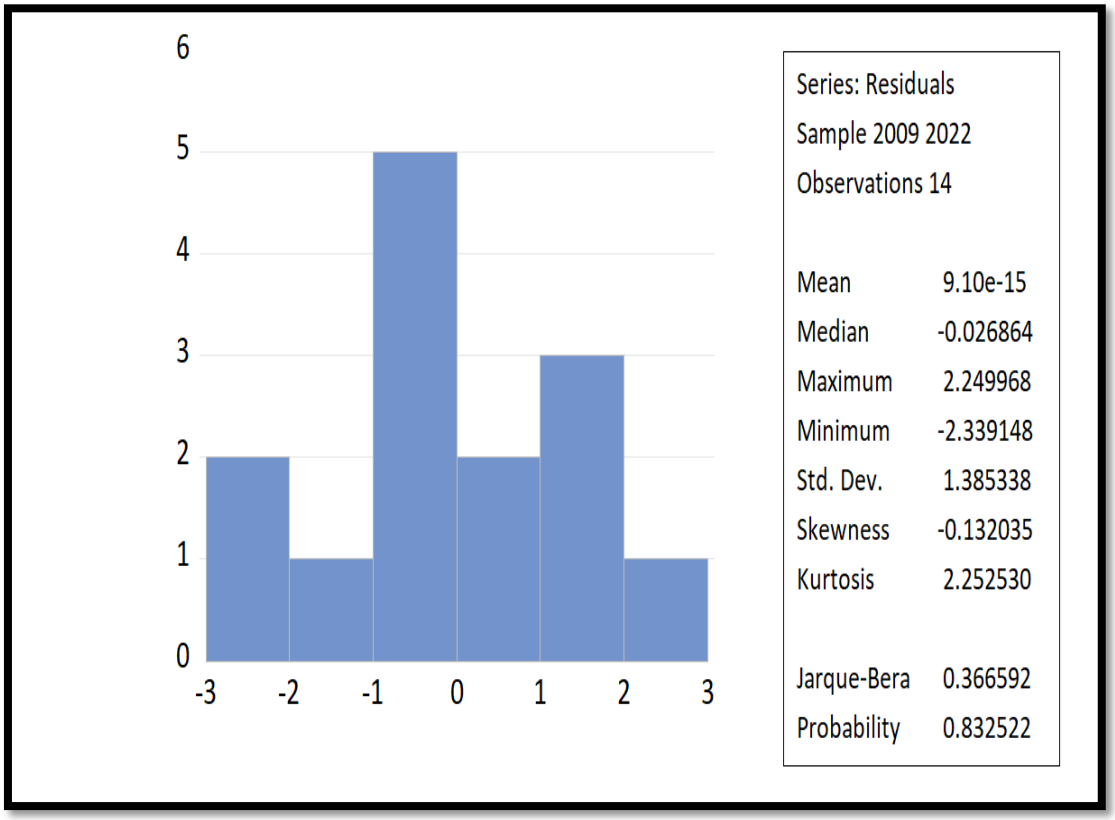

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

4- اختبار الاستقرارية (stability test):

➢ **حالة الجزائر**

يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل والمقدرة لنموذج تصحيح الخطأ الخاص بنموذج "ARDL" الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بحيث إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وSQUARES OF CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وبالإعتماد على معظم الدراسات، قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM وCUSUMSQ التي اقترحها كل من BROWN, DUBLIN وEVANS (1975) من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تقلبات هيكلية، والشكل أدناه رقم (03-11) يبين وجود استقرار بين المتغيرات المدروسة ويؤكد انسجام في النموذج ما بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير و الطويل وبالتالي النموذج يحتوي على معادلة واحدة فقط.

الشكل رقم (03-17): نتائج اختبار الاستقرارية

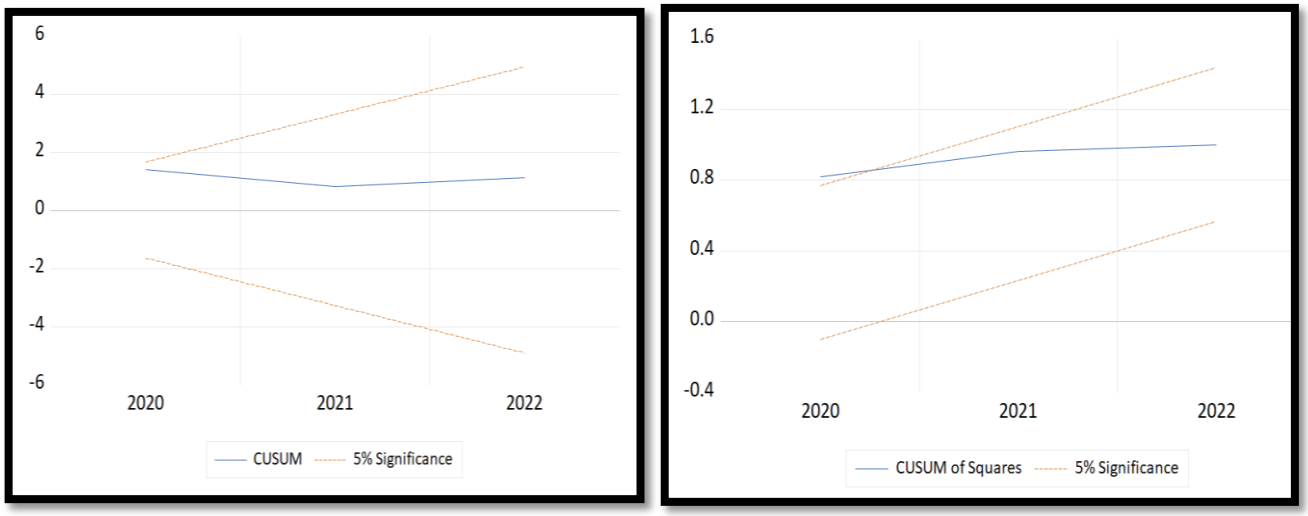

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

- **حالة السعودية**

ينم التحقق من الاستقرار الهيكلي لمعاملات المدى القصير والطويل والمقدرة لنموذج تصحيح الخطأ الخاص بنموذج "ARDL" الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، فإذا وجدنا الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وSQUARES OF CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، واستنادا إلى معظم الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM وCUSUMSQ والتي اقترحها كل من BROWN, DUBLIN وEVANS (1975)، تسمح بالتأكد من خلو بيانات الدراسة من أي تغيرات هيكلية، والشكل أدناه رقم (03-12) يثبت لنا وجود استقرار بين المتغيرات المدروسة ويشير إلى انسجام في النموذج ما بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير و الطويل وبالتالي النموذج يحتوي على معادلة واحدة فقط.

الشكل رقم (03-18): نتائج اختبار الاستقرارية

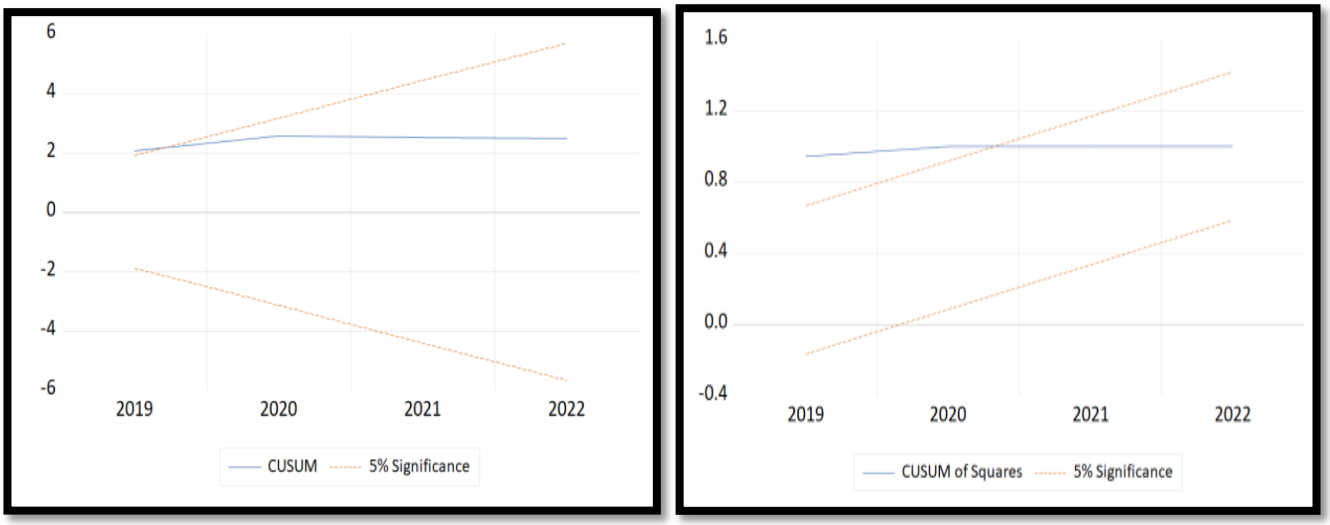

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

الفرع الثالث: تقدير العلاقة قصيرة الأجل و تفسير النتائج في المدى الطويل

بعدما تم التأكد من خلو النموذج المستخدم من مشاكل قياسية، سنقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع في المدى القصير باستخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ، ثم سيتم تقدير معلمات الأجل الطويل من أجل قياس العلاقة في المدى الطويل.

1- تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ:

- **حالة الجزائر**

من أجل تقدير العلاقة في الأجل القصير يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة الفروق من الدرجة الأولى، بحيث يكون في هذا النموذج حد تصحيح الخطأ مؤخرا بفترة زمنية واحدة فقط بصفته متغيرا تفسيريا فمن خلال هذا النموذج يمكن تحليل سرعة تكيف اختلالات الأجل القصير للوصول إلى التوازن طويل الأجل، إذا كانت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ولها دلالة معنوية أقل من 0.05 فذلك يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل، كما أن القيمة المطلقة لهذا المعامل تمثل سرعة استعادة حالة التوازن بعد حدوث أي اختلال، وكانت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-26): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/10/24 Time: 16:38
Sample: 2007 2022
Included observations: 14

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	0.769243	0.155507	4.946683	0.0159
D(GDP)	0.005174	0.003474	1.489391	0.2331
D(INF)	0.108573	0.040256	2.697072	0.0740
D(OPEN)	0.191718	0.033373	5.744660	0.0105
D(SCD)	3.331441	0.508727	6.548585	0.0072
CointEq(-1)*	-2.641757	0.279283	-9.459066	0.0025

R-squared	0.947550	Mean dependent var	-0.171429
Adjusted R-squared	0.914768	S.D. dependent var	0.906268
S.E. of regression	0.264580	Akaike info criterion	0.476181
Sum squared resid	0.560021	Schwarz criterion	0.750063
Log likelihood	2.666730	Hannan-Quinn criter.	0.450829
Durbin-Watson stat	2.620565		

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

يمكن توضيح العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع من خلال الجدول كالتالي:

- ✓ أظهرت نتائج تصحيح الخطأ أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب cointeq(-1)=2.64 وذو معنوية إحصائية عند مستوى 2%، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة نحو التوازن في الأجل الطويل، أي أن 2.64% من الأخطاء التي يمكن أن تقع في الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل وذلك في أقل من سنة واحدة، ومن خلال النتائج أعلاه التي تبرز العلاقة في الأجل القصير والتي تؤكد أيضا أن متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا.
- ✓ تظهر علاقة الناتج الداخلي الخام بالاستثمار الأجنبي المباشر للأجل القصير عند معلمة الناتج الداخلي الخام GDP، التي لها علاقة موجبة (0.0051) وغير معنوية إحصائيا (p-value=0.2331>0.05)، حيث عند زيادة الناتج الداخلي الخام ب 1 % بالمائة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ب 0.005%.
- ✓ كما تشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الانفتاح التجاري OPEN وبين وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، و يعني ذلك أنه كلما زاد الانفتاح التجاري OPEN ب 1% زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ب0.19%.
- ✓ وجود علاقة موجبة ومعنوية بين حالة العناقيد الصناعية SCD وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، حيث أنه كلما زادت العناقيد الصناعية SCD ب 1% كلما أدى ذلك إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ب 3.33%.

➢ ومن خلال الجدول كذلك تبين أن معلمة التضخم INF موجبة ومعنوية عند مستوى ثقة 10%، عادة ما يرتبط التضخم بزيادة التكاليف وارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للمشروعات المحلية ويؤثر بالسلب على جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن النتيجة في هذه الدراسة تتناقض مع النظريات الاقتصادية التقليدية التي تشير إلى أن التضخم يضعف بيئة الأعمال وقد يؤدي إلى خروج الاستثمارات بدلا من جذبها، من الممكن أن يكون هذا التأثير ناتجا عن زيادة الأجور أو الاستهلاك المحلي نتيجة للتضخم، مما يعزز استثمارات الشركات الأجنبية التي تسعى للاستفادة من الطلب المتزايد في الأسواق المحلية.

➢ **حالة السعودية**

يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) من أجل تقدير العلاقة في الأجل القصير، والذي يعبر عن المتغيرات من خلال الفروق من الدرجة الأولى، في هذا النموذج يتم تأخير حد تصحيح الخطأ لفترة زمنية واحدة

بصفته متغيرا تفسيريا، ومن خلاله يمكن تقييم سرعة التكيف مع الصدمات الحاصلة في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، فإذا كانت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ولها دلالة إحصائية معنوية أقل من 0.05، فهذا يدل على وجود علاقة طويلة المدى، وتعكس القيمة المطلقة لهذا المعامل مدى سرعة استعادة التوازن بعد حدوث أي اختلال، وكانت العلاقة قصيرة الأجل حسب نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-27): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/10/24 Time: 12:12
Sample: 2007 2022
Included observations: 14

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	1.239787	0.111409	11.12821	0.0004
D(GDP)	0.101458	0.005428	18.69109	0.0000
D(INF)	1.494044	0.205337	7.276063	0.0019
D(SCD)	-33.36492	2.775992	-12.01910	0.0003
CointEq(-1)*	-2.988336	0.169666	-17.61303	0.0001

R-squared	0.983119	Mean dependent var	1.610714
Adjusted R-squared	0.975616	S.D. dependent var	10.66243
S.E. of regression	1.664969	Akaike info criterion	4.129943
Sum squared resid	24.94909	Schwarz criterion	4.358178
Log likelihood	-23.90960	Hannan-Quinn criter.	4.108815
Durbin-Watson stat	2.479836		

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

يمكن توضيح العلاقة في الأجل القصير بين المتغيرات التفسيرية والاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:

- تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب 2.89 =(-1)cointeq ومعنوي، وهذا يثبت وجود علاقة توازنية قصيرة المدى بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في المدى الطويل، بمعنى أنه 2.89% من الأخطاء التي تقع في الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل في مدة تقل عن سنة واحدة، و يبين الجدول كذلك أن متغيرات الدراسة تشكل تكاملا مشتركا.

- معلمة الناتج الداخلي الخام GDP موجبة ومعنوية في عند مستوى ثقة 5%، ويعني ذلك أن كلما زاد الناتج الداخلي الخام GDP ب 1 % كلما أدى ذلك إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ب 0.10%.
- معلمة التضخم INF موجبة (إشارتها غير موافقة للنظرية الاقتصادية) ومعنوية عند مستوى ثقة 5% ، هذا يشير إلى أنه كلما زاد التضخم INF ب 1% كلما أدى ذلك إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ب 1.49% .
- معلمة حالة العناقيد الصناعية SCD سالبة وذات معنوية إحصائية، ويشير دلك إلى وجود علاقة عكسية بين حالة العناقيد الصناعية SCD وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، حيث أنه كلما زادت العناقيد الصناعية SCD ب 1% كلما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ب 33.36%، ونستطيع تفسير هذه العلاقة بالأسباب التالية:
- الاستثمار المحلي بديلا عن الاستثمار الأجنبي : تساهم العناقيد الصناعية في السعودية في تعزيز قدرة الشركات المحلية على جذب رؤوس الأموال المحلية دون الاعتماد على الأجنبية، ويرى المستثمرون الأجانب أن الشركات المحلية التي تمتاز بالقدرة التنافسية العالية أكثر قوة وكفاءة وترابط وتشابك في ظل وجود تجمعات صناعية الأمر الذي يقلل من دوافعهم للاستثمار.
- يتم تمويل العناقيد الصناعية داخل المملكة العربية السعودية من طرف صندوق التنمية الصناعية السعودي، الصندوق السعودي للتنمية وصندوق التنمية الزراعية، حيث وصلت قيمة القروض المقدمة للمشاريع التي تنشط ضمن التجمعات الصناعية إلى 75% من رأس مال المشروع، فضلا عن خدمات ضمان و تأمين ائتمان صادرات منتجات هذه المشاريع التي وصلت إلى 90% من قيمة الائتمان.

1- تفسير النتائج في المدى الطويل

- **حالة الجزائر**

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة المدى عن طريق استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، ينبغي الحصول على معلمات الأجل الطويل:

الجدول رقم (03-28): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.011192	0.002519	-4.442873	0.0212
INF	-0.115603	0.034021	-3.397967	0.0425
OPEN	0.103180	0.016105	6.406565	0.0077
SCD	-0.114471	0.124027	-0.922952	0.4241
C	-1.046807	1.279045	-0.818428	0.4731

EC = FDI - (-0.0112*GDP -0.1156*INF + 0.1032*OPEN -0.1145*SCD -1.0468
)

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ معلمة متغير الناتج الداخلي الخام GDP سالبة وذات معنوية إحصائية عند مستوى 5%، وهي غير موافقة للنظرية الاقتصادية، ويعني ذلك أنه كلما تراجع الناتج الداخلي الخام GDP ب 1% ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ب 0.01%.
- ✓ معلمة متغير التضخم INF سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، ويعني هذا أنه كلما زاد التضخم INF نقصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فزيادة التضخم ب 1% يؤدي ذلك إلى نقصان في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI بمقدار 0.11 %.
- ✓ معلمة متغير الانفتاح التجاري OPEN موجبة ومعنوية عند مستوى المعنوية 5%، ويشير ذلك إلى انه كلما ارتفع معدل الانفتاح التجاري OPEN ب 1% ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI بمعدل 0.10 %.
- ✓ معلمة متغير حالة العناقيد الصناعية SCD سالبة وغير معنوية، ويعني ذلك أن المعلمة ليس لها دلالة إحصائية معبرة عن العلاقة طويلة الأجل.

حالة السعودية

بعدما تأكدنا من وجود علاقة طويلة الأجل، لابد من الحصول على معلمات الأجل الطويل:

الجدول رقم (03-29): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.008831	0.006640	1.330030	0.2543
INF	0.101465	0.211128	0.480586	0.6559
OPEN	-0.255970	0.033713	-7.592510	0.0016
SCD	-4.512673	2.172140	-2.077523	0.1063
C	38.62196	7.586963	5.090569	0.0070

EC = FDI - (0.0088*GDP + 0.1015*INF -0.2560*OPEN -4.5127*SCD + 38.6220)

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من خلال الجدول أعلاه تم رصد الملاحظات التالية:

- ✓ معلمة متغير الناتج الداخلي الخام GDP موجبة وغير معنوية إحصائيا، ما يعني أن حجم و إشارة هذه المعلمة لا معنى لهما.
- ✓ معلمة متغير التضخم INF موجبة وغير معنوية وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية ولا تمثل أي دلالة إحصائية.
- ✓ معلمة متغير الانفتاح التجاري OPEN سالبة ومعنوية عند 5%، وذلك عكس ما تنادي به النظرية الاقتصادية، ويعني انه كلما زاد الانفتاح التجاري OPEN ب 1% سيؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرFDI ب 0. 25 %، و يرجع ذلك إلى ما يلي:
  - ➢السياسات الاقتصادية الداخلية: تسعى الحكومة السعودية دائما إلى فتح الأسواق وزيادة الانفتاح التجاري مع سياسات اقتصادية تهدف إلى دعم الشركات المحلية للاستفادة من هذا الانفتاح على حساب الاستثمار الأجنبي.
  - ➢قد يكون سبب العلاقة العكسية بين الانفتاح التجاري OPEN والاستثمار الأجنبي المباشرFDI ، إلى المخاوف الاقتصادية من تأثير الانفتاح التجاري على الاقتصاد المحلي أو على ،مما يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ معلمة متغير حالة العناقيد الصناعية سالبة وليس لها دلالة إحصائية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، وهذا يعني أن إشارة وقيمة هذه المعلمة لا تعبر عن العلاقة بين المتغيرين.

الفرع الرابع: مقارنة نتائج الدراسة القياسية بين الجزائر و السعودية

وفيما يلي مقارنة لدور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والسعودية، حسب ما أفضت إليه الدراسة القياسية.

جدول رقم(03-30): مقارنة بين الجزائر والسعودية حسب نتائج الدراسة

نقاط المقارنة	الجزائر	السعودية
تكامل المتغيرات	المتغيرات متكاملة بشكل مشترك وتحتاج إلى أقل من سنة لتصحيح الأخطاء (1.24%)	المتغيرات متكاملة بشكل مشترك وتحتاج إلى أقل من سنة لتصحيح الأخطاء (1.79%)
تأثير الناتج المحلي الإجمالي على FDI	في الأجل القصير: تأثير ضعيف وغير معنوي، زيادة 1% في الناتج المحلي GDP تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 0.0051%.أما في الأجل الطويل فهناك تأثير سالب و معنوي حيث أن زيادة 1% تؤدي إلى نقصان 0.01%.	في الأجل القصير: تأثير إيجابي ومعنوي، زيادة 1% في الناتج المحلي GDP تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 0.10%. في الأجل الطويل: تأثير إيجابي وغير معنوي.
تأثير التضخم على FDI	علاقة موجبة ومعنوية مع FDI في الأجل القصير حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 0.10%. علاقة عكسية ومعنوية في الأجل الطويل فعند زيادة التضخم بنسبة 1% يتقلص FDI بنسبة 0.11%.	تأثير إيجابي في الأجل الطويل لكن غير معنوي. علاقة طردية ومعنوية في الأجل القصير مع FDI: زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى تقليص FDI بنسبة 1.49%.
تأثير الانفتاح التجاري على FDI	علاقة موجبة ومعنوية في الأجل القصير: زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 0.19%. علاقة موجبة ومعنوية في الأجل الطويل: زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 10%.	في الأجل الطويل علاقة سالبة ومعنوية: زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع FDI بنسبة 0.25%.
تأثير العناقيد الصناعية على FDI	علاقة موجبة ومعنوية في الأجل القصير: زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 33.3%. علاقة غير معنوية في الأجل الطويل.	في الأجل القصير: علاقة عكسية ومعنوية، زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض FDI بنسبة 33.36%. علاقة غير معنوية في الأجل الطويل.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة القياسية

من خلال الجدول يظهر لنا أن التضخم والانفتاح التجاري والعناقيد الصناعية في الجزائر تؤثر بشكل إيجابي على FDI وخاصة في الأجل القصير، في حين أن التضخم له تأثير إيجابي على FDI في الأجل القصير ولكنه سلبي في الأجل الطويل، أما في السعودية فهناك تأثير كبير للتضخم على FDI ، خاصة في الأجل الطويل، بينما العناقيد الصناعية لها تأثير عكسي على FDI بسبب الاعتماد على رأس المال المحلي.

الفرع الخامس: التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية

بعد تقدير وقياس دور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية، يمكننا تقديم تحليل اقتصادي عبر النقاط التالية:

أولا: حالة السعودية

1- التحليل الاقتصادي في المدى القصير

- معامل تصحيح الخطأ سالب (cointeq(-1) = -2.89) وله معنوية إحصائية، ويشير ذلك إلى أن 2.89% من الأخطاء في الأجل القصير يمكن تصحيحها والعودة إلى التوازن في الأجل الطويل في أقل من سنة، ويبين التكامل مشترك بين المتغيرات مدى ارتباط المتغيرات المدروسة ببعضها البعض وأنها تتحرك في اتجاه واحد على المدى الطويل، والتصحيح السريع لنسبة (2.89) من الأخطاء يعني أن التوازن بين المتغيرات يتم استرجاعه بسرعة بعد أي انحراف، الأمر الذي يعكس استقرار العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، وهذا راجع إلى فعالية السياسات الاقتصادية التي تعطي للمؤسسات الاقتصادية سرعة وسلاسة في التكيف مع التغيرات الاقتصادية.
- معلمة الناتج المحلي الإجمالي GDP لها علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى ثقة 5% مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، فالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تقودنا إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.10%، ويعني ذلك أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يدل على زيادة النشاط الاقتصادي الذي يعزز البيئة الاستثمارية في البلاد، وبالتالي تحسين القدرة الإنتاجية وتوافر فرص السوق مما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي، وهذا يوضح الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاقتصاد المتنامي يمثل بيئة محفزة للمستثمرين الأجانب.
- توجد علاقة عكسية وذات معنوية بين التضخم INF وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في السعودية، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.49%، ويشير التضخم إلى الزيادة العامة للأسعار داخل الاقتصاد مما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ففي حالة ارتفاع التضخم يكون من الصعب على الشركات المحلية المنافسة مع الشركات الأجنبية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج محليا الذي يحدثه التضخم، كما يؤدي التضخم إلى تقليص القوة الشرائية داخل السوق المحلي مما يؤثر على الطلب ويجعل البيئة الاستثمارية أقل جاذبية.

عندما يرتفع التضخم تصبح بيئة الأعمال أقل استقرارا، مما يدفع المستثمرين الأجانب إلى التحفظ في قرارات الاستثمار. على مستوى الاقتصاد الكلي يمكن أن يؤدي التضخم المرتفع إلى تدفقات مالية أقل نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يضعف من النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبالتالي فإن الحفاظ على استقرار الأسعار يعد أمرا حيويا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

- توجد علاقة عكسية بين حالة العناقيد الصناعية (SCD) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية (FDI)، حيث أن زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى نقصان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 33.36%، حيث تعتمد العناقيد الصناعية داخل المملكة أساسا على رأس المال المحلي في تمويل مختلف المشاريع، من خلال الصناديق الحكومية مثل صندوق التنمية الصناعية السعودي، ولذلك فالمملكة العربية السعودية لا تحتاج إلى استثمارات خارجية كبيرة لأن تمويلها يكون محليا بشكل أساسي، وبالتالي فإن الاعتماد على التمويل المحلي يقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهدف السعودية إلى تطوير التجمعات العنقودية بالتمويل الحكومي مما يشكل عائقا للمستثمرين الأجانب الذين يفضلون الدخول في اقتصاديات تتسم بالمرونة ولا تعتمد بشكل مفرط على التمويل المحلي، هذا يفسر لماذا وجود العناقيد الصناعية المدعومة محليا قد يكون له تأثير سالب على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

2- التحليل الاقتصادي في المدى الطويل

- معلمة الناتج المحلي الإجمالي GDP موجبة وغير معنوية، بحيث أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 0.008%، ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ضعيفة في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، قد يكون هذا بسبب ضعف العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي، مثل انخفاض معدلات نمو القطاعات القادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، أو وجود عوامل اقتصادية أخرى أكثر تأثيرا على قرارات الاستثمار. وعلى فالنمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد السعودي قد أصبح أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- معلمة التضخم INF موجبة وغير معنوية، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 51.4%، هذه العلاقة بين التضخم وFDI غير الموافقة للنظرية الاقتصادية قد تبدو غير منطقية لأن التضخم عادة ما يرتبط بزيادة التكاليف داخل الاقتصاد، مما يؤدي إلى تقليص الاستثمارات الأجنبية، ومع ذلك يمكن أن تكون هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لتأثيرات أخرى قد تكون مرتبطة بالتضخم، مثل أن الارتفاع في التضخم يمكن أن ينعكس على قدرة الشركات المحلية على زيادة الإنتاج أو التوسع، وبالتالي قد يكون هناك تحفيز للمستثمرين الأجانب للقدوم إلى السوق للاستفادة من هذه

الزيادة في النشاط الاقتصادي. في بعض الحالات، قد يكون التضخم مرتبطا بزيادة الأجور أو زيادة الاستهلاك المحلي، ما قد يحفز بعض الشركات الأجنبية على زيادة استثماراتها في السوق المحلية.

- معلمة الانفتاح التجاري OPEN سالبة ومعنوية عند مستوى ثقة 5%، حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 25%، ويرجع ذلك إلى السياسات الاقتصادية الداخلية التي تسعى الحكومة من خلالها دائما إلى فتح الأسواق وزيادة الانفتاح التجاري مع سياسات اقتصادية تهدف إلى دعم الشركات المحلية للاستفادة من هذا الانفتاح على حساب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى المخاوف الاقتصادية من تأثير الانفتاح التجاري على الاقتصاد المحلي أو على، مما يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- معلمة العناقيد الصناعية SCD سالبة و غير معنوية مما يشير إلى أن إشارة وقيمة هذه المعلمة لا معنى لها ولا تعبر عن العلاقة طويلة الأجل.

ثانيا: حالة الجزائر

1- التحليل الاقتصادي في المدى القصير

- معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي 2.64- = (1-)cointeq، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، بحيث أن نسبة 2.64% من الأخطاء التي تقع في الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل في أقل من سنة، مما يؤكد على وجود توازن طويل الأجل في الاقتصاد، وتدل هذه النتيجة على أن التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة، أي أن هناك ترابطا طويل الأجل بين هذه المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر و التضخم و الانفتاح التجاري).
- تشير معلمة الناتج المحلي الإجمالي GDP إلى علاقة موجبة وغير معنوية، بمعنى أنه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي GDP بنسبة 1% فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI سترتفع بنسبة .0.005%، وعلى الرغم من أن العلاقة بين GDP و FDI هي موجبة، إلا أنها غير معنوية بحيث لا نرى تأثير ضعيف للناتج المحلي الإجمالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يكون هذا بسبب ضعف العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المحلي، مثل الاستقرار الاقتصادي أو التشريعات التي قد لا تكون مؤثرة بشكل كافٍ في جذب الاستثمارات الأجنبية في الأجل القصير، وبالرغم من النمو الاقتصادي فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تتأثر بشكل كبير من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وقد يرجع ذلك إلى عوامل أخرى مثل السياسات الاقتصادية أو الاستثمار في القطاعات المحلية التي لا تتماشى مع احتياجات المستثمرين الأجانب.

➢ التضخم يظهر علاقة موجبة وغير معنوية عند مستوى 10% مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.10%، عادة ما يرتبط التضخم بزيادة التكاليف وارتفاع الأسعار، ما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للمشروعات المحلية ويؤثر سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن النتيجة في هذه الدراسة تتناقض مع النظريات الاقتصادية التقليدية التي تشير إلى أن التضخم يضعف بيئة الأعمال وقد يؤدي إلى خروج الاستثمارات بدلا من جذبها، يمكن أن يكون هذا التأثير بسبب زيادة الأجور أو الاستهلاك المحلي نتيجة للتضخم، مما يعزز استثمارات الشركات الأجنبية التي تسعى للاستفادة من الطلب المتزايد في الأسواق المحلية.

قد يعني ذلك أن بعض المستثمرين الأجانب يعتقدون أن التضخم قد يكون فرصة لزيادة عوائدهم في أسواق معينة، مما يزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، بالرغم من كونه تأثيرا مؤقتا أو غير تقليدي.

➢ معلمة الانفتاح التجاري موجبة ومعنوية عند مستوى 5% ، حيث أن زيادة الانفتاح التجاري في الجزائر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.19%، ويعني ذلك أن الاقتصاد أصبح أكثر انفتاحا للاستثمارات الأجنبية من خلال خفض الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية و القيود التنظيمية، وهذا يعزز من جاذبية الأسواق المحلية للشركات الأجنبية الباحثة عن أسواق جديدة مما يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه العلاقة تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تقول إن الانفتاح التجاري يتيح فرصا أكبر للاستثمار الأجنبي، خاصة إذا كانت السياسات التجارية تدعم تحرير الأسواق وزيادة التنافسية، وبالتالي يجب على السعودية استمرار تحسين سياساتها التجارية وزيادة انفتاح الاقتصاد المحلي لدعم جذب الاستثمارات الأجنبية.

➢ حالة العناقيد الصناعية تظهر علاقة موجبة ومعنوية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، حيث أن زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 33.3%، هذه العناقيد تعتبر بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي لأنها توفر فرصا استثمارية كبيرة وتعزز التعاون بين الشركات المحلية والأجنبية. عندما يتم تطوير العناقيد الصناعية في الاقتصاد، فإن هذا يعزز من جاذبية السوق السعودي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يسهم في تقليل المخاطر وتعزيز التنافسية المحلية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويساعد في جذب المزيد من الاستثمارات.

2- التحليل الاقتصادي في المدى الطويل

➢ معلمة الناتج الداخلي الخام (GDP) سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، ويشير ذلك إلى أنه عندما ينخفض الناتج الداخلي الخام بنسبة 1%، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر FDI بنسبة 0.0.01.%.

هذا التأثير لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، قد يكون ذلك بسبب عوامل اقتصادية أخرى أو ممارسات في الاقتصاد المحلي التي تتسبب في هذا التأثير العكسي.

- التضخم (INF) له تأثير سالب ومعنوي عند مستوى 5%، ويدل ذلك على أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.11.%، هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تفيد بأن ارتفاع معدلات التضخم يؤثر بالسلب على الاستثمارات الأجنبية، حيث أن التضخم يؤدي إلى تراجع الاستقرار الاقتصادي وزيادة المخاطر المالية، مما يقلل من جاذبية الاقتصاد المحلي للمستثمرين الأجانب.
- معلمة الانفتاح التجاري (OPEN) موجبة ومعنوية عند مستوى 5%، أي أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10.%، هذا التأثير يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تقول بأن فتح الاقتصاد أمام التجارة الخارجية يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفرص الكبيرة للمستثمرين الأجانب وزيادة المنافسة ودخول الأسواق الجديدة.
- حالة العناقيد الصناعية (SCD) لها تأثير سالب ولكنه غير معنوي، ويشير ذلك إلى إشارة و قيمة معلمة حالة العناقيد الصناعية لا تدل على العلاقة طويلة الأجل.

خاتمة الفصل:

ركزت الدراسة القياسية على بناء نماذج قياسية توضح دور العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات في كل من الجزائر و المملكة العربية السعودية للفترة (2007-2022)، بالاعتماد غلى أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة " ARDL ". والذي يعتبر النموذج الأكثر ملائمة مع حجم العينة والغرض من ذلك توضيح الأثر بين المتغيرات المختارة، فمن خلال الإشكالية المطروحة تم بناء نموذجين لكل دولة (الصادرات من السلع والخدمات EXP، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI)، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بعد اختبار الحدود، مما تطلب إجراء تقدير معلمات الأجل الطويل و القصير وصولا إلى الأثر الذي تحدثه العناقيد الصناعية في الاستثمارات الأجنبية المباشر وفي الصادرات كذلك.

الخاتمـــــة

الخاتمة العامة

كان الهدف من تناول موضوع العناقيد الصناعية و دوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ترقية الصادرات، هو محاولة معرفة الأثر الذي تحدثه مثل هذه التجمعات العنقودية في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و في تنمية الصادرات و ترقيتها، هذا الموضوع أخذ الكثير من اهتمامات الباحثين الاقتصاديين نظرا لحداثته و فعاليته في التنمية الاقتصادية من جهة، و نجاح هذه الإستراتيجية في الكثير من البلدان من جهة أخرى.

و فيما يلي سنتطرق إلى نتائج اختبار مدى صحة الفرضيات التي تم تقديمها كإجابة مسبقة على الإشكالية المحورية و ما صاحبها من أسئلة فرعية، ثم نورد كذلك أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة سواء كانت تخص الجانب النظري أو التطبيقي، وفي الأخير ارتأينا تقديم جملة من الاقتراحات التوصيات ثم الآفاق المهمة لهذه الدراسة.

أولا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

جاءت هذه الدراسة من أجل قياس أثر العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات في الجزائر والسعودية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2022، وقد أجريت هذه الدراسة وفق مجموعة من الفرضيات، و بعد القيام بالاختبارات الضرورية للوصول إلى هذا الهدف يمكننا التأكد من صحة هاته الفرضيات من خلال النتائج التالية:

- ✓ **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أنه هناك العديد من المحددات التي تحكم حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الصادرات، تظهر صحة هذه الفرضية من خلال جملة العناصر التي تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتساهم في التأثير على نسبة الصادرات.
- ✓ **الفرضية الثانية:** تنص على أن العناقيد الصناعية تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز عملية التصدير من خلال التعاون بين المؤسسات وتعزيز التنافسية، من خلال الدراسة النظرية تبين لنا أن العناقيد الصناعية تحفز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر وتساهم في تنمية الصادرات، أما من الناحية التجريبية فالعناقيد أحيانا لا تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي نرفض هذه الفرضية.

- ✓ **الفرضية الثالثة:** والتي تقول بأن هناك دور إيجابي لإستراتيجية العناقيد الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذلك السعودية، ولقد أظهرت الدراسة القياسية توافقا في الدور الايجابي التي تقوم به العناقيد الصناعية في ترقية الصادرات في كلا البلدين (الجزائر و السعودية)، أما فيما يخص دور العناقيد في تحفيز التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشر فقد أثبتت الدراسة القياسية تباينا في النتائج في الدولتين محل الدراسة (الجزائر و السعودية).
- ✓ **الفرضية الرابعة:** وتفترض وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين جميع متغيرات الدراسة. من خلال الدراسة القياسية يتبين أن هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المدروسة، رغم أن كل متغير على حدة قد يكون غير ثابت (أي يحتوي على جذر الوحدة أو يكون في حالة عشوائية في المدى القصير)، فالمتغيرات التي تظهر تكاملا مشتركا تتأثر ببعضها البعض بمرور الوقت، مما يعني أنه حتى لو كان هناك تذبذب في قيم هذه المتغيرات على المدى القصير، فإن قيمها ستظل مرتبطة ببعضها بطريقة معينة على المدى الطويل.ومن الناحية الاقتصادية فإن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يعني أن التغيرات الكبيرة في أحد المتغيرات ستؤدي إلى تعديلات أو استجابة في المتغيرات الأخرى، ولكن تلك الاستجابات ستكون مستقرة على المدى الطويل.

ثانيا: نتائج الدراسة

انقسمت الدراسة إلى جزئين رئيسيين الأول نظري والثاني تجريبي، وكانت النتائج كما يلي:

1- نتائج الدراسة النظرية

- تمكن العناقيد الصناعية من تحسين القدرة التنافسية للشركات المحلية من خلال تكامل الأنشطة وتبادل المعارف والموارد بين الشركات المكونة للعنقود، ويؤدي هذا التكامل إلى تدنية التكاليف، تعزيز الكفاءة وتطوير الابتكار، مما يعزز قدرة التنافسية للشركات المحلية في الأسواق الدولية.

- العناقيد الصناعية تشكل بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عن طريق توفير العديد من الحوافز أهمها اقتصاديات الحجم، الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر.

- تمكن العناقيد الصناعية من تعزيز القدرة التصديرية عن طريق تطوير منتجات بجودة عالية والاستفادة من التخصص وتوسيع الأسواق واستخدام البنية التحتية المشتركة.

➢ توفر العناقيد الصناعية بيئة مثالية لتعزيز القدرة على الابتكار عن طريق تبادل المعارف والأفكار بين الشركات والمؤسسات البحث والتطوير، ويمكن أن يكون الابتكار في شكل تقنيات جديدة أو طرق إنتاج فعالة أو تحسينات في المنتج النهائي، ويساهم هذا الابتكار في تحسين القدرة التنافسية وفتح أسواق جديدة.

➢ تسهم العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال توفير فرص عمل، تخفيض التبعية الاقتصادية وكذا الاستدامة البيئية.

➢ العناقيد الصناعية تساعد السياسات الحكومية الرامية إلى تطوير قطاع الصادرات الصناعية، وتشمل هذه السياسات تحفيزات ضريبية، تطوير البنية التحتية وتسهيل الإجراءات الإدارية، مما يدعم من قدرة العنقود على جذب التدفقات الاستثمارية وترقية الصادرات.

➢ تعزز العناقيد الصناعية التعاون بين القطاع العام والخاص، عن طريق تصميم سياسات تدعم تطور العناقيد، مثل تقديم الدعم الفني وتمويل المشاريع، وإنشاء منصات تعاون بين الشركات.

➢ تدعم العناقيد الصناعية التركيز على تخصصات متعددة، ويساعد ذلك على تقليل مخاطر التركيز على نوع واحد من المنتجات أو الأسواق ومواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية.

2- نتائج الدراسة التطبيقية

➢ متغيرات الدراسة متكاملة بشكل مشترك في كل من الجزائر و السعودية، وتحتاج إلى أقل من سنة لتصحيح أي انحراف عن التوازن، حيث يتم تصحيح الأخطاء بنحو 1.24% سنويا في الاتجاه نحو التوازن الطويل بينما ينم تصحيح الأخطاء في السعودية بنحو 1.79 % سنويا في الاتجاه نحو التوازن في الأجل الطويل. هذا يعني أن متغيرات الدراسة متكاملة بشكل مشترك وتحتاج إلى أقل من سنة لتصحيح أي انحراف عن التوازن.

➢ الانفتاح التجاري توجد علاقة موجبة ومعنوية مع الصادرات في الجزائر والسعودية في الأجلين القصير والطويل، بحيث في الأجل القصير زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 2.18.% في الجزائر، وبنسبة 8.56.% في السعودية، أما الأجل الطويل عندما يزيد الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر بنسبة 2.96.%، والسعودية بنسبة 6.65.%.

➢ هناك علاقة موجبة ومعنوية في الأجل القصير بين التضخم والصادرات في الجزائر، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 3.14.%، هذا التأثير يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث يساهم التضخم في زيادة التكاليف وبالتالي ضعف القدرة الشرائية محليا وخارجيا ويحفز ذلك زيادة

الصادرات، أما في السعودية فالعلاقة بين التضخم والصادرات عكسية ومعنوية، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الصادرات بنسبة 6.34%، بينما في الأجل الطويل زيادة التضخم بمقدار 1 % في الجزائر تؤدي إلى زيادة الصادرات بمقدار 1.31%، ويعتبر هذا التأثير معنوي عند مستوى 10%، أما في السعودية فالتضخم في المدى الطويل يؤثر سلبا بدلالة غير معنوية، حيث أن ارتفاع التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى تراجع الصادرات بنسبة 7.96%.

- تظهر علاقة موجبة وذات معنوية بين العناقيد الصناعية والصادرات في كل من الجزائر والسعودية، بحيث أن زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة في الجزائر وبنسبة 50.95% في السعودية وذلك الأجل القصير، أما في الأجل الطويل ف زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 44.7% في الجزائر وبنسبة 85.5% في السعودية، وهذا يعكس الدور الكبير للعناقيد الصناعية في تعزيز الصادرات وتحقيق زيادة كبيرة في هذا المجال.
- يظهر في الأجل القصير أن زيادة الناتج الداخلي الخام في الجزائر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 0.33.%، أما في السعودية فزيادة الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 0.27.%، أما في الأجل الطويل زيادة الناتج الداخلي الخام بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.17% في الجزائر وبنسبة 0.27% في السعودية.
- في السعودية العناقيد الصناعية والانفتاح التجاري هما العاملان الرئيسيان اللذان يحفزان الصادرات بشكل كبير، مع تأثير أكبر في الأجل الطويل، أما التضخم له تأثير سلبي على الصادرات، ويؤدي ارتفاعه إلى تقليص الصادرات بشكل ملحوظ، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على الصادرات، ولكن التأثير ضعيف وغير معنوي في كلا الأجلين.
- في الجزائر الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والانفتاح التجاري والعناقيد الصناعية جميعها تؤثر على الصادرات من السلع والخدمات في الأجل القصير والطويل فالتضخم يؤثر بشكل إيجابي على الصادرات، حيث يمكن أن يؤدي إلى ضغط التكاليف في الداخل وزيادة الإنتاج الموجه للأسواق الخارجية، بينما الانفتاح التجاري و العناقيد الصناعية لديهما تأثيرات إيجابية قوية على الصادرات خاصة في الأجل الطويل، أما الناتج المحلي الخام له تأثير إيجابي طفيف ولكنه ضعيف على الصادرات سواء في الأجل القصير أو الطويل.
- يدل معامل تصحيح الخطأ في الجزائر والسعودية على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرات، حيث يمكن تصحيح 2.64% و % 2.89 من الأخطاء في الجزائر والسعودية وذلك في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل، ويؤكد أن المتغيرات في الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا كما يمكن تصحيح الأخطاء في أقل من سنة واحدة.

- هناك علاقة موجبة ومعنوية في المدى القصير بين الناتج الداخلي الخام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) فزيادة الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 0.10 % وذلك في السعودية، أما في الجزائر فتوجد علاقة موجبة و غير معنوية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI حيث أن زيادة الناتج المحلي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 0.005%.
- هناك علاقة سالبة ومعنوية في الأجل الطويل بين التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فزيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض FDI بنسبة 0.10%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، في المقابل هناك علاقة موجبة وغير معنوية بين التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير، حيث زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 0.11%، بينما نجد في السعودية علاقة موجبة ومعنوية في الأجل القصير بين التضخم و FDI عند مستوى 5% زيادة التضخم بنسبة 1 % تؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.49%، وهو ما لايتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- في الجزائر توجد علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 5% بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجلين الطويل و القصير، إذ أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 0.19 % في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 10 %، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وفي السعودية أيضا هناك علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 5% بين الانفتاح التجاري وFDI بحيث أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 0.25 %، هذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تفيد بأن الانفتاح التجاري يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- في الجزائر توجد علاقة موجبة ومعنوية بين العناقيد الصناعية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث زيادة العناقيد الصناعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة FDI بنسبة 33.3 % في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فالعلاقة سلبية وغير معنوية. أما في السعودية هناك علاقة عكسية ومعنوية، وهذا قد يعكس الاعتماد الكبير في تمويل العناقيد الصناعية في المملكة العربية السعودية على رأس المال المحلي (مثل الصناديق المحلية)، حيث يتم توفير القروض والخدمات الداعمة من قبل مؤسسات مثل صندوق التنمية الصناعية السعودي.
- في السعودية الناتج الداخلي الخام له تأثير إيجابي معنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الحالات، ونجد أن التضخم له تأثير عكسي في بعض الحالات، حيث يؤدي إلى تقليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الانفتاح التجاري يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ، بينما العناقيد الصناعية تؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب الاعتماد على التمويل المحلي. وتجدر الملاحظة أن النتائج غير المتوافقة مع النظرية الاقتصادية قد تشير إلى أن العوامل المحلية مثل السياسة الاقتصادية الداخلية (مثل دعم الصناديق المحلية) قد يكون لها تأثيرات غير تقليدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- في الجزائر الانفتاح التجاري والعناقيد الصناعية لهما تأثيرات إيجابية قوية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا في الأجل الطويل، كما أن التضخم يؤثر إيجابيا على FDI في الأجل القصير، ولكن له تأثير سلبي في الأجل الطويل، وتشير النتائج أيضا إلى أن الناتج المحلي له تأثير ضعيف وغير معنوي على، وأن العلاقة بين الناتج المحلي والصادرات غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية في هذه الدراسة.

2. على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على الصادرات، إلا أن تأثيره ضعيف نسبيا وغير معنوي في هذه الدراسة، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي المحلي لا يترجم دائمًا إلى زيادة كبيرة في الصادرات، ويحتاج إلى دعم من سياسات تجارية وصناعية فعالة.

ثالثا: توصيات الدراسة

استنادا إلى النتائج التي تم الوصول إليها في الدراسة حول تأثير العناقيد الصناعية والعوامل المختلفة على الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر والسعودية، يمكن تقديم بعض التوصيات التي تساهم في تحسين تنافسية الاقتصاد وتنويع مصادر تمويله داخليا و خارجيا:

1- تعزيز وتنويع الاستثمارات في إطار استراتيجيه العناقيد الصناعية: بما أن العناقيد الصناعية لها دورا كبيرا في زيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، يتعين على الحكومة الجزائرية تعزيز بيئة الأعمال وتهيئة البنية التحتية اللازمة لدعم إستراتيجية العناقيد الصناعية، وتوفير حوافز للمستثمرين في القطاعات الصناعية لتنمية الابتكار وزيادة الإنتاجية، كما يجب التركيز على تطوير العناقيد الصناعية المتخصصة ضمن القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

2- التركيز على تحسين السياسات المتعلقة بالتضخم: بالنظر إلى العلاقة الإيجابية بين التضخم والصادرات في الأجل القصير في الجزائر، يمكن تحسين آليات معالجة التضخم بحيث لا يؤثر سلبا على القدرة الشرائية المحلية، كما يجب على الحكومة الجزائرية اتخاذ تدابير استباقية للحد من الآثار السلبية للتضخم على الاقتصاد الكلي في الأجل الطويل.

3- تعزيز الانفتاح التجاري لتحفيز الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر: يجب الاستفادة من تجربة السعودية في سياستها التجارية، من خلال تعزيز سياسة الانفتاح التجاري بشكل أكبر خاصة في الأجل الطويل، وذلك من خلال تحسين اتفاقيات التجارة الحرة، وتسهيل إجراءات التصدير، وتقوية الروابط التجارية مع الأسواق العالمية، كما يجب على الجزائر أن تواصل تحسين السياسات التجارية، وتطوير البنية التحتية للتصدير.

4- تعزيز العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر: ينبغي على الحكومة الجزائرية مراجعة السياسات الاقتصادية الخاصة بالنمو الاقتصادي والصناعي، وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- التركيز على تطوير البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال: تطوير البنية التحتية الصناعية مهم جدا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المحلية، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات القانونية، وتقليل البيروقراطية، ورفع جودة الخدمات اللوجستية لتسهيل حركة التجارة.

6- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: بما أن العناقيد الصناعية تعتمد بشكل كبير على التعاون بين الحكومة والشركات الخاصة، يجب تحسين هذا التعاون وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تحقق التوازن بين النمو الصناعي وزيادة الصادرات، وتحفيز الشركات المحلية العامة والخاصة على الاندماج في البيئة الصناعية الدولية.

رابعا: آفاق الدراسة

يمكن أن تكون النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا محفزا من أجل القيام بدراسات أخرى

- دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية المتوازنة.
- دور العناقيد الصناعية في دعم الابتكار و تعزيز التنافسية.
- دراسة العلاقة بين العناقيد الصناعية و النمو الاقتصادي في ظل سياسة التكتلات الإقليمية والعالمية.

المراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية

➢ الكتب

1) حسن فليح خلف. (2004). التمويل الدولي. عمان، الأردن،. عمان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

2) رضا عبد السلام. (2002). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر. المنصورة، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

3) طرق الاقتصاد القياسي (2011). محاضرات وتطبيقات (عمان)الأردن . دار الحامد للنشر والتوزيع

4) طرق الاقتصاد القياسي (2012). محاضرات وتطبيقات. دار حامد

5) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري. (2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.

6) عبد السلام أبو قحف. (2003). اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

7) عبد السلام ابو قحف. (2003). الاشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

8) عبد السلام أبوقحف. (2003). اقتصاديات الاعمال الدولية (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

9) عبدالسلام أبو قحف. (2001). نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

10)علي عباس. (2007). ادارة الاعمال الدولية. عمان، الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.

11)فريد النجار. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. القاهرة، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

12)فريد النجار. (2008). التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية. مصر: الدار الجامعية.

13)فوزي نعيمي، و عبد الحكيم فراس. (1999). التجارة الدولية (دروس في القانون الدولي) (الإصدار الأولى). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14)لطيفة كلاخي. (2017). أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة بعض دول MENA. الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

15)محمد الحناوي، و نهال فريد مصطفى. (2006). مبادئ وأساسيات الاستثمار. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

16)محمد أميرة حسب الله. (2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية- دراسة مقارنة بين تركيا، كوريا الجنوبية ومصر. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للطباعة و النشر.

17)محمد محمود الديب. (1998). وادي التكنولوجيا في شبه جزيرة سيناء. القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.

18)محمود حامد عبدالرزاق. (2006). تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية. القاهرة، مصر: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.

19) مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي)الجزء الأول و الثاني1999(الجزائر). ديوان المطبوعات الجامعية

20)نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

21) *نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى* 2002 الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية.

22)الاقتصاد القياسي.2017 العراق. دار الكتب.

23)الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق2005الاسكندرية مصرالدار الجامعية

24)بن سمينة دلال. (2017). الاستثمارات الأجنبية المباشرة، محدداتها آثارها و توجهاتها (الإصدار 1). الأردن: دار الأيام.

➢ الأطروحات و المذكرات الجامعية

1) قدوري نور الدين. (2018). أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات العربية،دراسة حالة أزمة الرهن العقاري (أطروحة دكتوراه).الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييربومرداس. جامعة أمحمد بوقرة

2) أحلام فرح.(2022). أثر سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة-2000) (2020،(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسييرسوق أهراس جامعة محمد الشريف مساعدية

3) العرباوي منال. (2021). فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس .

4) ايمان مودع. (2019). أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال2014 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، .، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

5) برج راسوطة ريمة. (2022). مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمارات الأجنبيةالمباشرة في الجزائر–رؤية مستقبلية في ظل تجارب دولية–(أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

6) بلخير فريد. (2018). التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس.

7) حجاب إكرام. (2021). ترقية الصادراث خارج المحروقاث آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع – دراسة حالة الجزائر–. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيبازة: المركز الجامعي مرسلي عبد الله .

8) حسن باسمة كزار. (2022). دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق(أطروحة دكتوراه). كلية الادارة و الاقتصاد، العراق: جامعة البصرة.

9) حمزة العوادي. (2018). الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية الصادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات(أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية زو العلوم التجارية و علوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

10)رتيبة بن عاشور. (2015). جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة1996 2013(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر: 3.

11)ريم ثوامرية. (2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة مقارنة للفترة 2000–2015 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،، قالمة،: جامعة 8 ماي 1945.

12)سعاد قوفي. (2017). التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . دراسة لبعض تجارب البلدان النامية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

13)سعيد محصول. (2024). أثر سياسة التحرير المالي على الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي(أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

14)سمير عز الدين. (2018). دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3 – ابراهيم سلطان شيبوط.

15)سميرة صارة موكيل. (2022). تأثير تقلبات سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الجنبي المباشر(أطروحة دكتوراه). سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر –.

16)سميرة طالبي. (2021). سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و اشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات(أطرحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

17)شريط كمال. (2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

18)صفيح صادق. (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر(أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

19)عائشة خليف. (2023). أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

20)عائشة عميش. (2017). دراسة قياسية لأثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر (أطروحة دكتوراه). الشلف، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

21)عبد الحكيم قلوح. (2021). دور تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسي ي، بسكرة: جامعة محمد خيضر– بسكر ة.

22)عبد الله الطيبي. (2020). العناقيد الصناعية الإستراتيجية البديلة ودورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة –حالة الجزائر– (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، أدرار: جامعة أحمد دراية.

23)غربي طارق. (2024). محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "مقاربة قياسية". الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

24)فارس فضيل. (2004). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

25)فيليب روزبيرغ. (2010). التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر. هامبورغ، جامعة العلوم التطبيقية، ألمانيا.

26)قنونة الأخضر. (2023). أثر المتغيرات النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة البليدة 2-علي لونيسي-.

27)كلثوم كلباني. (2018). العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، باتنة: جامعة باتنة 1.

28)لعويطي نصيرة. (2014). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات (رسالة ماجستير). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

29)مبرك الناصر. (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر(أطروحة دكتوراه). تيسمسيلت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تيسمسيلت.

30)محمد بركة. (2014). تقييم آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الج ا زئر حالة الجنوب الشرقي خلال الفترة 2006-2012. الجزائر العاصمة، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

31)مداني حسام الدين. (2024). المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الدول النامية(أطروحة دكتوراه). معسكر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة مصطفى اسطمبولي.

32)مرابط بلال. (2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

33)مركز المعلومات و دعم القرار. (2003). *العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: الاطار النظري.*

34)ممدوح محمد مصطفى. (2004). إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر: دراسة إقليم جنوب الصعيد(أطروحة دكتوراه). جامعة عين شمس، مصر.

35)هشام طلحي. (2022). انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر و المغرب -دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1990-2019 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

36)وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. (2001). *إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية*. مصر.

37)وسيلة بوراس. (2020). مساهمة الاقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس – سطيف 1 –.

38)ياسين قاسي. (2005). التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول(مذكرة ماجستر). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: جامعة سعد دحلب.

➢ المجلات العلمية

1) إبتسام رزوق، و عبد الرؤوف حجاج. (2022). تحليل تنافسية الاقتصاد الج ا زئري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2010-2019. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، الصفحات 239-254.

2) بلهوشات محمد الأمين، محيريق فوزي وقابوسة علي (2020). أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980 2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

3) الصمادي، سحاب الرباع، أحمد ابراهيم ملاوي عبد الهادي (2016). أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة .(ARDL). مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 22(2)، الصفحات 203-244.

4) مجدي الشوربجي (2012). أثر النمو الاقتصادي على العملة في الاقتصاد المصري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،6.

5) سلامي أحمد، وشيخي محمد. (2013). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 20112014-1970مجلة الباحث 13(13)، الصفحات 121-134.

6) بن مسعود عطاالله، بوثلجة عبد الناصر (2008)، الانفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية .19(2). الصفحات 06-27.

7) غطاس عبد الغفار.(2023)، الإنفتاح التجاري والحساب الجاري، أية علاقة؟ حالة الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDLخلال الفترة 2021-1990.مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال .9(1). الصفحات 21-34

8) العباس، و أبو شمالة. (2019). التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، 21 (1)، الصفحات 95-55.

9) بكطاش فتيحة، و أحلام بوعزارة. (2020). تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، الصفحات 319-337.

10)سعاد يحي سريع، ورؤى أسامة بادكوك. (2022). تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية2021المجلة الالكترونية الشاملة المتعددة التخصصات . 6(7).

11) كامل كاظم علاوي، ومحمد غالي راهي (2015). تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2010 – 1974 :مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، 10(32).

12)جيهان عبد اللطيف الرفاعي، و أحمد فاروق الزيني. (2018). العناقيد الصناعية: النموذج التنموي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في ظل الاقتصاد العالمي الجديد. مجلة الفكر القانوني و الاقتصادي ، 9 (1).

13)خمخام عطية، و سعيد بن دنيدينة. (2022). ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024). مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، 6 (2)، الصفحات 357-375.

14)البدراني، وظافر رمضان مطر، ونجلاء خالد (2011)، دراسة مقارنة كفاءة عدد من معايير المعلومات في اختبار نماذج السلاسل الزمنية من الرتب الدنيا،المجلة العراقية للعلوم الاحصائية،11 (19)، الصفحات 71-100.

15)زايري بلقاسم. (2008). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ف الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية ، 7 (7)، الصفحات 165-194.

16)سارة حليمي، و مبارك بوعشة. (2018). العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي المممكة العربية السعودية – نموذجا –. مجلة العلوم الانسانية ، الصفحات 708-729.

17)طروبيا نذير. (2019). خبرات دولية في مجال العناقيد و التجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تفعيل دورها. مجلة الاقتصاد و ادارة الاعمال ، 3 (1)، الصفحات 17-37.

18)عابد محمود أحمد جاد، و عبد الله عبد الشافي منصور حفناوي. (2012). دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة القطاع الهندسي لجامع الأزهر .

19)عادل غربي. (2021). العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، 14 (01)، الصفحات 295-314.

20)عبد المطلب عبد الحميد. (1988). مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (2).

21)علام عثمان، و صالح سنوساوي. (2018). آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية. Global Journal of Economics and Business .

22)علي عماد أزهر (2019)، دور تنافسية الأردن في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات.

23)يحي بن سليمانن. (2019). قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر. مجلة البديل الإقتصادي، 5(01)، الصفحات 94-115.

24)لؤي عبد الصمد مليباري (2021)، تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات.

25)لبنى علي آل خليفة. (2014). التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة ، الصفحات 73-118.

26)بوالكور نور الدين.(2019). محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970 /2016 في إطار نموذج ARDL مجلة العلوم الاحصائية 9.

27)مفيد ذنون يوسف، و احمد عمر دينا. (2006). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة. مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء ، 15.

28)وصاف سعيدي،. (2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر- الواقع والتحديات. مجلة الباحث (1).

29)عاطف عيسى بطارسة. (2017). العلاقة السببية بين النقود، الانتاج والأسعار في الأردن خلال الفترة 1970-2013. المجلة العربية للادارة .37(03)، الصفحات 45-58.

➢ المداخلات و الملتقيات

1) العياشي أونيسي. (2016). مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات. *الملتقى الدولي السادس عشر حول الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية*. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

2) أنفال حدة خبيزة. (2018). آفاق عنقود صناعة التمور في تطوير قطاع التمور في الجزائر –ولاية بسكرة نموذجا. *الملتقى العلمي الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر*. جامعة لونيسي على البليدة 2.

3) فريد كورتل. (2017). سبل تن يط الاستثمار الأجنبي في الجزائر. *الملتقى العلمي الدولي الثان حول الاستثمار الأجنبي ومهارات الأداء الاقتصادي-حالة بعض الدول النامية*. جامعة بومرداس.

4) كمال رزيق، و فارس مسدور. (2003). تعزيز التنافسية للمؤسسات الاقتصاديةالجزائرية. *الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

➢ **التقارير**:

1) المعهد العربي للتخطيط. (2003). *تقرير التنافسية العربية*.

2) المنتدى الاقتصادي العالمي. (2020). تقرير التنافسية العالمي.

3) حسان خضر. (2004). *الاستثمار الاجنبي المباشر، تعاريف وقضايا*. الكويت، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

4) سفيان قعلول. (2017). *جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار-دراسات اقتصادية-*. صندوق النقد العربي.

5) طارق نوير. (2003). *دور الحكومات الداعمة للتنافسية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

6) محمد عدنان وديع. (2003). القدرة التنافسية و قياسها. *سلسلة جسر التنمية (24)* . الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

7) وليد عبد مولاه. (2022). *تطوير العناقيد الصناعية*. المعهد العرب للتخطيط.

8) SIDF. (2008). *العناقيد الصناعية، الجزء الأول، مفهومها وآلية عملها، ، سبتمبر*. صندوق التنمية الصناعية السعودي. السعودية: وحدة الدراسات الاقتصادية.

9)

➢ **المواقع الالكترونية**

1) *التجمعات الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية*. (1 5, 2009). تاريخ الاسترداد 19 03, 2023، من جريدة العرب الاقتصادية الدولية: https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_117720.html

2) هبة حسام. (06 02, 2023). *جهاز حماية المنافسة*. تم الاسترداد من برلماني: https://www.parlmany.com/News/7/507897/%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%89-

%D8%A5%D9%8A%D9%87-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%.

Equiti. (1 3, 2018). *سلاسل القيمة العالمية، و أسباب سعي الدول للانضمام لها، و تأثيرها في الاقتصاد*. تم الاسترداد من equiti: https://www1.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/global-value-chains?fbclid=IwY2xjawGXL5NleHRuA2FlbQIxMAABHQS8Db4peGkvD26aaFlwOMgO71T0faKyn8gYh1KTA_HORlQzaBDOCuOzng_aem_VfnwzUOOz6NKB7th-FuMxA

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

➢ Les ouvrages

1) Horngren, C., Foster, G., & Datar, S. (2003). *Cost Management: A Managerial Emphasis* (12 ed.). New Jersey.

2) *Damodar Gujarati.(2011). Econometrics by Example*. LondonPalgrave Macmillan.

3) *Econométrie des séries temporelles – Théorie et Applications »*1995ParisPresse Universitaire de France

4) *Christian Gourieoux. (1999). Modeles ARCH et Applications Financieres* Paris. FranceEconomica

5) Mrabety, O. (2008). *Méthode de qualification des grappes industrielles québécoises.* Québec, Institut de la statistique du Québec, Québec.

6) pasco, c. (2006). *Commerce international* (éd. 6). Paris: Dunod.

7) Porter, M. (1997). *avantage concurrentiel.* Paris, France: Dunod.

➢ Les articles

1) Andadari, R. K. (2008). local clusters in global value chains – A case study of wood furniture clusters in central java(indonesia). Rozenberg, Australie,.

2) Bernard, R. (1997). *Economie Financière International.* Paris: ED PUF.

3) Bowen, E., & Deskins, ,. J. (2020). Identifying Industrial Clusters for Targeted Economic Development in West Virginia. Bureau of Business and Economic Research John Chambers College of Business and Economics, West Virginia: West Virginia University.

4) Causa, O., & Cohen, D. (2005). *Productivité Industrielle et Compétitivité.* centre de.

5) ÇETİN, D. (2012). EXPORTS AND CLUSTERS:A SPATIAL ECONOMETRIC ANALYSIS ON ANKARA AND ISTANBUL OIZs(A THESIS OF DOCTORAT). ANKARA, THE GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES, TURQUIE: MIDDLE EAST TECHNICAL UNIVERSITY.

6) Crescenzi, & Pose, R. (2008). Innovation and Regional Growth in the European Union. *The Annals of Regional Science , 42* (3), pp. 437-459.

7) Dagnino, G. B., & elena, r. (2009). *coopetition strategy-theory- experiments and cases.* Routledge Abingdon, UK.

8) Delgado, M., Porter, M., & Stern, S. (2012). CLUSTERS, CONVERGENCE, AND ECONOMIC PERFORMANCE. *NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH* .

9) Demirhan, E., & Masca, M. (2008). DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT FLOWS TO DEVELOPING COUNTRIES. *PRAGUE ECONOMIC PAPERS* , pp. 356-369.

10) Denisia, V. (2010). Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories. *European Journal of Interdisciplinary Studies , 2* (2).

11) Driffild, N., & De Propris, L. (2006). The importance of clusters for spillovers from foreign direct investment and technology sourcing. *Cambridge Journal of Economics* , pp. 277-291.

12) ECER. (2004). *Identification of Industry Clusters For Guiding Economic Development EffortsIn Cincinnati USA.* College of Business.University of Cincinnati in collaboration with the Center for Business & Economic ResearchUniversity of Kentucky,. USA: Economics centre for education and research.

13) Edwin, A. M. (2014). STRATEGIC IMPACT OF INWARD FOREIGN DIRECT INVESTMENTS ON THE LABOUR MARKETS OF DEVELOPING ECONOMIES. *Journal of Management, Marketing and Logistics , 1* (4), pp. 310-297.

14) Gideon Schwarz. (1978). Estimating the Dimension of a Model .*The Annals of Statistics 6(*2). pp 461-464.

15) Guru, r. (2015). Entrepreneurship & Industrial Clusters. *Global Journal of Multidisciplinary Studies , 4* (3).

16) HSU, W.-T., Lu, Y., LUO, X., & ZHU, L. (2018). Does foreign direct investment lead to industrial agglomeration? School of Economics, Singapore : Singapore Management University.

17) Krugman, P., Melitz, M., & Maurice, O. (2018). International Economics: Theory and Policy.

18) Magnus, B., & Kokko, A. (2003). The Economics of Foreign Direct Investment Incentives. *NBER WORKING PAPER SERIES* .

19) Mistura, F., & Roulet, C. (2019). *The determinants of Foreign Direct Investment : Do statutory restrictions matter?* OECD.

20) Moosa, I. (2002). Foreign direct investment: theory, evidence and practice.

21) Mukherji, R., & Pandey, D. (2014). The relationship Between the Growth of Exports and Growth of Gross Domestic Product of India. *Internatinal JOURNAL OF Business and Economics Research , 3* (3), pp. 135-139.

22) Murtala, Z. (2017). The Impact of Exchange Rate Fluctuations on Foreign Direct Investment in Nigeria. *journal of Finance and Accounting , 5* (4), pp. 165-170.

23) North, D. (1990). Institutions, Institutional Change, and Economic Performance. . *Cambridge University Press* , pp. 83-104.

24)

25) porter, M. (1998). *Clusters and New Economic of Completion.* Harvard Business Review, Harvard .

26) Porter, M. E. (2000). Location, compétition, économic development: local Cluster in a global economy. *Economic development quarterly* , pp. 15-34.

27) Raul, P. (1950). The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems.

28) Robert, L. (2002). Lectures on Economic Growth. *Harvard University Press* .

29) Sala, X., Doppelhofer, G., & Miller, R. (2004). Determinants of Long-Term Growth: A Bayesian Averaging of Classical Estimates (BACE) Approac. *American Economic Association , 94* (4), 813-835.

30) Sosnovskikh, S. (2017). Industrial Clusters In Russia: The Development Of Special Economic Zones And Industrial Parks. *Russian Journal Of Economics , 03* (02).

31) Granger, & Newbold. (1973). Spurious Regression in Econometrics. *Journa lof Econometrics 2*2

32) subaran, r., & swetasree, r. (2016). foreign direct investment, institution and economic growth: evidence from MENA region. *journal of economics and development studies , 4* (1), pp. 39-49.

33) Peter, & Phillips. (1988). testing for a unit root in timre series regression *Biometrika 75(*2). pp 46-335.

34) Hendri, & Suhartono. (2020). The Performance of Ramsey Test, White Test and Terasvirta Test in Detecting Nonlinearity. *INFERENSI 3(*1).

35) Tocar, & sebastian. (2018). determinants of foreign direct investment: a review, , Volume 11, Issue 1,. *REBS Review of Economic Business Review of Economic Business , 11* (1).

36) Wang, D. (2013). The Impact of Exchange Rate Volatility on Foreign Direct Investment (FDI) in BRIC Countries(madjister). canada, halifax,nova scotia: Saint Mary's University.

37) WANG, X., CHEN, A., Huafeng, W., & Shengxiao, L. (2017). EFFECT OF EXPORT PROMOTION PROGRAMS ON EXPORT PERFORMANCE: EVIDENCE FROM MANUFACTURING SMEs. *Journal of Business Economics and Management , 18* (1), pp. 131-145.

38) Yamawaki, H. (2022). The Evolution and Structure of Industrial Clusters in Japan. *Small Business Economics , 18*, pp. 121-140.

39) Zhang, Q. (2012). The Reserch on Influence of Industrial Clusters on Regional Economic Devlopment. *SciVerse Science Direct* , pp. 206-212.

➢ Les thèses

1) GUERROUI, F. (1996). دراسة حالة الدولة -سياسة ترقية الصادرات وآثارها على النمو الاقتصادي الصناعية الجديدة(أطروحة دكتوراه). Paris, Sience économiques, France: Paris 2.

2) SUINISHEVA, & ERIKOVNA, D. (2010). THE ROLE OF INDUSTRIAL CLUSTERING IN ECONOMIC DEVELOPMENT-THE CASE OF KAZAKHSTAN. KDI School of Public Policy and Management in partial fulfillment of the requirements for the degree of.

➢ Les rapports

1) (IMF), I. M. (2004). *Direct Foreign investment data trends, concepts and recording practices.*

2) Nadvi, K. (1995). *Industrial Clusters and Networks: Case Studies of SME Growth and Innovation.* UNIDO.

3) nadvi, k., & stephanie, b. (2004). *industrial clusters and poverty reduction - towards a methodology for poverty and social1- khalid nadvi, stephanie barrientos, industrial clusters and poverty reduction - towards a methodology for poverty and social impact assessment of cluster developmen.* Vienna: UNIDO.

4) OCDE. (2008). paris définition de réference de l'OCDE des investissements directes internationaux, france: OCDE.

5) OCDE .(2007) .Competitive Regional Clusters,NATIONAL POLICY APPROACHES.

6) OCDE. (2002). *L' Investissements direct étranger au service du développement.*

7) UNCTAD. (2018). *Foreign direct investment Policies.* New York.

8) UNCTAD. (2021). *Foreign direct investment: Inward and outward flows and stock, annual.* New York: World Investment Report 2021.

9) UNCTAD. (2012). *Towards a New Generation of Investment Policies.* New York.

10) UNIDO. (2004). industrial clusters and poverty reduction. vienna.

➢ Les sites éléctroniques

1) GCE, G. C. (2023). *a world-leading technology cluster serving the global energy and maritime*. Retrieved 04 08, 2024, from www.norwegianenergysuppliers.com/company/gce-node/

2) rodrigue, j. p. (2020). *Growth Poles Theory*. Retrieved from The Geography of Transport Systems: https://transportgeography.org/contents/chapter2/transport-and-spatial-organization/growth-poles-theory.

الملاحـــق

الملحق رقم (01): اختبار adf للاستقرارية للمتغير GDP في المستوى خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.804644	0.6479
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.873263	0.3337
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.494100	0.8099
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

الملحق رقم (02): اختبار adf للاستقرارية للمتغير GDP في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.722896	0.0012
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.638154	0.0193
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.296993	0.01717
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

الملحق رقم (03): اختبار **adf** للاستقرارية للمتغير الانفتاح التجاري **open** في المستوى خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.824285	0.0475
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.869265	0.7638
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.094078	0.0049
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

الملحق رقم (04): اختبار **adf** للاستقرارية للمتغير الانفتاح التجاري **open** في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.143748	0.0069
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.253086	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.722573	0.0012
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

الملحق رقم (05): اختبار adf للاستقرارية للمتغير التضخم inf في المستوى خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.449934	0.0006
Test critical values:	1% level	-5.124875	
	5% level	-3.933364	
	10% level	-3.420030	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.744957	0.7901
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.329036	0.1586
Test critical values:	1% level	-2.816740	
	5% level	-1.982344	
	10% level	-1.601144	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

الملحق رقم (06): اختبار adf للاستقرارية للمتغير التضخم inf في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.014852	0.0142
Test critical values:	1% level	-5.295384	
	5% level	-4.008157	
	10% level	-3.460791	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.981436	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.466500	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.816740	
	5% level	-1.982344	
	10% level	-1.601144	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

الملحق رقم (07): اختبار adf الاستقرارية للمتغير العناقيد الصناعية في المستوى خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: SCD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.180284	0.9611
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: SCD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.788461	0.9998
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 10

Null Hypothesis: SCD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.523580	0.9986
Test critical values:	1% level	-2.816740	
	5% level	-1.982344	
	10% level	-1.601144	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 10

الملحق رقم (08): اختبار adf الاستقرارية للمتغير العناقيد الصناعية في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: D(SCD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.352844	0.0045
Test critical values:	1% level	-5.521860	
	5% level	-4.107833	
	10% level	-3.515047	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(SCD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.734637	0.0029
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(SCD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.457311	0.0183
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

الملحق رقم (09): اختبار adf الاستقرارية للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.679133	0.0571
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.320379	0.1640
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.320379	0.1640
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

الملحق رقم (10): اختبار adf الاستقرارية للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.875816	0.0019
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.124982	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.124982	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

الملحق رقم (11): اختبار adf الاستقرارية للمتغير الصادرات من السلع والخدمات في المستوى خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: EXPE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.672516	0.7088
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.120687	0.2401
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: EXPE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.089625	0.6339
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

الملحق رقم (12): اختبار adf الاستقرارية للمتغير الصادرات من السلع والخدمات في الفرق الأول خاص ببيانات الجزائر

Null Hypothesis: D(EXPE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.638239	0.0500
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

Null Hypothesis: D(EXPE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.562381	0.0221
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(EXPE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.959755	0.0065
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

الملحق رقم (13): اختبار adf للاستقرارية للمتغير GDP في المستوى خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.527873	0.3120
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.024409	0.9838
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.211120	0.6352
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

الملحق رقم (14): اختبار adf للاستقرارية للمتغير GDP في الفرق الأول خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.373836	0.0325
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.193772	0.0321
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.195500	0.037
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

الملحق رقم (15): اختبار adf للاستقرارية للمتغير حالة العناقيد الصناعية في المستوى خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: SCD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.353593	0.1052
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Null Hypothesis: SCD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.883161	0.9801
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: SCD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.340842	0.5817
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

الملحق رقم (16): اختبار adf للاستقرارية للمتغير حالة العناقيد الصناعية في الفرق الأول خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: D(SCD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.691072	0.0111
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(SCD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.974811	0.0319
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(SCD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.835101	0.0496
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

الملحق رقم (17): اختبار adf للاستقرارية للمتغير التضخم في المستوى خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.239065	0.0289
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.560358	0.4708
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.618119	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

الملحق رقم (18): اختبار adf للاستقرارية للمتغير التضخم في الفرق الأول خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.056906	0.0019
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.797404	0.0157
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.659903	0.0015
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (19): اختبار adf للاستقرارية للمتغير الانفتاح التجاري في المستوى خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.848926	0.3449
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.175418	0.2078
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.860229	0.2024
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

الملحق رقم (19): اختبار adf للاستقرارية للمتغير الانفتاح التجاري في الفرق الأول خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.723446	0.0113
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.436391	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.638809	0.0033
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values

الملحق رقم (20): اختبار adf للاستقرارية للمتغير تدفقات FDIفي المستوى خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.058476	0.1503
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.177925	0.2209
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.041283	0.2544
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

الملحق رقم (21): اختبار adf للاستقرارية للمتغير تدفقات FDI في الفرق الاول خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.725246	0.0024
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.447556	0.0008
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.473174	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

الملحق رقم (22): اختبار **adf** للاستقرارية للمتغير الصادرات **exp** في المستوى خاص ببيانات السعودية

Null Hypothesis: EXPE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.748200	0.0909
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Null Hypothesis: EXPE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.434675	0.7930
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: EXPE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.402385	0.3626
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

الملحق رقم (23): اختبار **adf** للاستقرارية للمتغير الصادرات **exp** في الفرق الاول خاص بيبانات السعودية

Null Hypothesis: D(EXPE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.362074	0.0028
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: D(EXPE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.228721	0.0416
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.056167	0.0159
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13